وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

اثر الاستثمار في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر

(2019-1990)

إعداد الطالبين:
- بحوصي حسنية
- زروقي نايلة

إشراف الأستاذة:
- الدكتورة:بختاوي فاطيمة الزهراء

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 11/07/2021 أمام اللجنة المكونة من السادة:			
الأستاذ:	العكلي الجيلالي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
الأستاذة:	بختاوي فاطيمة الزهراء	أستاذ محاضر ب	مشرفا
الأستاذ:	حجماوي توفيق	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية:

2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد شكر المولى عز و جل و الثناء على نعمه اتجه ، بالشكر الجزيل و التقدير إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة بختاوي فاطيمة الزهراء،التي أشرفت على هذا البحث و قدمت لنا المساهمة و كل الدعم و المساعدة و سهلت لنا الأمور الكثيرة الصعبة ، و لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر مسبقا لأعضاء اللجنة المناقشة و هذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

و في الأخير لا ننسى أن نتقدم بكل أسمى معاني الاحترام و التقدير لكل من قدم لي يد المساعدة في هذا العمل من قريب أو بعيد

الإهداء

إلى التي سقتني بحنانها و روتني بعطفها و حمتني فكانت مصدر لأفراحي و شمعة تنير دربي في ظلمات الحياة إلى الغالية

"أمي"

إلى من علمني أن لا أحيد عن المبادئ و لا أساوم بالقيم و أن الحياة وقفة عز و كلمة حق إلى قدوتي و رمز التضحية و الافتخار إلى العزيز

"أبي "

"إلى المرحوم أبي زروقي رحمه الله "

إلى إخوتي الغاليين

إلى كل الأهل و الأقارب

و الأحباب و الأصدقاء

إلى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلمي

إلى زوجي السيد سحنون الذي رافقني في مسار حياتي

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	–
اهداء	–
مقدمة عامة	ا
الفصل الأول: الدراسات الأدبية و الدراسات السابقة	–
تمهيد	–
المبحث الأول:الاستثمار في الرأس المال البشري	–
المطلب الأول:الرأس المال البشري، خصائصه، قياسه	5
المطلب الثاني:عموميات حول الاستثمار في الرأس المال البشري	12
المطلب الثالث:أبعاد ومحددات الاستثمار في رأس المال البشري	15
المطلب الرابع:تقييم الاستثمار في رأس المال البشري	17
المبحث الثاني : الإطار لمفاهيمي للنمو الاقتصادي	–
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	21
المطلب الثاني : النمو و تطور نظرياته في الفكر الاقتصادي	31

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	49
المبحث الثالث: أثر الاستثمار في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي	–
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي على التعليم و الصحة	50
المطلب الثاني:أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر	71
المبحث الرابع:الدراسات السابقة	–
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.	77
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	82
المطلب الثالث: تقييم الدراسة الحالية	87
خلاصة	88
الفصل الثاني:دراسة قياسية لأثر الاستثمار على رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)	–
تمهيد	90
المبحث الأول: النموذج و المعطيات	–
المطلب الأول: وصف النموذج	91
المطلب الثاني: معطيات الدراسة.	91
المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات	–
المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات	92

المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.	**95**
المطلب الثالث: دراسة الارتباطات بين المتغيرات:	**97**
المبحث الثالث:النتائج و المناقشة	**–**
المطلب الأول: دراسة الاستقرارية و درجة التأخير	**98**
المطلب الثاني: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.	**104**
المطلب الثالث: اختبار الأثر والسببية بين المتغيرات.	**108**
خلاصة	**116**
الخاتمة العامة	**118**
قائمة المصادر والمراجع	**–**

قائمة الجداول

العنوان	الصفحة
المفاهيم الأساسية لرأس المال البشري	7
متوسط عدد سنوات الدراسة للجزائر لسنة (1965-2009)	53
التلاميذ و الطلبة المسجلون خلال السنوات الدراسية (1963/1962 إلى 1972/1971)	58
التلاميذ و الطلبة المسجلون خلال السنوات الدراسية (1977/1976 إلى 2002/2001)	59
التلاميذ و الطلبة المسجلون خلال السنوات الدراسية(2003/2002-2011/2010)	61
نسبة الإنفاق الصحي للجزائر من الناتج المحلي (GDP) 2000 إلى 2017	67
:مؤشرات التنمية البشرية لبعض الدول سنة 2014	74
نسبة مساهمة التعليم في المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني	75
الخصائص الإحصائية لمعدلات نمو متغيرات الدراسة	95
مصفوفة الارتباطات بين متغيرات النموذج	97
دراسة الاستقرارية وفقا لمنهجية فيليبس بيرون (pp)	98
نتائج تحديد فترة الإبطاء للمتغيرات	99
اختبار التكامل المشترك	103
نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	104

اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية:	105
اختبار الترابط الذاتي للأخطاء العشوائية:	109
نتائج اختبارWald للإنفاق الحكومي على التعليم.	110
نتائج اختبارWald للإنفاق الحكومي على الصحة.	112
نتائج اختبار السببية لـ: Granger	114

قائمة الاشكال

العنوان	الصفحة
أبعاد الاستثمار في الرأس المال البشري	16
أشكال النمو الاقتصادي عير الزمن.	23
مراحل النمو عند روستو	30
النمو الاقتصادي وفقا للنموذج النيوكلاسيك للنمو	43
تطور النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1990- 2019)	92
تطور الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019	93
تطور الإنفاق الحكومي على الصحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	94
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	109
نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي	111

المقدمة العامة

المقدمة:

يعد النمو الاقتصادي من الأولويات التي تسعى إليها كافة الدول المتقدمة منها و النامية لما في ذلك من انعكاسات على المجتمع بكل عام من ارتفاع المستوى المعيشي و تحقيق الرفاهية، و قد ثبتت الدراسات و الأبحاث أنه لكي تحقق أي دولة نموا اقتصاديا، فإنه لابد لها من الاستثمار في كافة مواردها الاقتصادية المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية، و أن الاستثمار في أحدهما فقط لم يعد كافيا لتحقيق أهدافها، حيث أن الاستثمار في رأس المال البشري لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي بل المردود من رأس المال البشري قد يكون أكبر.

كما يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، لذلك فإنه من الضروري العناية بتنمية الموارد البشرية بأفضل السبل و أكثرها جدوى، و يتحقق هذا بالاهتمام بالعنصر البشري عن طريق الإنفاق عليه لأجل الرفع من قدراته و جعله مسايرا للتكنولوجيات الحديثة، و بالتالي فإن النفقات الاستثمارية المخصصة لاكتساب المعرفة (التعليم، التدريب، اليد العاملة) تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، و قبل كل ذلك زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و لكي يتحقق هذا الهدف لابد أن يرتكز على عامل التعليم كركن أساسي في تراكم رأس المال البشري، و تشير معظم نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي، و يزداد التقدم التقني بسرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليما – لذا فأن ذلك يقود إلى حقيقة بأن تراكم رأس المال البشري يعد عاملا أساسيا في التقدم التقني. و استنادا لذلك كثرت الدراسات و البحوث و المؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري و تحليل أبعاده. كما أصبحت الصحة من الأمور الأكثر أهمية في مجال النمو الاقتصادي، فلا يمكن تحقيق نمو اقتصادي بدون سكان، ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها، فإنها تعتبر مفتاحا للإنتاجية و الرخاء الاقتصادي الاجتماعي و الثقافي.ذلك أن العديد من حالات التردي الصحية تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو.

ومنذ منتصف الثمانينات، و البحث عن محددات النمو الاقتصادي كان واحدا من أهم مجالات البحث في الاقتصاد، و قد تم تحديث هذا المجال من البحث من خلال الدراسات على النمو الداخلي لكل من

رومر(1986) و لوكاس (1988)، ويمكن إدراك ذلك من خلال مساهمة رأس المال البشري في النمو، حيث تعتبر هذه الدراسات رأس المال البشري عاملا حاسما للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

كما يعد الاستثمار في رأس المال البشري استثمارا منشودا خاصة بالنسبة للدول النامية،و ذلك لحاجتها الملحة لتوفير الأعداد الكافية من القوى البشرية المؤهلة و التي تعمل شتى المجالات الاقتصادية. و لا تختلف الجزائر عن مثيلاتها من الدول النامية، لذلك عملت و لا زالت تعمل كل ما في وسعها و وفق ظروفها و إمكانياتها على الاهتمام برأس مالها البشري و على توجيهه لسد متطلبات النمو الاقتصادي. و هذا ما نلاحظه من خلال تركيزها على تطوير رأس المال البشري منذ الاستقلال حتى يومنا هذا.

ومن هنا تظهر دراسة أثر الاستثمار في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي، حيث يعتبر رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي، لذلك تم اختيار الجزائر لأنها تمتلك عنصرا بشريا يتزايد بمرور الزمن بهدف التعرف على أوضاع تلك القوة البشرية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره تتضح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019؟

بعد تحديد مشكلة الدراسة يمكن استنباط التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي؟
- هل يؤثر رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل يعتبر رأس المال البشري كمحدد للنمو الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة؟
- هل يعتبر تحسين الظروف الصحية آلية لتحقيق النمو اقتصادي؟

فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية فإن الدراسة تحاول اختبار الفرضيتن التاليتين:

– توجد علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار في الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2019.

– يوجد أثر إيجابي ومعنوي للاستثمار في الرأس المال البشري على النمو في الجزائر خلال الفترة 1990–2019.

مبررات اختيار الموضوع:

– محاولة معرفة درجة اهتمام الجزائر بهذا الجانب و تطويره لترقية رأس المال البشري.
– محاولة المساهمة في إيجاد الطرق التي يتم من خلالها تنمية المورد البشري و تحقيق النمو الاقتصادي.

– تدعيم المكتبة الجامعية ببحوث نظرية تكشف آفاق التنمية البشرية.

– نظرا لأن الموضوع حديث نسبيا و هذا راجع لحداثة مصطلح الاستثمار في رأس المال البشري.

أهمية الدراسة:

– الأهمية البالغة التي يحظى بها الاستثمار في رأس المال البشري في مختلف دول العالم، من خلال جميع الجهود التي تبذلها في الحفاظ على تنمية رأس المال البشري.

– ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري لاعتباره من أهم مصادر النمو الاقتصادي، الذي يتم عن طريقه إعادة النظر في البرامج و السياسات المستخدمة في المنظومة التعليمية و الصحية لتنمية و تطوير العنصر البشري. إضافة لتعزيز البدائل المؤثرة في درجة تحقيق معدلات جيدة للنمو الاقتصادي خاصة و أن الجزائر لا زالت لا تستغل بشكل جيد العوائد في تعزيز و ترقية رأسمالها البشري.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية:

- توضيح مفهوم الاستثمار في الرأس المال البشري بمختلف جوانبه.
- التطرق لمفهوم النمو الاقتصادي
- محاولة تقدير الأثر للاستثمار قي الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تم اعتماد فترة الدراسة لتبدأ من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019 على أساس توفر المعطيات المتعلقة بالمتغيرات خلال هذه الفترة.

الحدود المكانية:اقتصرت الدراسة من ناحية الإطار الجغرافي على دولة الجزائر

الحدود الموضوعية : تتعلق الحدود المرتبطة بموضوع البحث على مدى تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي ، و كيف يؤثر الإنفاق الحكومي على التعليم و الصحة في نمو اقتصاد البلاد و ما العلاقة بينهم.

صعوبات الدراسة:

أثناء بحثنا هذا واجهتنا عدة صعوبات كانت من بينها صعوبة الحصول على المعلومات الكافية و صعوبة الحصول على المراجع.

صعوبة الحصول على قاعدة البيانية لاعتمادها في الدراسة القياسية .

هيكل الدراسة:

حتى يمكن تحقيق أهداف البحث و الإجابة على الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى فصلين أساسين: يحتوي الفصل الأول على الدراسات الأدبية و الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني تناول الدراسة القياسية لأثر الاستثمار على الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019).

الفصل الأول: الدراسات الأدبية و الدراسات السابقة

المبحث الأول:الاستثمار في الرأس المال البشري

المطلب الأول:الرأس المال البشري، خصائصه، قياسه

أولا:تعريف الرأس المال البشري

منذ بداية القرن العشرين عدَّ الاقتصادي المعروف "Alfred Marshal1890" البشر رأس مال مهم ينبغي استثماره للإفادة من قابليته و طاقته البناءة و مهاراته المتنوعة،و معارفه في, الاكتشاف و التحليل و الإبداع،حاله حال الرأس المال المادي،و هذا ما جعل فيما بعد الكثيرين أمثال Schultz & Theodore "1961"أن يطلقوا عليه الرأس المال البشري الذي يمكن استخدامه للحصول على مجموع الموارد الاقتصادية ،ليست كل نفقات رأس مال البشري في منظمات الأعمال تعد مدخلات فقط فما ينفق على العاملين من برامج تدريبية لم يتم مبادلته على كونها خدمات أتيحت لهم خلال مدة قصيرة لتطويرهم،و تسجل في الميزانية مصروف لنشاط سابق فحسب،بل ينبغي عدم تجاهل تحقيقها قيمة مضافة في المستقبل و لذلك أن ما يطلق عليه بالكلف و الاستثمارات فهما لا يثيران بشكل مطلق إلى مجموعة ثانية من فقرات المحاسبة،و لكنهما قد يتغيران لاحقا،على أهداف المنظمة،و المهارات الجوهرية التشغيلية العاملين ،و السمات المتعلقة بهم.[1]

و هناك الكثير من المفاهيم و التعريفات لهذا المصطلح و من هذه المفاهيم و التعريفات:

-الرأس المال البشري هو المعرفة و المهارات و الإمكانات و القدرات و الصفات و الخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد و التي لها صلة و ارتباط بالنشاط الاقتصادي كما أن الرأس المال البشري لا يركز فقط على ما يمتلكه الأفراد من معرفة و مهارات و ما يمتلكونه من قدرات و صفات و خصائص،إنما يشير هذا المفهوم إلى المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلموه و ما يمتلكونه استخداما منتجا مرتبطا بالنشاط الاقتصادي (يقصد هنا بالنشاط الاقتصادي ذلك النشاط الذي يحقق ثروة أو دخلا بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة،و هذا النشاط يتحقق بصورة أساسية في المنظمات و من خلال الأفراد مدفوعي الأجر،و

[1]سعد علي العنزي، أحمد علي صالح ،كتاب إدارة رأس المال الفكري، في منظمات الأعمال الطبعة العربية 2009، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ص237

كذلك فإنه يمتد ليشمل أي نشاط غير سوقي مثل بعض الأنشطة المجتمعية و التطوعية و الأعمال التي تجري في المنازل).

-الرأس المال البشري : هو مجموع الأصول التي يجلبها الفرد معه إلى المنظمة مثل التعليم،التدريب،و الوثائق السابقة و العمر(السن)،الخبر المهنية و غيرها.و هي في مجموعها و تراكمها (من مجموعة الأفراد العاملين في المنظمة)يطلق عليها رأس المال البشري،و هذه الأصول أو العناصر (التي يجلبها كل فرد معه إلى المنظمة) يفترض أنها تؤدي إلى إحداث تأثيرات إيجابية و إلى تحقيق التقدم المهني و تؤدي إلى زيادة قيمة الفرد في نظر إدارة المنظمة أو المشغل.[1]

-يعتبر الرأس المال البشري:قيمة جماعية من القدرات والمعارف و المهارات و الخبرات و التجارب و الحافز للقوى العاملة،حيث تناول" Wiig" رأس المال البشري على أنه درجة من الكفاءة و القدرات التي يمتلكها الأفراد،حيث يمكن تعريف الرأس المال البشري باعتباره المعرفة و المهارات و القدرات و الإمكانيات التي يمتلكها الأفراد،و يتحدد رأس المال البشري العام من خلال المعرفة العامة و المهارة ،و ليس محدد لمهمة أو لمنظمة ،التي تراكمت عادة من خلال خبرات العمل و التعليم،إن رأس المال البشري يتكون من المعرفة ،المهارة و الخبرة التطبيقية التي يمتلكها الأفراد و هو محرك للإبداع بالمنظمات المعاملة في اقتصاد المعرفة،و يمكن تنميته من خلال التكوين و التنمية.[2]

يبين الجدول رقم (1_1) أهم المفاهيم التي تناولت رأس المال البشري من خلال العديد من الباحثين و الكتاب و المراجع الأدبية، حيث أن اتجاهات المفاهيم تمحورت حول أن رأس المال البشري يضم كل من المعرفة و المهارة و الخبرة و بعض الخصائص

[1] بن عباد سميرة الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر(2017-2018) غير منشورة جامعة الجزائر 3 ص 57

[2] أحمد بوده، إدارة المعرفة و أهميتها في تنمية رأس المال البشري دراسة حالة لعدد من المؤسسات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، ص 108-109جامعة الجزائرالسنة 2014

الجدول(1-1):المفاهيم الأساسية لرأس المال البشري

الباحث و السنة	المفهوم
1964 Becker	القيمة الاقتصادية للتعليم
1996 OCDE	مجمل المعارف التي يكتسبها الأفراد خلال حياتهم ،يستخدمونها في إنتاج السلع و الخدمات في الأسواق أو خارجها
1997Brookings	قابليات القيادة،المهارات الإدارية ،المهارات المهنية ،مهارات حل المشكلات،القابليات الإبداعية
1997 al&Roos	رأس المال البشري يتضمن ثلاثة أبعاد هي: -القابلية للمنافسة،معارف و مهارات الأفراد -اتجاهات الأفراد:تتأثر بواسطة الحوافز،السلوك،أخلاقيات الأفراد -السرعة في الاستجابة،القابلية للإبداع،التقليد،التكييف و التكامل
Malone &Edvinson 1997	مجموعة المعارف و المهارات و الإبداع و مقدرة الأفراد لإنجازهم مهام المنظمة،و يتضمن قيم المنظمة و ثقافتها و فلسفتها
1999Buren &Van	مجموعة المعارف ،المهارات ،القدرات المملوكة من قبل أفراد المنظمة
2001Baptist	معرفة العاملين و مهاراتهم
2004Luthams	خبرة الفرد،مستوى التعليم،المهارات المهنية،المعرفة و الأفكار
Oced تقرير 2008	المعارف،الكفاءات و المهارات التي تصاحب العمال حتى يغادروا أماكن عملهم ،و نستطيع أن نذكر :مثلا: القدرة على الابتكار الإبداع،المهارة

	،الخبرة المهنية،الاستعداد للعمل الجماعي،مرونة العمال،التكوين المنظم و التعلم
Langevin .P &gates –S 2010	يشير رأس مال البشري إلى المعرفة و الكفاءة و الخبرة و الإبداع للقوى العاملة بالإضافة إلى مواقفهم و دافعهم من خلال هيكلة الإدارة و تشارك هذه المعرفة، و يمكن للمنظمة تطوير كفاءات أساسية يصعب تقليدها و بالتالي الحصول على ميزة تنافسية مستدامة
العنزي و صالح علي 2009	اهو مجموع الأفراد العاملين الذين يمتلكون معارف و مهارات و قدرات نادرة و ذات قيمة للمنظمة في زيادة ثروتها المادية و الاقتصادية
القيس و الطائي 2014	هو كل معرفة موجودة في عقول عاملي المنظمة، سواء كانوا مبدعين أو أفراد عاديين،غير أنه لكل منه مساحة من المعرفة الضمنية

المصدر: ثائر أحمد سعدون السمان، شبان عصمت، صيادة عبد الغني سليمان، فاعلية رأس المال البشري في تعزيز أداء الشركات، دراسة تطبيقية لأداء حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة،عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في الموصل، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال،جامعة الزيتونة الأردنية،الأردن،22–25 أفريل 2013 ،ص154–155

ثانيا: خصائص الرأس المال البشري

للرأس المال البشري عدة خصائص منها :

- ❖ استحالة فصل رأس المال البشري عن مالكه
- ❖ أنه ليس منتجا فقط للسلع و الخدمات بل يستهلكها أيضا.
- ❖ إنتاجية العمل فيه لا تتوقف فقط على النواحي التقنية، بل هناك الحوافز، الدوافع الفردية الذاتية و الخارجية معا.
- ❖ لا يمكن بيعه كما هو الحال في رأس المال المادي، حيث أن الشراء و البيع لا يكون على أساس خدمة العامل أو المهندس أو الطبيب و غيرهم.[1]

ثالثا:قياس الرأس المال البشري

الفكرة التي جاء بها الباحثون في مجال المحاسبة أثارت موجة فكرية كبيرة، والتي تعلقت بضرورة تقييم الموارد البشرية كأصول و إدراجها ضمن القوائم المالية للمؤسسات،العديد من النماذج و الأساليب التي بحثت عن سبل لقياس رأس المال البشري و إعطاءه قيمة ملموسة و من هذه النماذج نستخلص

1. نماذج قياس رأس المال البشري بالاعتماد على الكلفة: و تقوم على اعتبار أن فقيمة الرأس المال البشري تعادل كلفة الموارد البشرية،و التي تعتبر الكلفة التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على الأفراد أو استبدالهم و تدريبهم و تطويرهم و يمكن أن تكون الكلفة مدفوعة أو كلفة الفرصة،كما يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة و يندرج عنها نوعين من التكاليف:

- ✓ طريقة التكلفة الأصلية:تعرف بأنها التضحية التي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على العاملين و تطويرهم حيث يرى"tnemmurB"صاحب هذه الطريقة بأن كل تكاليف التدريب و التطوير هي جزء من التكاليف الأصلية التي يجب رسملتها، و حجته في ذلك هي ما تحققه من أرباح حالية و مستقبلية لكل من العامل و المؤسسة.

[1]أحمد منير نجار، تكوين رأس المال البشري في الفكر الاقتصادي، مجلة بحوث جامعة حلب ،العدد 11- 1988 ،ص 155

- ✓ طريقة تكلفة الإحلال (الاستبدال): يفترض صاحبها "rekiL"أن تكلفة العامل يجب أن تقوم على أساس التضحية التي ستقوم بها المؤسسة في تعويض (إحلال العامل) إذا ما غادرهم،و يتم التمييز بين نوعيين من تكلفة الإحلال، الإحلال الشخصي و الإحلال الو ضيفي:

كلفة الإحلال الوظيفي:و هي التضحية. التي تتحملها المؤسسة في سبيل إحلال شخص محل شخص آخر يشغل وظيفة معينة في المؤسسة، بحيث يكون البديل قادر على القيام بنفس المهام التي تلزم هذه الوظيفة و هي:

- o كلفة التعلم
- o كلفة ترك العمل أو الفصل

كلفة الإحلال الشخصي:و هي التضحية التي تتحملها المؤسسة في سبيل إحلال فرد بدلا من فرد آخر يكون قادرا على تقديم مجموعة الخدمات التي يقدمها الفرد الحالي

2. نماذج قياس رأس المال البشري بالاعتماد على القيمة: تستند هذه النماذج و الأساليب على مفهوم القيمة الاقتصادية الموارد البشرية و التي تعني القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المتوقعة من الموارد البشرية العاملة في المؤسسة و من بين هذه النماذج المستخدمة ما بلي:

–طريقة التغيرات السلوكية:تعتمد هذه الطريقة على استخدام المؤشرات الاجتماعية و النفسية التي استخدمها Likert في قياس قيمة الموارد البشرية و ما يميزها هو صعوبة استخدامها في الحياة العملية، لصعوبة حصر التغيرات السلوكية و صعوبة قياسها

–النموذج ألتصادفي (طريقة القيمة الحالية): قدمها flamholz الذي عرف قيمة الفرد بالنسبة المؤسسة على أنها القيمة الحالية لمجموع الخدمات المستقبلية المتوقع أن يقدمها الشخص خلال فترة بقائه في المؤسسة

–نموذج an'L&Jaggi: يختلف هذا النموذج عن سابقه باعتماده على المجاميع بدل الفرد الواحد، و يتم فيه استخدام سلاسل ماركوف لتحديد تحركات العاملين ضمن المؤسسة و احتمالية تركهم إياها قبل سن التقاعد أو الوفاة

-نموذج Schwartz&Lev: قام هذان الباحثان باشتقاق نموذج لقياس القيمة الاقتصادية الموارد البشرية في الكشوفات المالية التي يستند إلى نظرية Fisher لرأس المال، إذا يعرفه بأنه مصدر لتوليد الدخل و أن قيمته هي القيمة الحالية للدخل المستقبلي الخصم بمعدل معين بالنسبة لمالك ذلك المصدر، و تتمثل الرواتب و الأجور التي يتحصل عليها الفرد بتغيير رياضي لتدفقات الدخل التي وردت في نظرية Fisher و تتم رسملة الرواتب و الأجور المتوقع الحصول عليها للفرد حتى سن التقاعد أو الوفاة، فقيمة الفرد هي القيمة الحالية للرواتب و الأجور و يمكن استخدام نفس الأسلوب بالنسبة المجموعات، و يعرف هذا النموذج بنموذج القيمة الحالية للتعويضات المستقبلية

-نموذج Hermanson:يعرف بطريقة القيمة الحالية للأجور المستقبلية المعدلة حيث يقوم صاحبه بإدراج معامل الكفاءة كتعديل لنموذج Lev & Schwartz و ذلك لعكس الاختلاف في الربحية بين المؤسسة و معدل الصناعة و يمكن الحصول على معامل الكفاءة من نسبة عائد الاستثمار التي تمثل ربحية مؤسسة إلى معدل الصناعة خلال فترة زمنية معينة

-نموذج Mors : يستند هذا النموذج على سابقاته من النماذج كأساس لتوسيعه بشموله لمتغيرات أخرى للوصول إلى قيمة رأس المال البشري و المتمثلة في :

- ❖ قياس القيمة الحالية المستقبلية المتوقعة من هذه الموارد أو الإيرادات المستقبلية لها
- ❖ قياس إجمالي التكلفة المتوقع إنفاقها على الموارد البشرية.[1]

[1] مليكة مدفوني الاستثمار في رأس المال البشري لدعم القدرة التنافسية و إشكالية تقييمه 2017-2018 أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر ص 49-51

المطلب الثاني:عموميات حول الاستثمار في الرأس المال البشري

أولا:مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري

تعريف الاستثمار:هو تخصيص الأموال في مجالات مختلفة بشكل يؤدي إلى تعظيم العائد من هذه الموارد فهو إذن توجيه الموارد إلى المجالات الأكثر منفعة.[1]

مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري:

-تعريف الاستثمار في الرأس المال البشري:ويعرف الاستثمار في رأس المال البشري على أنها الإنفاق على العامل لزيادة معارفه ومهاراته الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل الذي يمكن الحصول عليه في فترات مستقبلية.[2]

-ويعرف أيضا بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية و الاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية والتي تساهم في تحسين الإنتاجية من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله.[3]

-كما اعتبر العنزي بأنه تركيز الشركات على زيادة المزايا بالموارد البشرية الخاصة بهم من خلال جذب رأس المال البشري وتأهيله بالمهارات فائقة المستوى والاحتفال به تعيا اكتساب قابليه اعمى لتكون بالنهاية أكثر تنافسية في الأسواق العالمية مقارنة بالشركات الأقل توجها في هذا الخصوص. [4]

-و من خلال ما سبق يتضح أن الاستثمار في الرأس المال البشري هو الاستثمار في التعليم والتدريب فقد حدد الكثير من الباحثين أنه على المنظمة التي ترغب في تنمية و تطوير و تكوين رأس مالها البشري لا بد

[1]كنجو عبدوا و كنجو إبراهيم،وهبي فهد،الإدارة المالية دار السيرة للطباعة و النشر،عمان 1997 ص 281

[2]جلال إسماعيل شباب واقع الاستثمار في إطار المشروعات مؤتمر الاتجاهات و المداخل الإدارية المهارة في المنظمات الفلسطينية و العربية يومي 13-14 جوان 2018 ص 7-8

[3]الكبيسي صلاح الدين إدارة المعرفة المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ص 67 السنة 2010

[4]سعد علي العنزي أحمد علي صالح مرجع سبق ذكره ص 253

لها أن تبني عمليات التعليم و التدريب التي ترتبط بأعمالها.[1]

–و في العقود الماضية القليلة وجد أنه لا يزال تأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي يتطلب الاهتمام،حيث لا يزال هناك خلاف في الدراسات النظرية و التجريبية(2013Hanushek) ،فإذا كان مفهوم رأس المال البشري تقليديا مرتبطا بالتعليم و مهارات العامل (Li dhal&Krueger) فقد أفترض مؤخراً(2007Becker) فكرة أوسع لتشمل الحالة الصحية،لأن التخلي عن الحالة الصحية للعامل تؤدي إلى انحدار النمو مما يؤدي إلى نتائج متحيزة.لذا وجب النظر إلى الرأس المال البشري من منظور واسع يشمل أبعاد التعليم و الصحة. [2]

–باختصار فإن رأس المال البشري هو مخزون المعرفة و الكفاءة و الصحة و التعليم، بما في ذلك الإبداع و الاستثمارات الأخرى،و تجسد القدرة على أداء مهام العمل بشكل أكثر إنتاجية.

ثانيا:أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

تعتبر الموارد البشرية من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروة الأمم باعتبار أن هذه الموارد على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول حيث أصبح رأس المال البشري من درجة كفاءته والعامل الحاسم لتحقيق التقدم

ولقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل أهمية تنمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي حيث ذكر "ادم سميث" في كتابه الشهير ثروة الأمم أن كفاءة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت إن اكتساب القدرة أثناء التعلم يكلف نفقات مالية ومع ذلك تعد هذه المواهب جزءا هاما في ثروة الفرد التي تشكل بدورها الجزء الرئيسي في ثروة المجتمع الذي ينتمي إليه.

[1] هندة مدفوني الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة أطروحة لنيل شهادة دكتوراه 2016–2017 ص 34 جامعة البليدة

[2] رملي محمد، نزعي عز الدين، رفافة إبراهيم،يوم دراسي، الصحة، التعليم و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2019، مقال، جامعة مولاي الطاهر سعيدة

ثالثا: نظريات الاستثمار في رأس المال البشري

الاستثمار في التعليم نظرية شونتيس ركز اهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية و بأنها شكل من أشكال رأس المال ومن ثم أطلق على التعليم اسم رأس المال البشري طالما انه يصبح جزءا من الفرد لا يمكن بيعه أو شرائه أو معاملته كحق مملوك للمنظمة في مجال التعليم حدد نوعين من المواد التي تدخل في التعليم وهي الإيرادات الضائعة للفرد والتي كان يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم و الموارد اللازمة لإتمام عمليه التعليم ذاته

وأشار أيضا إلى أن هيكل الأجور والمرتبات يحدد على الأجل البعيد من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة وأيضا البحث عن معلومات لفرص عمل أفضل يتطلب التعليم كعملية استثمارية تدفقا كبيرا في الموارد

الاستثمار في التدريب وفقا لنظرية "بيكرسبيكر" الاهتمام بدراسة الأشكال المختلفة للاستثمار البشري في التعليم والهجرة والرعاية الصحية مع تركيز محور أبحاثه بصفة خاصة على التدريب

والتدريب يمكن أن يكون استثمار في الفرد وذكائه فتضعه في قلب عملية التغيير لهذه الوضعية تجعل عليه مسؤوليات جديدة يعد التدريب من أكثر جوانب الاستثمار البشري فعالية في توضيح تأثير رأس المال البشري على الإيرادات والعمالة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كما يعد معدل العائد على الاستثمار هو العامل الأساسي والأكثر أهمية في تحديد مقدار المستثمر في رأس المال بشري فإذا تساوت القيمة الحالية لصافي الإيرادات لوظائف مختلفة فإن تكاليف الاستثمار ومعدل العائد يمكن تقديرها من خلال المعلومات عن صافي الإيرادات. [1]

[1]طراد لمياء، دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تطوير اليقظة الإستراتيجية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز مديرية التوزيع أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2014- 2015 ، تخصص إدارة أعمال المؤسسة ،جامعة أم البواقي ، ص 27

المطلب الثالث:أبعاد ومحددات الاستثمار في رأس المال البشري

1) أبعاد الاستثمار في رأس المال البشري

- **البعد الثقافي:**إن الاستثمار في رأس المال البشري خاصة التعليم ينعكس على التنمية الحضارية للمجتمع وزيادة معرفة الفرد وتمسكه بما يخص وطنه وزيادة وعيه بما يدور حوله
- **البعد الاقتصادي:** يظهر من خلال الموارد البشرية المؤهلة و المدربة يتم تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية بما يحقق التقدم للدولة و يوفر احتياجات السكان، من السلع و الخدمات.
- **البعد العلمي:** يوفر التعليم و التدريب كوادر علمية مكونة قادرة على البحث و الابتكار و الاختراع و التطوير مما يساهم في إحداث التنقلات الحضارية المختلفة و إحداث التقدم التقني في شتى ميادين الحياة.
- **البعد الأمني:** و هو تخفيض نسبة البطالة و التي تتناقص بارتفاع مستوى التعليم و التدريب و التكوين، مما يساهم في الاستقرار الأمني المجتمع.
- **البعد الاجتماعي:** يشمل تنمية قدرات الفرد الذهنية و الفكرية و يكسبه الأنماط و القيم السلوكية المتوازنة مما يجعله أكثر قدرة على استيعاب المشاكل الاجتماعية و ترسيخ الروابط الأسرية لديه[1]

[1]بن عرامة عبلة إيمان زكري الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة يوم دراسي خامس للاستثمار في رأس المال البشري جامعة العربي بن مهيدي 2 ديسمبر 2014 ص 82

الشكل رقم (1-1): أبعاد الاستثمار في الرأس المال البشري

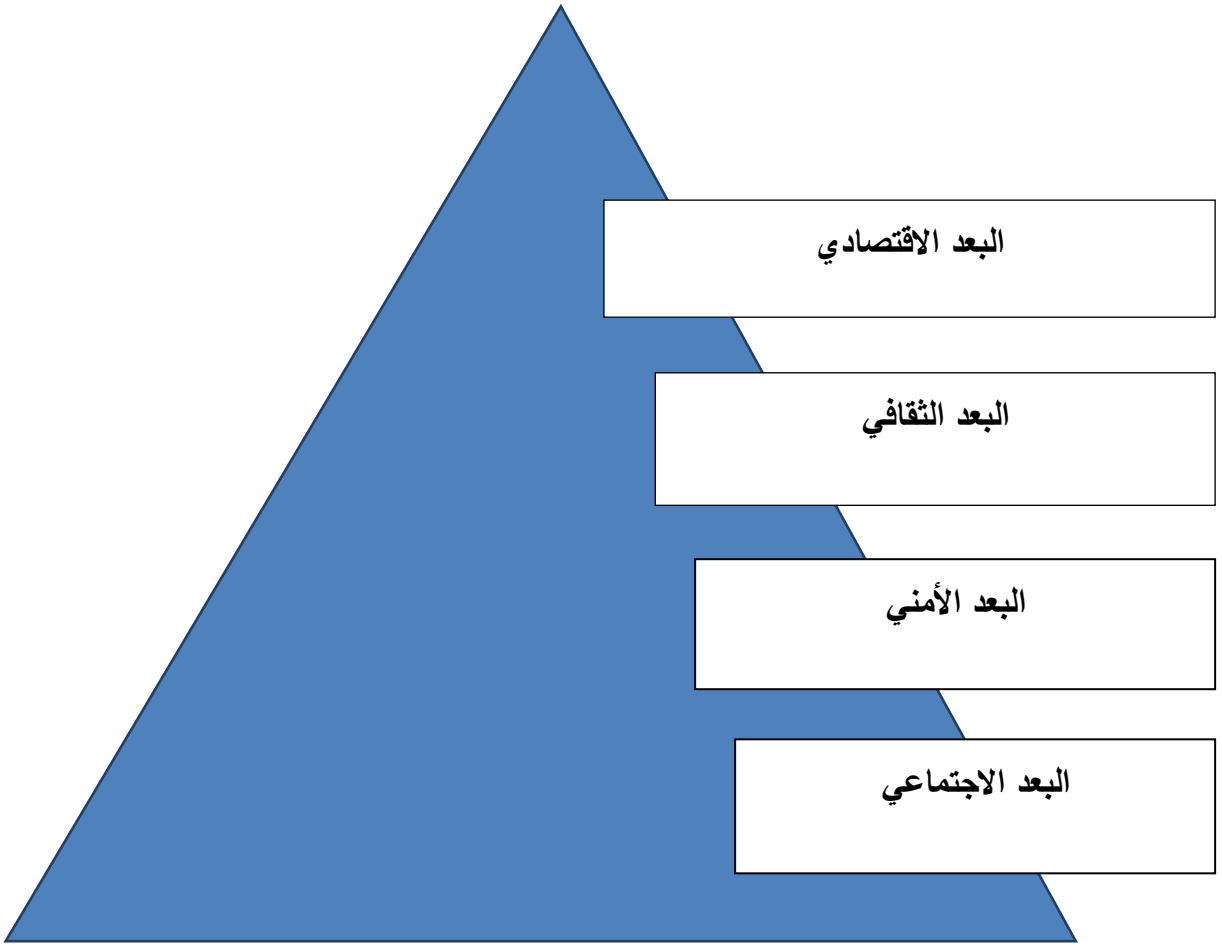

المصدر:بن عوامة عبلة،إيمان زكري ،مرجع سبق ذكره،ص4

محددات الاستثمار في رأس المال البشري: عملية التنمية البشرية تتعلق بجانبين متكاملين أولهما يختص بإكتساب العلم و المعرفة و المهارة مشكلا جانب التأهيل،و ثانيهما يتعلق بقضايا العمل و التوظيف، و هذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الاستثمار و المتمثلة فيما يلي:

1. **التخطيط:** يقصد بها وضع الأسس الأزمة لبناء الفرد و تحديد احتياجاته من المهارة و المعرفة العلمية و الثقافية و المهنية و غيرها و الطرق و الوسائل الفعالة لتوفير تلك الاحتياجات.
2. **التنمية:**هي تحقيق لأهداف التخطيط و إنجاز برامجه من خلال توفير المؤسسات التعليمية و التدريبية للقيام بخطوات تنمية الموارد البشرية الشاملة، تنمية القدرات الثقافية و الفكرية و المهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.
3. **التوظيف:** عرض فرص العمل للقوى البشرية التي يتم تأهيلها و تنميتها من خلال التدريب و التعليم[1]

المطلب الرابع:تقييم الاستثمار في رأس المال البشري

- مفهوم تقييم الاستثمار في رأس المال البشري:

هو عملية ممنهجة و موضوعية تبنى على القياس في ظل أهداف و معايير محددة بشكل مسبق ضمن تصور نظري للتغير أو التأثير الذي يمكن أن يحدثه المشروع الاستثماري.

- **مراحل التقييم للاستثمار في رأس المال البشري:**

1. **مرحلة الشروط المسبقة:**تكون مختلفة حسب طبيعة المنظمات و إجراءاتها و تتضمن:

✓ استشارة الشركاء و منفذي البرامج
✓ اختيار الوقت المناسب
✓ القيام بالتصميم أولي
✓ تحديد الجهة المسؤولية (المسؤول و لجنة التوجيه)

2. **مرحلة التحضير:** تضمن خمس خطوات:

✓ التعرف على موضوع التقييم
✓ تحديد و توضيح الأسئلة و المعايير حيث قد يتم التخلي عن مشروع التقييم و ذلك بعد التفكير الجماعي و المشترك في الأسئلة
✓ إحصاء المعلومات المتاحة

[1]طراد لمياء مرجع سبق ذكره ص 28

- ✓ تصميم نهج التقييم أو ما يعرف بالإطار المنطقي التقييم
- ✓ تحديد جهاز التقييم و برامج العمل و الميزانية و الجدول الزمني بشأن الخيار الأفضل.

3. **مرحلة التنفيذ:**هي جمع المعلومات و تحليلها و تفسيرها،للوصول إلى أهم الاستنتاجات التي يقدم على أساسها المقيم.
4. **مرحلة تثمين النتائج:**و هي نشر و تبليغ النتائج للجهات المعنية التي تدعم موقفه و تساعد تلك الجهات على الاستفادة من عمله،يعد التقرير الوسيلة التي سيوظفها من أجل ذلك في إطار جملة من المتطلبات التي تجعل منه فعالاً

4-1.**إعداد التقرير:**على المقيم أن يعد تقرير وفق الشكل العام المتعارف عليه و يتضمن العناصر الموالية:

- ✓ التمهيد يتضمن معلومات عامة،بها عنوان التقرير:

-اسم المقيم أو الجهة التي قامت بإعداده و تاريخ الإعداد.

-قائمة المحتويات (قائمة الجداول، الأشكال البيانية...)

-اسم المؤسسة المعنية بالعملية.

4-2.**الملاحق:**يخصص الجزء الأخير من التقرير لوضع أهم المرفقات و الملاحق المرتبطة. بالنتائج الأساسية،التي تبين كيفية [1]الحصول على تلك النتائج و يجب مراعاة أن توضع في جزء مستقل عن المحتوى الرئيسي للتقرير و يمكن أن تشمل هذه المرفقات ما يلي:

-خطة التقييم و الأسس التي قام عليها و استمارات الاستبيان التي تم استخدامها في جمع البيانات و صور من المستندات الهامة المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى أي خرائط أو أشكال تنظيمية يعتقد بأنها تهم صناع القرار و تساعدهم على التعرف على أبعاد و مضامين الاستثمار محل التقييم.

-الجداول الإحصائية الطويلة نسبيا (التفصيلية) التي يكون المقيم قد كونها في بداية عملية تحليل و تفريغ البيانات من القوائم جميعها.[2]

4-3.**عرض النتائج:**هذه العملية تعد عملية صعبة للغاية و على عكس ما يبدو للبعيدين عن الميدان و السبب يعود إلى ثلاثة نقاط أساسية هي:

[2]مليكة مدفوني مرجع سبق ذكره ص 125-129

- أن تقاسم الاستنتاجات يحتاج إلى كثير من الشرح
- حتى يقرأ التقرير يجب أن يكون قصيراً
- حتى يفهم من قبل مختلف الأشخاص،يحتاج إلى عروض مختلفة

توصيل و عرض النتائج يحتاج إلى مهارات تتميز بالحساسية و التعقيد تماما كالمعلومات المطلوبة للوصول إلى النتائج، و يصرف النظر عن الرسالة المراد توصيلها أو وسيلة الاتصال أو مستقبل هذه المعلومات، هناك مجموعة من المبادئ العامة التي يجب مراعاتها هي:

- **التوقيت:** عادة ما يجب عرض نتائج الاستثمار بمجرد معرفتها،و لكن من الناحية العملية قد يفضل تأجيل ذلك إلى وقت مناسب و الذي يراعي فيه الإجابة عن الأسئلة المتعلقة به.
- **الجهة الموجهة لها التقرير:** يجب أن يحمل مضمون التقرير رسالة دقيقة تخاطب اهتمامات و احتياجات و توقعات الفئة المستهدفة، و التي قد تكون الأفراد محل الاستثمار، كل فئة تحتاج إلى تقرير خاص بها (كعمال و مسئولي المشروع، متخذي القرار و ممولي المشروع.....)
- **وسيلة العرض:** يكون اختيار وسيلة الاتصال حسب مدى فاعليتها مع الجهات الموجهة لها النتائج، مثال قد يكون الاتصال المباشر وجها لوجه أكثر فاعلية عن إعلان النتائج على لوحة الإعلانات.
- **الحصول على الأدلة و البراهين:** يحتاج عرض النتائج إلى قوة الإقناع و التأثير في الآراء، لذلك على المقيم أن يبرز هذه الجزئية خاصة ما تعلقت بأفراد موثوق بهم تحترمهم الفئات المستهدفة و ذلك لدعم الاستثمار.

و من مميزات التقرير:

-يجيب عن الأسئلة و المشكلات المجددة

-واضح و منظم جيداً يستخدم الأشكال و الرسومات

-يراعي اشتراك أصحاب المصالح في إعداد بعض العناصر

-يقدم في الوقت المناسب

-يكتب بلغة المستخدمين

-يعبر عن موقف منفصل و نزيه و هادف.[1]

[1] نفس الرجع السابق ،ص130-133

المبحث الثاني : الإطار لمفاهيمي للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من المفاهيم التي فرضت نفسها في مجالات البحث التي تعنى بالتقدم و الرقي، و أصبحت من أهم مواضيع البحث في القرن العشرين، و يعود زيادة الاهتمام بهذا المفهوم إلى إلحاح الدول النامية على تأسيس نظم اقتصادية و سياسية متماسكة من أجل زيادة رفاهيتها و استغلالها الأمثل لثرواتها، و ذلك بتطوير قطاعات الإنتاج. فمن هذا المنظور و قبل التطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو ارتأينا في هذا البحث إلى سرد عملية النمو الاقتصادي في قالبها المفاهيمي عن طريق عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

اختلفت الآراء و تعددت في تحديد تعريف شامل للنمو الاقتصادي يشمل جميع جوانبه، و من أهم الآراء نجد:

-يعرف سيمون كوزينتس النمو الاقتصادي على أنه:"الارتفاع في نصيب الفرد أو في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج"، حيث أن الزيادة في حجم الناتج غالبا ما يصاحبها ارتفاع في حجم السكان، و بالتالي فإن التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج.[1]

-عرفه Jacques Lecaillon " مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي على المدى الطويل، و بذلك فإن النمو يختلف عن مفهوم التوسع الاقتصادي و الذي يعني الزيادة الظرفية في الإنتاج.[2]

-و يعرف أيضا النمو الاقتصادي من طرف"معروف هوشيار" كونه يهتم بزيادة قدرة قابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة و ذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا كان أم خارجيا.[3]

---

[1] إبراهيم إسماعيل،محمد مدياني, ،أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة آفاق علمية المجلد 12 العدد 05 السنة 2020 ص 576-597

[2] د.غيده فله، د.غيده فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة، العدد الثالث جوان 2018

[3] معروف هوشيار، التحليل الاقتصادي الكلي،الطبعة 1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2005،ص 347.

–و يعرف شومبيتر النمو الاقتصادي بأنه:"عبارة عن تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد.[1]

من التعريفات السابقة للنمو الاقتصادي يمكننا أن نستخلص أن:" النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، بمعنى أن هذه الزيادة ناتجة عن تطور حقيقي في النشاط الاقتصادي.[2]

و بالتالي يأخذ النمو الاقتصادي ثلاث معدلات و هي:

*معدل نمو متزايد: أي يتزايد عبر الزمن.

*معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن.

*معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن.

يمثل منحنى الشكل رقم (1–1): حالات النمو الاقتصادي التي يمر بها المجتمع عبر الزمن وفق معدلات نمو متزايدة، متناقصة، ثابتة، و الشكل أدناه يوضح لنا تطور النمو الاقتصادي عبر الزمن.

[1] حمايدية مروة، د. بن قدور علي، قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي غي الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد السادس/ جوان 2018 JFBE.ص 322

[2] محمد لعجال، دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري(التعليم) و النمو الاقتصادي، مجلة نور للدراسات الاقتصادية المجلد 06 العدد 10 جوان 2020.ص 188/187

الشكل رقم (2-1): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن.

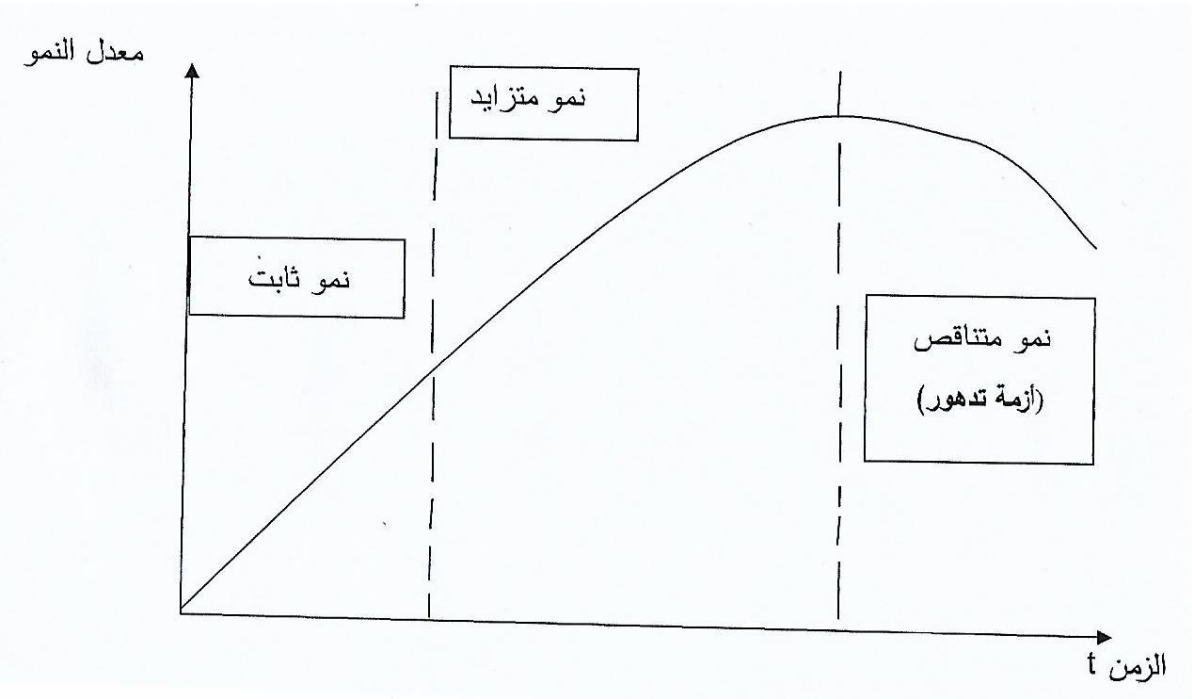

المصدر : وعيل ميلود،"**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014،ص09

-

يوضح لنا المنحنى أن معدل النمو باعتبار الزمن في شكل منتظم و بعدها تليه زيادة في النمو الاقتصادي بصورة مباشرة إلى أن يبدأ هذا الأخير بالتناقص عبر الزمن مما يؤدي إلى تدهور الأزمة الاقتصادية.

أولا:أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

النمو التلقائي (الطبيعي)

هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط و سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، و قد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي. و الذي كان نتيجة الأسباب التالية[1]:

– التقسيم الاجتماعي للعمل.

–سيادة الإنتاج السلعي، أي بهدف المبادلة و الحصول على النقود.

–حدوث تراكم لرأس المال.

–تكوين السوق.

ويتميز هذا النوع من النمو بانتقال شرارته بسرعة من قطاع إلى آخر في البلدان الرأسمالية، بينما في الدول النامية فإن التبعية للخارج تعتبر كمصدر و نتيجة له في آن واحد.[2]

ب–النمو العابر:

–هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية و الثبات و إنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته،إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار السوق الدولي. و ما ينجم عنها ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد و التي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتقاء مسبباتها و لا تكون لها آثار و لا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية

ج–النمو المخطط :

يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد و تجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية و أصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية.

[1] كريم حبيب و حازم البنى، من النمو و التنمية إلى العولمة و اللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ص 24

[2] سمير أمين، ترجمة حسين قبيسي، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون، بيروت،1978، ص 43–44

-يقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع و متطلباته كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة و بفاعلية التنفيذ و المتابعة لما هو مسطر و مخطط.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي مقاييسه و فوائده

1- عناصر النمو الاقتصادي:

ا- **العمل:** و نعني به "مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته". حيث يعتبر من العناصر المهمة في زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة معدلات نمو الناتج القومي، و يعتبر التحسن في نوعية عنصر العمل من العناصر المهمة في زيادة الإنتاجية، و يتم تحسين عنصر العمل عن طريق التدريب أثناء العمل و التعليم.

ب- رأس المال: هو" مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين."يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة و على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى. و يتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يوجه للاستثمار، إذ أن زيادة الادخار تودي إلى زيادة الاستثمار. الأمر الذي يساعد على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد[1]،كما يمكن أن يتكون رأس المال عن طريق الاقتراض الداخلي و الخارجي و المساعدات الخارجية، و هو يساهم بدرجة عالية في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تساعد في تسريع العملية الإنتاجية.

ت- التقدم التقني: يعمل التقدم التقني على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، حيث حتى إذا بقيت عناصر الإنتاج على حالها و حدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج و بالتالي سيتحقق النمو الاقتصادي، فالنقطة الهامة في التطور التكنولوجي تتمثل في أنه يعمل على استنزاف الطاقة الكامنة في كمية مدخلات من الموارد المستخدمة من أجل الزيادة الكبيرة في الناتج القومي.[2]

[1] محمد موساوي،الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر(1970-2011)- دراسة حالة – رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان (2014-2015) ص86

[2] بنابي فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي- دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس،(2008-2009)،ص 06

2- فوائد النمو الاقتصادي:

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر و تحقيق مستوى معيشي أفضل و من فوائده نذكر ما يلي: *زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع و الخدمات.

*زيادة رفاهية الشعب: عن طريق زيادة الإنتاج و الرفع في معدلات الأجور و الأرباح و الدخول الأخرى.

*يساعد على القضاء على الفقر، و يحسن من المستوى الصحي و التعليمي للسكان.

*زيادة الدخل القومي: تسمح بزيادة موارد الدولة، و تعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤوليتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشات القاعدية و التوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص.

*التخفيف من حدة البطالة

3- مقاييس النمو الاقتصادي:

يتم بقياس نمو الناتج و نمو الدخل الفردي.

***الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، و حساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، و يمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد و تقديمه بعملة ذلك البلد، و من ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة و معرفة معدل النمو ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، و بالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان، وفق هذا المقياس، و لذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

***متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما و صدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان و الأفراد.[1]

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي و هما:

***طريقة معدل النمو البسيط:**

معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى

***طريقة معدل النمو المركزي:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا

كانت هذه أهم اسسس و طرق قياس النمو الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: مراحل النمو لروستو

كانت نظرية البروفسور و الاقتصادي "والت ويتمان روستو " من ابرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات و مع نشر كتابه "مراحل النمو الاقتصادي "[3]، حيث اعتبر أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول مرحليا في سياق خطي للتنمية، تتسم كل مرحلة بخصائص معينة تكس الانجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها، و تتلخص هذه المراحل في التالي:[4]مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة السير نحو النضج، مرحلة الانطلاق.

1. مرحلة المجتمع التقليدي:

تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي و يتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، و يلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، و يستند نظام القيم إلى "القدرية و معاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فانه يقسم لأغراض غير إنتاجية. هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا و تتميز بالبطء الشديد.

---

[1] محمد لعجال، مرجع سابق ص 189

[2] بنابي فتيحة، مرجع سابق ص10

[3] والت ويتمان روستو: هو اقتصادي و منظر سياسي أمريكي، اشتهر بنظريته "مراحل النمو" سنة 1960، و التي لقيت صدى كبير.

[4] أنطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف و التنمية، الطبعة الرابعة، دار الثقافة و النشر، الكويت، 1993، ص 118-122

2. مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق:

–و هي أهم مرحلة من المراحل الخمس، حيث يعرف فيها المجتمع انقلابا جذريا يتميز بإزالة العوائق و الحواجز المضادة للنمو المنتظم ليصبح النمو الوظيفة الطبيعية للاقتصاد. و في هذه المرحلة تحدث تغييرات جذرية في الفنون الإنتاجية بفضل تطور التكنولوجيا، توسع المصانع، و تركز الاستثمارات في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع. إذن "روستو"يرى أن التكنولوجيا هي العامل الحاسم في الانطلاق حيث ترتفع نسبة العاملين في الصناعة و تنتشر المراكز الحضارية .تعتبر هذه المرحلة قصيرة نسبيا و هي أصعب مراحل النمو حيث أنها تعد مرحلة الجهد الشاق و العمل المتواصل لإرساء قواعد نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة، و حسب "روستو"فان هناك ثلاث شروط أساسية للانطلاق:

1. ارتفاع معدل الاستثمار المنتج لينتقل من 5 إلى أكثر من 10 من الناتج المحلي بما يفوق عدد السكان.
إنشاء قطاعات صناعية تحويلية هامة بمعدل نمو مرتفع.

التأسيس السريع لأداة سياسية اجتماعية مؤسساتية تتمحور حول التنمية، بعبارة أخرى لابد أن يرافق الانطلاق نجاح سياسي و اجتماعي و ثقافي يحمل على عصرنه الاقتصاد.

3. مرحلة السير نحو النضج:

و تكون بعد مرحلة الانطلاق بفترة طويلة (حوالي 60 سنة)، و فيها يملك الاقتصاد القدرة على التحرك إلى ابعد من الصناعات الأصلية التي مكنته من الانطلاق، مع تطبيق احدث مستويات التكنولوجيا، و التوصل إلى التحسين الدائم في فنون الإنتاج، مع احتلال الاقتصاد القومي مكانة هامة على المستوى الدولي. و من مظاهر هذه المرحلة:

*قيام العديد من الصناعات الأساسية (صناعة الحديد و الصلب الصناعات الكهربائية).

*ازدهار حركة التجارة الخارجية و زيادة الصادرات.

*النضج الفكري للمجتمع.

*زيادة معدلات الاستثمار لتتجاوز 20.10% من الناتج الوطني.

* تغيير هيكل الطبقة التشغيلية (تنامي ظاهرة التحضر في اليد العاملة خصوصا).

**تطور مستوى مسيري المؤسسات و امتلاكهم بعد النظر في التسيير.

4. مرحلة الانطلاق:

و هي مرحلة حتمية في عملية النمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية دخل المجتمع مرحلة الانطلاق و هي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة فيصبح النمو و التنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، و هنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه غير أن أنماط التجارب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: و هما التكنولوجيا و الثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية و تعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية" و في هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة و تنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي.

5. **مرحلة الاستهلاك الواسع:** و هي المرحلة التي يبلغ فيها البلد قدر كبير من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة و يعيش السكان في سعة من العيش و بمداخيل عالية و قسط وافر من سلع الاستهلاك و أسباب الرخاء و من مظاهرها

-ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعمرة (السيارات)

-زيادة الإنتاج الفكري و الأدبي للمجتمع[1]

يمثل منحنى الشكل رقم (1-2): تلخيصا لمراحل النمو الاقتصادي التي يمر بها المجتمع بداية من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة الاستهلاك الواسع.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، ص 35-34

الشكل(1-2): مراحل النمو عند روستو

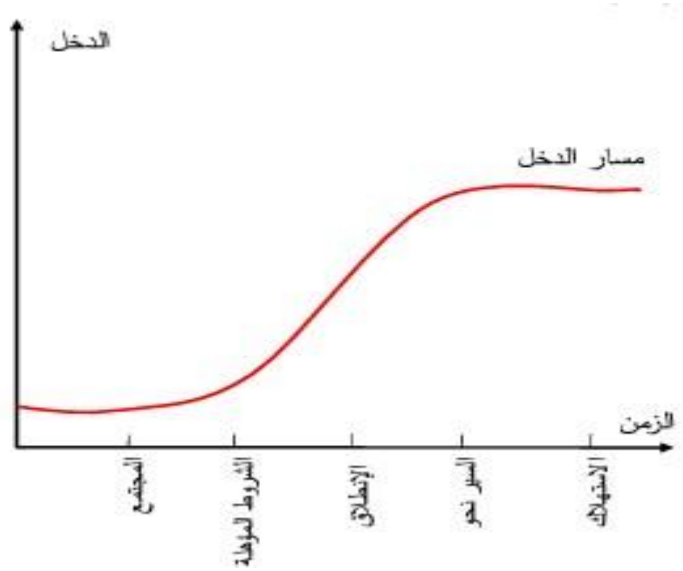

المصدر: إسماعيل عبد الرحمان و حربي محمد عريفات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد (الاقتصاد الكلي) ط1، دار وائل للنشر، الأردن،2003 ص 396

يوضح لنا منحنى الشكل أعلاه أن من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة الاستهلاك الواسع فمعدل النمو يبدأ ببطء ثم يرتفع تدريجيا و يستمر بسرعة شديدة قبل أن يبدأ ببطء في مرة أخرى في المراحل الأخيرة.

***نقد النظرية:**

اجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين: أولهما:إثبات صحة المراحل التاريخية، و ثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم يقدم روستو فهما بسيطا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر و لا أقل و بذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية، و كأنها طبقة أو فئة واحدة،و بصورة أكثر تحديدا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل و تعاني من نفس المعوقات، و تتطور تقريبا بنفس الشكل في عمليتها التنموية، فروستو صور لنا مراحل النمو الخمسة عل شكل(محطة قطار) عن طريقها،و يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفا هاما من الظروف المهيأة للانطلاق في الرأسمالية

الغربية،و هو الاستعمار و نهب الثروات الذي حقت عن طريقه مراحل ازدهارها و تقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعما بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للازدهار.[1]

المطلب الثاني : النمو و تطور نظرياته في الفكر الاقتصادي

*حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي و ثم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات و حقب زمنية مختلفة تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة و متنوعة و أبرزها يتمثل في تطور و تغير الحياة الاقتصادية للإنسان و هذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي و من ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة .

الفرع الأول : النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي و على رأسهم "ادم سميث" و "دافيد ريكاردو" و"توماس مالتوس"و قد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على انه "نتاج عملية التراكم الرأسمالي " و قد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم .كما اعتمد الكلاسيك على مبدأ تقسيم العمل الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج و بالتالي في التطور والتنمية و سوف نحاول عرض آراء بعض هؤلاء فيما يلي :

أولا- نظرية أدم سميث (Adam Smith)

لقد ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة و الدخل في كتابه الشهير " ثروة الأمم" و الذي صدر لأول مرة سنة 1766، حيث يرى سميث أن النمو الاقتصادي ثمرة لثلاث ظواهر رئيسية:[2]

*تقسيم العمل الذي يرفع من إنتاجية العامل و يؤمن الوفرة في السوق مما يحرض الطلب، و هذا يعني زيادة حجم السوق.

*التحسينات التكنولوجية و دورها في رفع إنتاجية العمال.

[1] عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع. الطبعة 2004،الطبعة 1، ص 41

[2] فريدريك م شرر،نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشه، الرياض مكتبة العبيكان 2002 ص19

*الاستثمارات و تراكم رأس المال الذي ينزع إليه رجال الأعمال في الاقتصاد القائم على الربح.

– و قد أشار أدم سميث من خلال تحليله إلى كيفية ربط تكوين الثروة بتقسيم العمل و التخصص الإنتاجي، نظرا للدور الذي يلعبه في زيادة إنتاجية العمال، إضافة إلى أن التخصيص يؤدي إلى زيادة مهارات العمال و مقدرتهم على الابتكار، إذا أكد على أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فكون السوق ضيقة لن يسمح بتوزيع الإنتاج المتزايد الناتج عن تقسيم العمل، بينما يؤدي توسيعه إلى خلق إمكانيات جديدة لتقسيم العمل مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل و توسيع السوق و رفع الإنتاجية، و هو ما يوصل الاقتصاد إلى حالة الدعم الذاتي[1]

كما أشار سميث إلى دور الطلب السوقي و الاكتشافات الجغرافية في رفع الإنتاجية و تعظيم الثروة الاقتصادية، إضافة دور الوافرات الاقتصادية المحققة من توسع الصناعات في جذب القوى العاملة الماهرة، و كذلك تأثير تطور وسائل النقل على تخفيض تكاليف الإنتاج و التسويق، و من ناحية أخرى أشار سميث إلى أن المصدر الرئيسي للتراكم هو الأرباح و التي مصدرها الادخار،و ارتفاعها يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع.

و خلاصة عناصر أفكاره في النمو الاقتصادي هي أن الادخار يؤدي إلى التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق التقدم التكنولوجي و تقسيم العمل و هذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق و يتحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين الفلاحين و التجار المنتجين.

ثانيا: دافيد ريكاردو و النمو الاقتصادي(D.Ricardo)

– لقد اعتبر ريكاردو أن الأرض هي أساس النمو الاقتصادي و بناء على ذلك يرى أن القطاع الزراعي هو من أهم نشاط اقتصادي و هو الزراعة ،انه يعتبر بمثابة الدعامة التي توفر العيش للسكان.

وعالج ريكاردو مبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي ، و رأى بان الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ، و من هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه رأى أن ذلك ممكنا في القطاع الصناعي أكثر منه في القطاع الفلاحي[2]

[1] هوشيار معروف،التحليل الاقتصادي الكلي،دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2005، ص 371

[2] ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر(1980–2013) – دراسة حالة– مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس (2015–2016) ص 22

و قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية و هم الرأسماليون ، العمال و ملاك الأراضي و قد احتل القطاع الزراعي الصدارة .

الرأسماليون : حسب ريكاردو فالرأسماليون يقومون بالدور الرئيسي في النمو الاقتصادي ،إذ أنهم يبحثون عن أسواق أوسع لتصريف منتجاتهم بهدف زيادة أرباحهم ،مما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة

العمال :هم الأداة و الوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو اقل أهمية من الرأسماليين .

ملاك الأراضي: هم الذين يسيطرون على الأراضي و نتيجة ندرة هذه الأخيرة، فهم يحصلون على يتراكم و يتزايد في حالة ازدياد الطلب على منتجاتها.

ثالثا : توماس مالتوس و النمو الاقتصادي(T.Malthus)

– ركزت أفكار و أطروحات "مالتوس" على جانبين هما نظرته الشهيرة إلى السكان و تأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية . و يعتبر "مالتوس " الاقتصادي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج ، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا على قانون ساي الذي يقول أن العرض هو الذي يحقق الطلب

و يرى "مالتوس "بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أراد الحفاظ على مستوى الربحية ، لكنه ليس هناك ما يضمن ذلك ، و قد ركز "مالتوس" على ادخار ملاك الأراضي و عدم التوازن بين عرض المدخرات و بين الاستثمار المخطط للرأسماليين ، و الذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع و أن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية . وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض فيقترح "مالتوس "في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي أما بالنسبة لنظرته الشهيرة للسكان فإنه يرى بأن معدل زيادة السكان يفوق معدل زيادة الغذاء ، حيث يرى بأن السكان ينمون بمتتالية هندسية بينما ينمو الغذاء بمتتالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات و تناقص عوائد الزراعة و الذي يجعل دخل الفرد يتراوح عند مستوى الكفاف . و يؤكد "مالتوس" أن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ، و أن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان و ليس في زيادة رأس المال ، و

ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد و التي تقلل من معدل دخل الفرد و تعيده إلى مستوى الكفاف.

الفرع الثاني :النمو الاقتصادي عند شومبيتر

اشتهر بنظرياته حول التنمية و الدورات الاقتصادية ، و تمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه ، و خرج على أساتذته في مدرسة فيينا التقليدية الجديدة مبتعدا عن التحليل السكوني (الستاتيكي) محاولا تأسيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي) و باهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية و الإحصاء إضافة إلى التاريخ و علم الاجتماع ، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره ، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة و كذلك للمدرسة الكينزية ، و الكينزية الجديدة فيما بعد[1].

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي ، و تأثر أيضا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي ؛ فهو يمقت الشيوعية مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ، و لا ينحاز إليها ، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي و ليس الشيوعي ، و قد ظهرت أفكاره في كتابه : نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911 و كملها في كتاب له سنة 1939 ، أهم أفكاره:[2]

– أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة و اندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد و الرواج قصيرة الأجل متعاقبة و ذلك بسبب التجديدات و الابتكارات التي يحدثها المنظمون، و التي من شأنها زيادة الإنتاج و دفع عجلة النمو.

– يتوقف النمو على عاملين أساسين ، الأول هو المنظم ، و الثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد و الابتكار.

– إعطاء المنظم أهمية خاصة ، و وصفه بأنه مفتاح التنمية أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية .

– التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات و التقاليد و أذواق المستهلكين التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء(العراق)–دراسة تطبيقية–"مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد السابع العدد 26، نيسان 2010ص 34

[2] مطانيوس حبيب شومبيتر(جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع الطبعة 1 السنة 2017 ص 34

* استغلال موارد جديدة .

*استحداث سلع جديدة.

*استحداث أساليب إنتاج جديدة.

*فتح أسواق جديدة .

*إعادة تنظيم بعض الصناعات .

إن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

-بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار و التجديد و قيام الخبراء و الباحثين بها).

-زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار، و الكارتيلات) .

-انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.

-العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين و العمال.

و في تحليله لعملية النمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة و العمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة ، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد و الابتكار. فيتم تشغيل مصانع جديدة، و تجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار،تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج و الدخل، و يعم الرواج تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار. و تصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشأة الجديدة ، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها ، و تسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد و الابتكار، و تسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، و استحداث أساليب إنتاج أفضل فاستثمار و توسع للنشاط الاقتصادي و هكذا .....

-انتقادات النظرية :

*إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛ حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء و المختصين.

*افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتشف جوانبها.

*افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، و لكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم و السندات

*عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو؛ كالزيادة السكانية، و تناقص الغلة، و غيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا[1]

الفرع الثالث : النمو الاقتصادي في المدرسة الكينزية

تأثرت أطروحات كينز بالسياق العام لنشأتها، و الذي غلب عليه أجواء الأزمة العالمية 1929 ،و التي اتسمت بحالة الركود و الكساد. و انتقد كينز آنذاك النظرية الكلاسيكية و قانون ساي القائل بأن العرض يخلق الطلب، حيث أكد أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام و الدخل و ليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام ، و أن الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض و ليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية . و اعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.[2]

غير أن كينز اهتم بالاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نموذجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توصل في تحليله أن توازن الدخل و الإنتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط . وقد حدد كينز العلاقة بين زيادة النفقات و نمو الدخل الوطني، و أطلق على هذه العلاقة مصطلح المضاعف و حددها بالعلاقة التالية:

$$M=1/1-MPC=1/MPC$$ **حيث:**

[1] عبلة عبد الحميد بخار، مرجع سابق ص 35-38

[2] ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر(2012-2013) ص09

المضاعف. (M)

الميل الحدي للاستهلاك. (MPC)

الميل الحدي للادخار .(MPS)

كما بين كينز أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح و الميل الحدي للاستهلاك .

و **أن**:M=1/1−MPC

إذا: MPS=1−MPC

MPC=1−1/M

و بمعنى آخر،أن هناك ارتباط بين المضاعف و الميل الحدي للاستهلاك و تتحد آلية النمو بأن الدخل الوطني يتكون من مجموعة الدخول الفردية، كما أن الاستثمار في إطار عملية النمو يتحول إلى دخول أيضا تنفق، و يتحول جزء منها إلى دخول جديدة و هكذا، و تكون حصيلة هذه العملية أن الزيادة النقدية في الدخل الوطني تكون أكبر من الاستثمارات التي بدأت بها عملية النمو، و لذا يتم ادخار الجزء الآخر من الدخل و لايسهم في زيادة الدخل الوطني، مما يشير هذا التحليل إلى أن الدخل النقدي سوف يزداد بمقدار الاستثمارات الموظفة مضروبا بالمضاعف،و يتحدد الأخير بقيمة الميل الحدي للاستهلاك، إذا كلما ارتفعت قيمته زادت قيمة المضاعف .

و تتطلب هذه الآلية توفر طاقات في النشاط الاقتصادي غير مستغلة و كذلك وجود قوة عاملة غير موظفة، بالإضافة إلى تأكيد كينز على ضرورة توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق تدخل الدولة، و هذا التدخل مهم للاقتراب من التشغيل الكامل لأنه لا يمكن أن يحدث تلقائيا عكس ما تصوره الكلاسيكي.و ترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو[1]، و هي:

[1] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق ص 31−32

أ- معدل النمو الفعلي:

إن المعدل الفعلي للنمو هو معدل النمو الأساسي، و هو يمثل التغير النسبي اللاحق في الناتج بين فترة الدخل الحالية و فترة الدخل السابقة، يشكل المعدل الفعلي للنمو الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج.

ب- معدل النمو المرغوب

أهم معدل أنشأه هارود في تحليله، و هو معدل النمو المستحب(المرغوب فيه) الذي يعرفه بأنه المعدل الشامل للتقدم. كما أنه يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، و بالتالي يشعر المنتجين بالرضا لكونهم أنتجوا المقدار الصحيح تماما لا أكثر و لا أقل، مما يدفع بهم لاتخاذ القرارات التي تحافظ على نفس معدل النمو.

ج-معدل النمو الطبيعي:

فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني و التراكم الرأسمالي و القوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، و يجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي و معدل النمو المرغوب، و أن يتعادل أيضا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب و الطبيعي ؛فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة و التضخم،حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي و المرغوب فيه- فإن البطالة ستزيد، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي و المرغوب فيه قد يتعادلان و إن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود ؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

- نموذج هارولد و دومار :

يعد من أكثر النماذج اتساقا و شيوعا، تم تطويره في الأربعينيات، و يرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني "روي هارولد" و الأمريكي "إيفري دومار"، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، و يبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال و علاقتها بالنمو، يفترض

النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي،لتعرف هذه العلاقة و المشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ....

فنموذج هارولد د ومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار و بالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو، وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، و هو يعتمد على مدخرات الأفراد و الشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج– أي معامل رأس المال– فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال

– انتقادات النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية و تهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أ و الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العامية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية – فإن الوضع بين هذه الدول و الدول المتخلفة يختلف اختلافا كبيرا، و ما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، و إن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، فكما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج "هارولد د ومار"لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار، و من ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا و الذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية، أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها.[1]

– الفرع الرابع : النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تظهر النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة بعد نموذج هارولد دومار ، كما تعتبر النظريات التي أتت قبلها منبع الأفكار التي اعتمدت عليها لبناء نموذجها. تركز النظرية النيوكلاسيكية على أهمية التقدم التقني في تعويض الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال و من ثم تحديد النمو طويل الأجل، و لذلك فإن التقدم التقني يلعب دورا مهما في تحديد معدل النمو و الذي بدونه سيتساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو السكان بحيث يكون معدل النمو في الدخل الفردي صفرا ،

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص 41–43'

لكن نظريات النمو النيوكلاسيكية تفترض أن الدول التي لها نفس رأس المال الفردي ، ولكن تختلف في الموارد النسبية المتاحة و الدخل الفردي ، ستنمو بمعدلات مختلفة لتصل في النهاية إلى تساوي الدخل الفردي.هذا الافتراض عن تساوي الدخل الفردي للدول التي تختلف مواردها النسبية المتاحة لم يكن مقبولا من منظري نظرية النمو الداخلي التي سنتطرق لها في الفرع الموالي ، و من أبرز نظريات النمو النيوكلاسيكية نظرية روبرت سو لو الذي يعتبر القاعدة التي بني عليها

أولا نموذج روبرت سو لو :

ويعتبر نموذج سو لو النيو كلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيو كلاسيكية في النمو ، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارولد–دو مار عن طريق إدخال عنصر العمل، و متغير مستقل ثالث و هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي . لقد لاحظ سو لو أن خاصية حافة السكين التي جاء بها هارولد القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة و حالة التوظيف الكامل قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، و ليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي ، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة كما افترض نموذج هارولد– دو مار فمن الصعب أن نندهش لعدم استخدام بعضها بكفاءة،و لهذا اقترح سو لو إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، و افترض كذلك أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت، و أن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل. و اعتمد سو لو في معالجته لهذه المسألة على أعمال ريكاردو (قانون تناقص الغلة)، حيث يقول أنه إذا تجاوز معدل الاستثمار في رأس المال الحد الذي يضمن التوازن فإن نسبة رأس المال للعمل سوف ترتفع، مما يؤدي إلى تناقص معدلات العوائد و من ثمة تناقص أرباح المستثمرين، و هذا ما يدفع الشركات إلى تقليص الاستثمارات لتعود به إلى حالة الاستقرار المطلوب، أما إذا كان الاستثمار في رأس المال ضئيلا فسيرفع أرباح المستثمرات مؤديا إلى إجراء تصحيح بزيادة الطلب على رأس المال على أمل تحصيل الأرباح بسبب ارتفاع الإنتاجية ليميل بذلك إلى الارتفاع و من ثمة الانتقال إلى وضع التوازن.[1]

–أوضح سو لو أن نصيب العامل من رأس المال و الناتج يحددان حسب معدل نمو التطور التكنولوجي الذي يعد أحد أهم الإسهامات المهمة في نظرية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر بمثابة القوة التي تسعى دائما للحفاظ على استمرارية تحقيق معدلات نمو موجبة، لكن على الرغم من هذا العمل

[1] ولد عمري عبد الباسط، مذكرة نيل شهادة الماجستير، مرجع سابق ص 34

الكبير إلا أن نموذج سولو يشوبه بعض النقص في أنه لم يوضح الكيفية التي يتحقق بها التطور التكنولوجي في البلدان، فقد افترضه بمثابة عنصر خارجي لا يمكن تحليل محدداته، أي أنه مستقر عن القرارات الاقتصادية و كأنه هبة من السماء .

– و كان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو إيجاد أسباب التفاوت في معدلات النمو بين الدول، و في إمكانية لحاق الدول الفقيرة بالدول الغنية و دراسة ثبات تطور النمو على المدى الطويل [1].

ثاني: نموذج ميد

قام الدكتور جوهان ميد و هو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية أثناء فترة عمله كأستاذ بجامعة بمحاولته لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي، و قد نشر محاولته تلك التي عرفت بعد ذلك باسم نموذج ميد عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان "النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي ".

وتتمثل الفرضيات التي قام عليها نموذج مبد فيما يلي[2]:

*أن الاقتصاد مغلق و تسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.

*ثبات العوائد.

*يتم إنتاج كل من السلع الرأسمالية و السلع الاستهلاكية محلي .

*أن هناك استخدام كامل للأرض و العمل.

*نسبة العمل لرأس المال يمكن تغييرها في الزمن القصير و الزمن الطويل .

*هناك إمكانية إحلال بين السلع الرأسمالية و بعضها البعض، و بين السلع الاستهلاكية و بعضها البعض.

[1] David Begg Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, Macroéconomie, Adaptation Française, Bernard Bernier, Henri Louis Vedie,2 édition Dunod Paris, France 2002,P 297

[2] Abdelkader Sid Ahmed ;Croissance et développement ;(Théories Et politiques) ,Tome2,OPU, Alger,1981,P 296

–افترض ميد مجتمعا يتحقق فيه ثبات معدل نمو الناتج الصافي أو الدخل، و أيضا ثبات معدل نمو نصيب الفرد من الدخل،أي أن معدل نمو السكان ثابت و لا يوجد تقدم في المستوى التكنولوجي، مثل هذا المجتمع عليه أن يوفر ثلاث شروط حتى يمكنه البدء في زيادة معدل نمو الناتج، و هذه الشروط هي :

*أن تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الوحدة

*أن يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر.

*ثبات الجزء المدخر من الأرباح و الأجور هذا ما يعني الثبات لنسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل.

ففي حالة ثبات نمو معدل السكان و معدل النمو التكنولوجي مع زيادة معدل الادخار، فهذا سيؤدي إلى رفع نصيب الفرد من رأس المال و تنخفض الإنتاجية الحدية لرأس المال، و هذا الانخفاض يمكن الحد منه في حالة زيادة إمكانية إحلال رأس المال محل كل من العمل و الموارد الطبيعية، و إذا كان المستوى التكنولوجي ملموسا فالإنتاجية الحدية لرأس المال ستأخذ في الارتفاع بدلا من الانخفاض .

– بالاعتماد على النظرية النيوكلاسيكية فإنه ليس للاقتصاديات أية خصائص ذاتية يحدث بسببها النمو و يستمر لفترة طويلة، و بالتالي ففي غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية فإن كل الاقتصاديات سوف تتجه نحو النمو الصفري، و هذا الأمر جعل النظرية النيو كلاسيكية تفشل في إعطاء تفسير مقبول حول تفاوت النمو الاقتصادي الذي حدث عبر التاريخ للكثير من دول العالم، التي تباين أداؤها الاقتصادي بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة . كما أن أي زيادة في الناتج الداخلي و من ثم أي ارتفاع يحدث في متوسطات نصيب الفرد منه في فترات معينة يعتبر غير كافي طالما أنه كان مؤقتا و نتيجة التغيرات التكنولوجية و التي تعتبر خارجية، و بالتالي ما هو إلا توازن قصير الأجل، يجب البحث في المصادر التي تحوله إلى توازن طويل الأجل، مما أدى إلى ظهور نظرية جديدة في أواخر الثمانينات التي أرجعت مصادره إلى عوامل داخلية .

من أهم انتقادات هذه النظرية:

-يرى كل من لوكا، ديلانو، و أشيروا،أن تنبؤات النموذج مخالفة للواقع حيث تبين في الحقيقة عدم حساسية معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي للمؤشرات الرئيسية كالتغير التكنولوجي و تراكم رأس المال و معدل النمو السكاني في النموذج.

يوضح منحنى الشكل رقم(1-3) النمو الاقتصادي للنظرية النيوكلاسيكية :

الشكل(1-3): النمو الاقتصادي وفقا للنموذج النيوكلاسيك للنمو

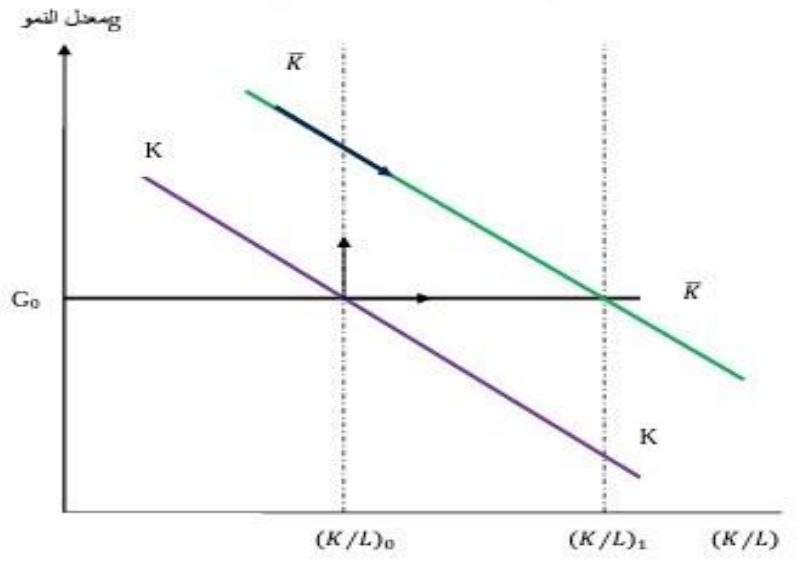

المصدر: كامل رشيد علي النل، "**أثر التعليم على النمو الاقتصادي**"، حالة الأردن، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية،جامعة اليرموك،الأردن، 1991، ص 18

يمثل المنحنى أعلاه أن معدل نمو رأس المال المادي(kk) سالب الميل بسبب أنه يخضع لتناقض الإنتاجية بينما منحنى معدل نمو القوى العاملة(LL) أفقي بسبب فرضية أن التغير التكنولوجي من الخارج مستقل عن المصادر الداخلية مثل التعليم و التدريب و الصحة و الذي يحسن من نوعية القوى العاملة من الداخل.

أن الزيادة في الادخار المحلي يؤدي إلى زيادة (kk) إلى اليمين (ḰḰ)و زيادة نسبة رأس المال إلى العمل من o(k/l) إلى (k/l)، و بالتالي يزداد الإنتاج مؤقتا و لكن كلما زاد (k/l) كلما تناقصت الإنتاجية الحدية لرأس المال و تباطأ معدل نمو الاستثمار في مخزون رأس المال إلى أسفل حتى يتساوى مع معدل النمو الثابت للقوى العاملة مما يبقى معدل نصيب الفرد من الناتج القومي عند المستويات السابقة دون تأثير.

الفرع الخامس: نظريات النمو الداخلي

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون و يبتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو الاقتصادي، و بالتالي نشأ ما يسمى بنظرية النمو الداخلي، حيث ترى هذه النظرية أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي، كما أن نماذج النمو الداخلي تحمل في طياتها نوعا من تسابه الهيكل الموجود في النماذج النيوكلاسيكية، و لكن تختلف بدرجة كبيرة عنها بالنسبة للافتراضات و الاستنتاجات .

حيث انصب تركيز علماء الاقتصاد من أمثال لوكاس و رومر و غيرهما[1]، على محاولة فهم تأثير بعض العوامل الداخلية على مفهوم نظرية النمو معتمدين في ذلك على أفكار اعتبرت سابقا ذات أهمية قليلة (شو مبيتر و الابتكار، أرو و التعلم بالممارسة،... الخ). و هو ما سمح بظهور مقاربات أخرى لتفسير النمو الطويل الأجل. و جاءت هذه الإسهامات لأول مرة ضمن مقالات لوكاس عام 1988 و بول رومر عام 1986 و 1990 من خلال نموذجهم الحركي المرتبط بمتغيرات داخلية لها صلة بالبعد التكنولوجي .

فنظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير لمعدل النمو الاقتصادي من خلال عوامل أخرى أهملتها أطروحات سو لو و هو ما يطلق عليه اصطلاحا ببواقي سو لو . ففسرت وجود زيادة في عوائد الحجم و التباين في معدلات النمو الاقتصادي الطويل الأجل بين الدول مع افتراض أن :

[1] Robert J. Barro, Les facteur de la croissance économique, une analyse transversal par Pays, Traduit par Xavier Greffe, Economica, 2000,France, P9

التغير التكنولوجي يتحدد من داخل النموذج الاقتصادي من خلال تراكم المعرفة المكتسبة (التعلم و البحث العلمي) أو من خلال الآثار الخارجية الموجبة لتراكم رأس المال البشري عن طريق استثمار الفرد نفسه في التعليم العادي أو التعلم بالممارسة

و يقصد بالآثار الخارجية الموجبة لرأس المال البشري أن المتعلمون يستخدمون الآلات بصورة أكثر كفاءة و من ثم تزداد إنتاجيتهم، كما أنهم أكثر قدرة على ابتكار أساليب إنتاجية حديثة ذات كفاءة أعلى. بالإضافة لقيامهم بنشر تعليمهم و بحوثهم ليستفيد منها زملائهم و من فإن ارتفاع المستوى التعليمي سوف يؤدي إلى زيادة كفاءة عوامل الإنتاج الأخرى .

*ثبات عائد رأس المال و ليس تناقصه، و هنا يرى لوكاس 1988 بأن المفهوم الأوسع لرأس المال يتضمن كل من : رأس المال المادي و رأس المال البشري . ففي حين يخضع الاستثمار في رأس المال المادي لتناقص العائد، فإن الاستثمار في رأس المال البشري يختلف في ذلك .

فالنظريات النيوكلاسيكية تعتبر عنصر التقدم التكنولوجي متغير خارجي و ترى أن الفرص التكنولوجية متاحة لجميع الدول في ظل ظروف المنافسة التامة، و كذلك لإمكانية تحقيق التقارب بين دول العالم المختلفة، و عدم مساهمة عنصر الادخار في النمو طويل الأجل، و الاعتماد فقط على عنصر العمل الفعال كمتغير رئيسي للنموذج دون تحديد واضح لهذا المتغير .

و بناءا على ما سبق ذكره، يمكن حصر العوامل الأساسية التي تؤثر على النمو حسب المقاربات الحديثة أو مقاربات النمو الذاتي المنشأ في أربع عوامل هي :رأس المال المادي أو تراكم المعرفة (رومر) رأس المال البشري (لو كاس) و رأس المال التقني أو البحث و التطوير (رومر) و رأس المال العام (باروه)

أولا: التراكم المعرفي أساس النمو (نظرة رو مر الأولى 1986)

–نموذج رومر هو نموذج بسيط، استبدل فيه فرضية عامل التطور التكنولوجي الخارجي لنموذج سو لو بمعامل تراكم المعرفة كمتغير داخلي. فالمعرفة حسب رو مر سلعة عامة تمثل جزء من رأس المال، مستندا في ذلك على أعمال أرو (1962) و ذلك بإعادة إحياء فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة، و قسم رو مر معلمة رأس المال إلى كل من : مخزون رأس المال المادي، و مخزون المعرفة المتولد عنه. و مع ثبات إيرادات المخزونين يتطور الاقتصاد بمعدل نمو ذاتي طويل الأجل و ثابت، معتمدا على

العوامل التي تحكم الميل الحدي للادخار، و بزيادة مدخرات الأعوان الاقتصاديين يتحقق المزيد من التراكم الذي يحقق بدوره زيادة في النمو. و مع إمكانية تحقق وفرات خارجية لرأس المال المادي ناتجة عن الاستثمار أو عن طريق التكامل بين الأنشطة و المشروعات .

كما يرى رو مر أن أي سياسة اقتصادية سواء كانت ظرفية ، أم هيكلية و التي من شأنها أن تؤثر على معدلات الادخار أو على قدرة الاقتصاد على اكتساب المعرفة، سيكون لها تأثير على نتائج النمو المحققة و في هذا الإطار قام العديد من الباحثين بفحص نتائج النموذج و توصلوا إلى أن الواقع لا يبرر كل هذه النتائج [1]. و لعل السؤال المطروح هنا، لماذا اعتبر نموذج رو مر بمثابة ثورة حقيقية في نظرية النمو ؟ لعل ذلك يعود إلى فضل رو مر في ظهور فرع جديد من فروع نظرية النمو الذي يسمى حاليا باقتصاد المعرفة .

فعلى المستوى التجريبي كانت رسالة نموذج رو مر واضحة جدا، إذ يتحدد نمو كل اقتصاد على المدى الطويل بقدرته على اكتساب المعرفة الجديدة و تكديسها، و بهذا وفر النموذج للباحثين إطارا مرجعيا يتم من خلاله فحص الفرضيات الخاصة بمحددات النمو .

ثانيا: تراكم رأس المال البشري محرك النمو الاقتصادي (نظرة لو كاس 1988)

ركز لو كاس على أهمية دور رأس المال البشري كمحرك للنمو في ظل عدم كفاية تراكم رأس المال المادي في تحقيق النمو المستمر.[2]و هي فكرة تناولها سو لو سابقا في تحليله الكمي للنمو من خلال كفاءة القوة العاملة. يفرق لو كاس بين رأس المال العيني و رأس المال البشري، فتراكم رأس المال البشري يعطي مكاسب جديدة على المستوى الذاتي لصالح الكفاءات الفردية أو إنتاجية العامل، أما على المستوى الكلي فينعكس بزيادة الاستثمار في التدريس و التدريب لدفع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. و عليه تكون الفعالية الاقتصادية أعلى كلما كان الاقتصاد يتكون من أشخاص ذوي الكفاءة الأعلى، و هذا ما أشار إليه لو كاس بحضور الوافرات ، التي ستجعل من النظام الإنتاجي أكثر فعالية إذا كان يتطور باستمرار في محيط يمتاز بنمو في رأس المال البشري بدرجة كبيرة . و بهذا العرض للنموذج يكون لو كاس قد قدم تفسيرا لبقاء الفوارق في التنمية بين البلدان، من وجهة

[1] Mairesse Jaques et Mohnen Pierre, Recherche de développement et productivité- un survol de la littérature économique et statistiques, Economica, France,1990,p 237,238

[2] Jean Arrous, les Théorie de la croissance, édition de seuil, France, 1999,P82

نظره، بقوله أن الإنتاجية الحدية لرأس المال تزداد مع نسبة رأس المال البشري بالنسبة لرأس المال المادي، و حضور الوافرات ترتفع بطبيعة الحال مع مستوى رأس المال البشري[1]، و يضيف أن لهذا الفرق في الإنتاجية الحدية لرأس المال نتيجتان :

*من جهة يكون النمو قويا و مرتفعا في البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية.

*و من جهة ثانية، تنتفي العقبات و القيود أمام تحرك رأس المال المادي مما يجعله ينزع للانتقال من البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة، بمعنى أن حراك رأس المال هو الذي يعمق الفوارق.

و يؤكد لو كاس أخيرا على أن النمو و تراكم رأس المال المادي أكثر قوة في البلدان الصناعية منه في البلدان النامية و هذا عكس التقارب بين الاقتصاديات الذي يتنبأ به النموذج النيو كلاسيكي .

ثالثا: تراكم رأس المال التكنولوجي دعامة النمو الاقتصادي (نظرة رو مر المعدلة 1990)

يرى رو مر أن إنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة المصدر الأساسي للتقدم التكنولوجي بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية داخل الاقتصاد و يضمن عدم الانخفاض السريع للناتج الحدي لرأس المال مع تراكم رأس المال . و يقسم إلى القطاعات التالية:

قطاع البحث أو قطاع إنتاج المعرفة: يستخدم رأس المال البشري و الرصيد الحالي من التكنولوجيا و ذلك لإنتاج المعرفة الحديثة و التي تشمل التصميمات الحديثة للسلع الرأسمالية.

قطاع السلع الوسيطية : يقوم بشراء الشهادات و المعرفة الحديثة من قطاع البحث و يستخدمها لإنتاج سلع رأسمالية جديدة .

قطاع إنتاج السلع و المنتجات النهائية : يتم إنتاج السلع النهائية بتكنولوجيا إنتاج تربط بين رأس المال البشري، العمل و رأس المال المادي (السلع الوسيطة) .

يرى رو مر أن الحماية التي يعطيها القانون للاكتشافات التكنولوجية من خلال نظام براءات الاختراع تعد حماية جزئية، فحظر استخدام المعرفة التكنولوجية في إنتاج سلعة ما لا يمنع من استخدامها في إنتاج معرفة تكنولوجية أخرى و كل باحث له الحق في استخدام المعارف و استغلالها في البحوث التي يجريها .

[1] Pierre Alain muet, croissance et cycles- théories contemporaines, Economica, France, 1994, P 65

و خلاصة القول تكمن في كون نشاط البحث و التطوير في نموذج رو مر ينظر إليه كنشاط يؤدي إلى خلق نوعين من المعرفة ، معرفة مملوكة تباع في شكل براءات، و معرفة عامة غير مملوكة تغذي مخزون المعرفة المشترك بين كل الباحثين.[1]

إن حل نموذج رو مر يكمن في كيفية تخصيص رأس المال البشري مابين أنشطة الابتكار و الإنتاج، من جهة و تخصيص الناتج بين الاستهلاك و الاستثمار من جهة أخرى، و عند التوازن يكون النمو أعلى كلما ازداد رأس المال البشري المخصص للبحث و ارتفعت فعاليته، و من هنا نستنتج أن تراكم المعرفة التقنية تعتبر محرك النمو الاقتصادي و أن الاقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من رأسماله البشري للبحث يتجه لتحقيق معدل نمو مرتفع على المدى الطويل مقارنة مع غيره من الاقتصاديات، و هذا ما يدل على أن نموذج رو مر هو أحد أهم صيغ النمو الذاتي، و بما أن قيمة الناتج تتحدد داخليا و على أساس التطور التكنولوجي الذي يعتمد على كمية رأس المال البشري المخصص لأنشطة البحث و التطوير و مدى فعالية هاته الأخيرة فإن نموذج رو مر يتنبأ بالدور الجديد للسياسات العمومية، فزيادة نفقات البحث و التطوير و تحسين فعاليتهما عن طريق تأهيل العنصر البشري يضمن استمرار النمو في المدى البعيد و يحسن من الأداء الاقتصادي للبلد .

رابعا: النفقات العمومية للمنشآت القاعدية (نظرة بارو 1990)

لفهم هذه الفكرة من الأحسن الرجوع إلى نموذج بارو سنة 1990 و الذي يعطي نظرة جيدة عن هذه الإشكالية، حيث يعتبر بارو أثر النفقات العمومية للمنشآت القاعدية على النمو الاقتصادي ينطلق من مبدأ بسيط هو أن النفقات العمومية التي توجه لخلق هياكل قاعدية (كالطرقات و السكك الحديدية و شبكات الاتصال ..... الخ) تؤدي إلى جعل العملية الإنتاجية للمؤسسات الخاصة أكثر فعالية، بمعنى أن رأس المال العام المتمثل في هذه المنشآت يساهم في الرفع من الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص[2]، في حين تعتبر هذه المنشآت كسلع عمومية بعيدة عن المنافسة و غير محصورة .

يعتبر بارو أن المؤسسات الخاصة تستعمل في إنتاجها نوعين من العوامل: رأس المال الخاص و رأس المال العام، حيث يتميز الأول بانخفاض الإنتاجية الحدية تدريجيا مع زيادة الناتج كما في حالة نموذج

[1] فردريك م شرر، مرجع سبق ذكره،ص 55

[2] ولد عمري عبد الباسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، مرجع سابق ص 40

سو لو، غير أن حضور رأس المال العام يمنع الإنتاجية الحدية من التناقص عن طريق إنتاج وفرات خارجية موجبة .

بالمقابل فإن هذه النفقات تكون ممولة من طرف الدولة بإقطاع ضرائب بالتساوي على دخل المؤسسات الخاصة، هذا ما يسبب انعكاسات سلبية على رأس المال الخاص التي يمكن أن تحدثها الزيادة في مخزون رأس المال العمومي (المتعلقة عموما بالضغط الجبائي، و ارتفاع سعر الفائدة الناتج عن ارتفاع الدين العمومي المرتبط بتمويل البني التحتية، و بالتالي انخفاض مرد ودية رأس المال الخاص)[1]،لذا يرى بارو ضرورة ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، و هذا يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلية عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة، حيث بين بارو في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المثلى و التي تضمن حضور موفورات خارجية موجبة أكبر من تأثيراتها السلبية.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

تتلخص عوامل التي تحدد النمو الاقتصادي في العناصر التالية[2]:

أولا: كمية ونوعية رأس المال البشري:

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر و بالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية من تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع و خدمات، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي.

و هذا ما أكدته العديد من التجارب الميدانية، من بينها الأعمال التي قام بها Barro&Leeسنة 1993 و التي كانت على 129 بلد خلال الفترة (1960-1985)، كانت من بين نتائجها أن معدلات التحصيل التعليمي للسكان البالغين لها أثر ايجابي على معدل النمو الناتج الإجمالي، كما استنتج بن حبيب و سيبجل (1990) أن رأس المال البشري يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتين:

[1] محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو،مجلة الباحث- العدد 10 جامعة ورقلة،ا الجزائر2012ص 151

[2] ،حمايدية مروة، د بن قدور علي، مرجع سابق ص 322

رأس المال البشري يؤثر بشكل مباشر على الابتكارات التكنولوجية المحلية.

رأس المال البشري يؤثر على سرعة التنمية الاقتصادية للبلد التي استورد تقنيات تكنولوجية من بلد متقدم.

ثانيا: كمية و نوعية الموارد الطبيعية:

إن نمو اقتصاد معين في أي بلد و كذا إنتاجه يعتمد على كمية و نوعية موارده الطبيعية، فقلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي.

ثالثا:تراكم رأس المال:

إن تراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار، أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال.

ثالثا:معدل التقدم التقني: إن السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، فالتقدم التكنولوجي يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، فالتقدم التكنولوجي يعتبر أهم عناصر النمو الاقتصادي فهو يعمل و تحسين رأس المال العيني و رأس المال البشري.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي

تلعب الصحة دورا مهما في تراكم الرأس المال البشري و ترتبط ارتباط وثيق بالتعليم، و على رغم الجهود و المبالغ التي بذلتها الجزائر في مجال التعليم و الصحة و الاستثمار في رأس المال البشري ألا أن ذلك لا يحقق لها الأهداف المسطرة في زيادة النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي على التعليم و الصحة

الفرع الأول:الإنفاق الحكومي على التعليم

تعتبر عملية بناء الرأس المال البشري عملية طويلة و شاقة، تحتاج إلى أموال طائلة التي تفوق قدرة القطاع العام و تحتاج أيضا إلى رسم السياسات و وضع الخطوط و سن القوانين و التشريعات التي تطلق الإبداع عند جميع الشركاء و تضمن التوزيع العادل لمكاسب التنمية و تضمن الشفافية و

المسؤولية، و تتعلق تنمية رأس المال البشري باستقطاب و مساندة العنصر البشري و الاستثمار فيه و ذلك باستخدام العديد من الوسائل و التي تتضمن الصحة و التعليم و التدريب.

يرتبط مفهوم رأس المال البشري بعمليات الإنفاق على عملية إعداد البشر لأداء الوظائف من خلال المجالات التي تساهم في بناء الإنسان بدنيا و عقليا، من بلوغه حتى سن العمل، و تشتمل الإنفاق على الصحة و التغذية و التدريب و التعليم.[1]

أولا:تعريف الإنفاق الحكومي العام

والذي يحدد على أنه: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام".

– و منه يعتبر الإنفاق الحكومي الأداة الهامة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة للمجتمع وتحقيق أهدافه. ومن خلاله يمكن الحكم على مدى فعالية السياسات الحكومية وقياس درجة تأثيرها في النشاط الاقتصادي.[2]

ثانيا: تعريف الإنفاق التعليمي

يقاس الإنفاق التعليمي بما ينفق على العملية التعليمية من موارد مالية موجهة لنيل خدمات تستهلك أو يتم الاستفادة منها عبر مدة زمنية طويلة أو قصيرة المدى في العملية التعليمية تعزز بناتج تعليمي سواء من الناحية الكمية أو من الناحية الكيفية، أي يتمثل الإنفاق التعليمي في جميع المصاريف ذات الطابع النقدي المستغلة والمخصصة للعملية التعليمية والتربوية من زاوية كون التعليم عملية استثمارية.[3]

–وبشكل عام فالإنفاق على التعليم هو مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف و المهارات و الاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة الانخراط في أحد أنشطة المجتمع، فهو إجمالي الإنفاق على أعلى مستوى للتعليم و يشمل

محمد سعيدي، الإنفاق على التعليم و أثره على النمو الاقتصادي– دراسة حالة عينة من دول شمال إفريقيا، 1990–2019،مجلة الاقتصاد و التنمية العدد02 أوت 2014 ص 28

[2] قدوري، ط، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990/2014) Dansأطروحة لنيل شهادة دكتورا (2016–2017) شعبة علوم الاقتصادية ، جامعة ص125

[3] محمداتي، ش ،و ،بوعزة ،ع (2020) ،اثر تطور سياسة الإنفاق التعليمي الحكومي على تمويل قطاعات التعليم في الجزائر– خلال الفترة 2019/2010، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ،ص 1270

الإنفاق الخاص على الجامعات و الكليات و المؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعمها.[1]

و يعرف الإنفاق على التعليم بأنه توفير الأموال اللازمة لبناء المدارس في تزويدها باحتياجاتها المادية و الفنية من فصول و مختبرات و ملاعب و مكتبة و مصلى و ورش و غيرها إضافة إلى دفع مرتبات المعلمين و العاملين في الإدارة مما يعني أن التعليم مشروع مكلف ماديا يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل و ذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة.[2]

ثانيا:علاقة التعليم بالاستثمار في رأس المال البشري

يعتبر التعليم من أهم عوامل تراكم رأس المال البشري التي تساهم في النمو الاقتصادي و ربما قد تكون مساهمتها أكبر من مساهمة رأس المال المادي لأن العامل المتعلم أكثر إنتاجية من العامل الغير متعلم

SCHULTZ w. حاول تقديم تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل،و من خلال محاولته تحويل الانتباه من مجرد الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال البشري إلى الاهتمام بتلك المكونات غير المادية و التي أصطلح عليها اسم "الرأس المال البشري" و لقد ألح على ضرورة اعتبار نفقات التعليم و الصحة كنفقات استثمارية.

و يمكن القول أن نظرية الرأس المال البشري حاولت تقديم تفسير لتوزيع المداخل في المجتمع بالاعتماد على الاستثمارات المبذولة في سبيل تراكم رأس المال البشري،كما حاولت أن تفسر ديناميكية النمو و التقدم على اعتبار أن الفرد و من ورائه المجتمع ككل يستطيع أن يتطور و ينمي معارفه و كفاءاته من خلال استثماره في رأس المال البشري.

مؤشرات الرأس المال البشري:

هناك مجموعة من المؤشرات لرأس المال البشري أهمها:

قدرات العاملين:و تتضمن القيادة إستراتيجية لإدارة المنظمة، مستوى العاملين و قدرتهم على التعلم، كفاءة عمليات تدريب العاملين،و قدرتهم على المشاركة في اتخاذ القرار.

[1] خواثرة، س ،(2019) ،الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2018/2000 واقع و تحديات مجلة الإستراتيجية و التنمية ، ص 78

[2] محمد موساوي مرجع سابق ص 134

إبداع العاملين:و هي قدرات الإبداع و الابتكار لدى العاملين و الدخل المتحقق من أفكارهم الأصلية.

اتجاهات العاملين: و تشمل تطابق اتجاهات العاملين مع قيم المنظمة

مؤشر الأمية: يعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا.كما ينعكس بشكل كبير على إنتاجية عنصر العمل و يشكل عقبة ضد تحسين شروط التنمية و جهود القضاء على الفقر.

مؤشر معدلات التمدرس: يشير هذا المؤشر إلى متوسط عدد السنوات التي أمضاها الأفراد على مقاعد الدراسة،الفئة العمرية 15 سنة فما فوق.

و لقد قدمت الجزائر اهتماما خاصا لقطاع التعليم منذ الاستقلال، و يترجم ذلك بالتطور الحاصل في معطيات نظام التعليم، فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 بلغ دليل التعليم 0.711111 و معدل التمدرس الإجمالي 37.7٪ ، أما معدل القراءة و الكتابة بلغ 69,9٪.

لدينا الجدول التالي يبين متوسط عدد سنوات الدراسة للجزائر.

الجدول (1-1): متوسط عدد سنوات الدراسة للجزائر لسنة (1965-2009)

السنة	الجزائر
1965	1.04
1980	2.68
1985	3.46
1990	4.25
1995	4.83

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2010.

ويتضح من الجدول السابق أن الجزائر قد حققت تطورا ملحوظا في هذا المؤشر حيث ارتفع متوسط سنوات التمدرس من 1.04 سنة 1965 إلى 6.79 سنة 2009.

مؤشر الرقم القياسي للتعليم:و هو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق من مراحل الابتدائية و الثانوية و الجامعية ومعدل القراءة والكتابة ومعدلات التأطير لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث باعتبارها مؤشرا عن نوعية التعلم المقدم في كل مرحلة.وقد بلغت قيمة هذا المؤشر في الجزائر 55.04% سنة 1990 مقابل 55.8% في سنة 1997 و 56.32% في سنة 2003 ،بالإضافة إلى هذا نلاحظ بأن الجزائر لديها مؤشرا منخفضا.

مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء : لقياس رصيد رأس المال البشري ،و الذي يشير ضمنيا إلى المدخلات التعليمية (من خلال تضمينه لمعدلات تعلم القراءة والكتابة والمقيدين بمراحل التعليم الثلاث).

فقد جاءت الجزائر ضمن الدول التي عرفت معدلات تنمية بشرية متوسطة باحتلالها المرتبة 96 عالميا، حيث قدر دليل التنمية البشرية للجزائر لسنة 2011 ما قيمته 0.698 في حين بلغ متوسط سنوات الدراسة المتوقع 13.1 سنة. [1]

ثالثا:العائد من الاستثمار التعليمي:

– يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية ويعتبر التعليم هو العنصر المكمل للعنصر البشري حيث يساهم هذا الأخير في تراكم الرأس المال البشري وتشير نظريات الاقتصاد إلى أن التقدم التقني يزيد من معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل ويزداد التقدم التقني بسرعة عندما تكون قوة العمل أكثر تعلما، ومن هنا فإن تراكم الرأس المال البشري يساعد في التقدم التقني ويعد مصدر من مصادر النمو المستدام.

–اهتم الاقتصاديون الغربيون بالتربية والتعليم في الزمن القديم باعتبارها عاملا أساسيا للنمو والتطور وأهميتهما في نشاط الاقتصادي للاستثمار في كتاباتهم أواخر القرن الثامن عشر و مطلع القرن التاسع عشر وفي الوقت الحاضر فقد شهد عقد الستينات من هذا القرن انتباها كبيرا واهتماما واسعا بالتربية من قبل الاقتصاديين الغربيين و بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا نتيجة لهذا التراكم

[1] د مسعداوي يوسف دور الاستثمار في التعليم في تنمية الرأس المال البشري – دراسة تقييميه لحالة الجزائر مجلة الاقتصاد الجديد العدد 11–المجلد 02–2014 ص 104/102

التاريخي في الاهتمام بالتربية و الوعي الاقتصادي في هذا الميدان تطورت نظرة الاقتصاديين للتربية وأصبح الميدان التربوي قطاع استثماري ينبغي رعايته وينبغي تحليله وفقا للضوابط والمفاهيم الاقتصادية إن الاستثمار التعليمي يعكس تلك العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية حيث اهتم الكثير من العلماء بدراسة الاستثمار التعليمي من جوانب متعددة ويرجع التغيير لنظرية الرأس المال البشري التي ترتبط بالتصورات Schultz في تحليلها لأهمية التعليم و اعتباره المكون الأساسي لرأس المال البشري لقد اهتمت نظرية الرأس المال البشري بقضية الاستثمار التعليمي وذلك عن طريق ما يعرف بالاهتمام باقتصاديات التعليم وتحليل كل المدخلات ومخرجات العملية التعليمية التي سوف تؤدي إلى تطوير النظام التعليمي ومؤسساته في المرحلة الحالية والمستقبلية وقد استفادت دول كثيرة من خلال الاسترشاد بموزون نظرية الرأس المال البشري والتي تؤكد على أهميه التعليم وتثقيف القوى العاملة وتطوير قدراتها المستمرة حتى تستطيع أن تكون لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقها في المؤسسات الإنتاجية بمختلف أنواعها وهذا ما جعل الدول النامية و المتقدمة تقرص جزء من ميزانيه الدولة من اجل التعليم وتطوير المؤسسات التعليمية وتوجه جزءا كبيرا من الموارد المالية إلى مراكز البحث والتطوير التي تؤدي إلى تطوير الكفاءات العلمية والتقدم التكنولوجي. [1]

و ينقسم عائد الاستثمار إلى ثلاثة أنواع و هي:

العائد الاقتصادي: و يتمثل ذلك في البحث التربوي العلمي و تنمية المواهب و اكتشاف الكامن منها و زيادة قدرة الأفراد على حسن التكيف مع متطلبات التكنولوجيا المعاصرة و مواكبة النمو الاقتصادي بقوى بشرية مدربة تدريبا عصريا.

العائد على الأفراد: و يمكن تصنيفه إلى استهلاك و استثمار،فالخدمة التي تحقق أهدافها في زمن محدد تنتمي إلى الاستهلاك لكن إذا كان لها أثار و نتائج مستقبلية فهي تنتمي إلى الاستثمار،أما الخدمات التي تحقق أغراضها في الحاضر و المستقبل معا فهي تنتمي إلى الاستهلاك و الاستثمار معا،و طالما أن التربية تحقق نمو التلاميذ في حاضرهم و مستقبلهم فهي تنتمي إلى الاستهلاك و الاستثمار.

العائد الاستثماري: تؤكد الدراسات الاقتصادية التربوية على العائد الاستثمار حيث تعتبر القدرة المتزايدة على الكسب هي الفائدة الحقيقة للتربية،فالتدريس يزيد من إنتاجية الفرد و يرفع من فرصة الحصول على

[1] عبد الله محمد عبد الرحمن –النشأة و التطور –علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية 1990، ص 325

أجور عالية كما يزيد من مشاركته في الإنتاج الجماعي،حيث يصبح متمتعا بقدر وفير من المرونة و القدرة على التكيف مع مستلزمات العمل الجديد.[1]

رابعا:تطور المنظومة التربوية في الجزائر

إن المؤسسات التربوية الجزائرية لها تاريخ طويل، انتقلت عبره من الكتاتيب البدائية إلى الجامعات الضخمة و المتطورة و يمكن حصرها فيها يلي:

المؤسسات التربوية ما قبل الاستعمار الفرنسي

لم تكن هنالك وزارات مختصة بالتعليم خلال هذه المرحلة فالتعليم كان مسؤولية جماعية يتعاون الكل لإنشاء المساجد و الكتاتيب و من أهم مؤسسات هذه المرحلة المساجد الكتاتيب الزوايا و لم تكن خلال هذه الحقبة من الزمن جامعة في الجزائر و قد كان الجامع الكبير للعاصمة نواة للجامعة الجزائرية بمركزه و كثرة حلقاته الدراسية و لم يكن التعليم في هذه الفترات ينتهي بشهادات و إنما كان يختم بإجازة شفوية من عند المعلم و تعبير صريح عن رضاه

المؤسسات التربوية في عهد الاستعمار الفرنسي

لقد كان التعليم بمؤسساته المختلفة مزدهرا نسبيا قبل دخول الاستعمار الفرنسي نتيجة لضخامة الأوقاف المخصصة له و من أولى الخطوات التي قام بها الاستعمار الفرنسي الاستيلاء على أملاك الأوقاف التي تمول الخدمات الثقافية و الدينية و الاجتماعية للمسلمين كما استشهد الكثير من علماء الدين و تشتت شملهم و هاجر أغلبيتهم ممن بقوا على قيد الحياة و هكذا قضت فرنسا على التعليم في الجزائر معتمدة على الإفقار و التجهيل بهدف الفرنسة و التنصير.

و استمرت الكتاتيب القرآنية و المساجد و الزوايا في دورها التعليمي و ارتبط اسمها باسم جمعية العلماء المسلمين بزعامة عبد الحميد بأديس و قد عملت هذه الجمعية على بناء مدارس تابعة لها لمحاربة الجهل و الأمية في مختلف أنحاء الوطن.

[1] فليح حسن خلف ،(2006)اقتصاديات التعليم و التخطيط ،عالم الكتاب الحديث ،الأردن ص07

مرحلة تطور المنظومة التربوية في عهد الاستقلال

كانت نسبة الانتساب إلى التعليم غداة الاستقلال تقارب 20 من مجموع التلاميذ الذين بلغوا سن الدراسة و قد كان أول دخول مدرسي في أكتوبر 1962 اتخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المدارس الابتدائية بنسبة سبع ساعات في الأسبوع ورثت الجزائر قلة الهياكل الاستقبال و قلة الإطارات و مشكلة سيطرت اللغة الفرنسية و انحصار التعليم على مناطق و طبقات دون أخرى فعمدت السلطة الجزائرية تعديلات مختلفة منذ 1962، و من الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة الوطنية التي عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962،ديمقراطية التعليم،التعريب،و التكوين العلمي و التكنولوجي.

و استمر تطبيق مجموع الإجراءات سنة تلوى الأخرى ففي أكتوبر 1967 تم تطبيق القرار القاضي بتعريب السنة الثانية ابتدائي تعريبا كاملا و يمكن تلخيص النظام التربوي الجزائري في المراحل التالية:

المرحلة الأولى (1962-1976)

تم في هذه المرحلة إدخال تحويلات تدريجية تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير متطلبات التنمية و من الأولويات التي اهتمت الدولة بتحقيقها نجد.

-تعميم التعليم بإقامة منشآت التعليمية، و توسيعها إلى المناطق التالية:

السعي لتكوين إطارات التعليم جزائرية أي إزالة أثار العناصر الدخيلة الوافدة من المجتمعات و الثقافات التي لا تمت بصلة للمجتمع الجزائري،كما يعني جزائرية نظام التعليم ز مناهجه و البعد عن الاستعارة من المجتمعات الأخرى ، و الغاية من كل ذلك الاعتماد على أبناء البلاد من أهل الاختصاص لتحقيق الكفاءة التعليمية.

-تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.

-التعريب التدريجي للتعليم.

و قد أدت هذه التدابير إلى ارتفاع نسبة المتمدرسين الذين بلغوا سن الدراسة ،إذ قفزت من 20 إبان الدخول المدرسي الأول إلى 70 في نهاية هذه المرحلة .و الجدول التالي يبين التطورات الحاصلة في كل من التعليم الابتدائي و المتوسط و التعليم الثانوي و حتى التعليم العالي خلال هذه الفترة.

الجدول (1-2):التلاميذ و الطلبة المسجلون خلال السنوات الدراسية (1963/1962 إلى 1972/1971)

المستوى	62/63	63/64	64/65	65/66	66/67	67/68	68/69	69/70
1 - التعليم الابتدائي	778	1 049	1 215	1 332	1 370	1 461	1 551	1 689
2 - التعليم المتوسط	30,8	74,4	89,5	107,9	115,2	123,3	138,1	162,2
- إكمالية التعليم المتوسط (إ.ت.م)	14,3	49,7	61,3	75,8	83,9	90,1	103,2	123,4
- إكمالية التعليم المتوسط المهني (إ.ت.م.م)	16,5	24,7	28,2	32,1	31,3	33,2	34,9	38,8
- إكمالية التعليم التقني (إ.ت.ت)								
3- التعليم الثانوي	19,5	34,4	40,7	48,8	54,5	59,9	64,3	76,0
بما في ذلك : - ثانوية التعليم العام(ث.ت.ع)	-	-	-	-	12,1	14,7	17,0	21,6
- ثانوية التعليم التقني(ث.ت.ت)	-	-	-	-	2,2	4,3	4,0	4,7
- جذع مشترك	-	-	-	-	-	-	-	-
4- التعليم المتوسط و الثانوي	50,3	108,8	130,2	156,7	169,7	18,3	202,4	238,2
منهم بنات ب ٪	27,87	29,3	28,7	29,3	28,7	28,1	28,0	27,7
5- التعليم العالي								
- طلبة في الجزائر	2,8	3,8	4,7	6,5	8,4	9,2	10,8	13,8

المستوى	70/71	71/72	72/73	73/74	74/75	75/76
1 - التعليم الابتدائي	1 851	2 018	2 207	2 376	2 500	2 641
2 - التعليم المتوسط	190,9	239,9	276,8	299,9	336,0	395,9
- إكمالية التعليم المتوسط (إ.ت.م)	151,0	193,3	240,4	236,3	260,4	306,3
- إكمالية التعليم المتوسط المهني (إ.ت.م.م)	39,9	46,6	36,4	63,6	75,6	89,6
- إكمالية التعليم التقني (إ.ت.ت)						
3- التعليم الثانوي	73,0	92,0	98,4	101,3	104,1	113,1
بما في ذلك : - ثانوية التعليم العام(ث.ت.ع)	26,0	36,2	45,8	57,5	66,7	87,3
- ثانوية التعليم التقني(ث.ت.ت)	5,8	6,0	7,2	6,9	9,1	10,3
- جذع مشترك	-	-	-	-	-	-
4- التعليم المتوسط و الثانوي	263,9	331,9	375,2	401,2	440,1	509,0
منهم بنات ب ٪	28,0	28,9	30,8	31,7	32,9	33,7
5- التعليم العالي*						
- طلبة في الجزائر	19,3	24,3	27,1	30,7	37,1	43,5

***الطلاب المسجلين في المعاهد للتدرج و ما بعد التدرج في المعاهد الخاضعة لوزارة المكلفة بالتعليم العالي**

****و.ت.ع.ب.ع=وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

*****ج.ت.م=جامعة التكوين المتواصل**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات،ONS ، إحصاءات 2012

عرف التعليم بأطواره المختلفة ارتفاع مستمر خلال الفترة الدراسية 1976/1975-1963/1962 و من الملاحظ أن التعليم الابتدائي يحتل الصدارة،حيث شهد ارتفاع كبير في عدد المسجلين،بينما غرفت الأطوار الأخرى ارتفاع طفيفا راجع إلى تدني نسبة الهياكل التعليمية و عدم تطور البنى التحتية للدولة ، الأمر الذي صعب على المواطنين الالتحاق بالثانوية و الجامعات،بالإضافة إلى التسرب المدرسي الذي تميزت به تلك الفترة ، و اقتصار التعليم على الذكور دون الإناث.

المرحلة الثانية (1976-2002)

ابتدأت هذه الفترة بصدور أمر 76-35 المؤرخ في ابريل 1976 بتنظيم التربية و التكوين بالجزائر ، و أدخلت إصلاحات على النظام لتتماشى و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية، كما كرس الطابع الإلزامي و مجانية التعليم و تأمينه لمدة 9 سنوات ، قد شرع في تعميم و تطبيق أحكام هذا الأمر ابتداء من السنة الدراسية 1981/1980

الجدول (1-3):التلاميذ و الطلبة المسجلون خلال السنوات الدراسية (1977/1976 إلى 2002/2001)

بالآلاف

المستوى	96/97	97/98	98/99	99/00	2000/01	2001/02
1-التعليم الابتدائي	4 675	4 719	4 779	4 843	4 721	4 692
2- التعليم المتوسط	1 763	1 838	1 899	1 896	2 015	2 116
3- التعليم الثانوي	855	879	910	922	976	1 041
بما في ذلك : - ثانوية التعليم العام(ث.ت.ع)	496	507	523	518	541	571
- ثانوية التعليم التقني(ث.ت.ت)	65	65	63	58	58	61
- جذع مشترك	294	307	324	346	377	409
4- التعليم المتوسط و الثانوي	2 618	2 717	2 809	2 818	2 991	3 157
منهم بنات ب ٪	47,9	48,8	49,7	50,6	50,7	50,7
5- التعليم العالي*						
- طلبة و.ت.ع.ب.ع ** (التدرج و ما بعد التدرج)	302,5	357,6	391,9	428,8	488,6	570,0
منهم في التدرج	285,6	339,5	372,7	408,0	466,1	543,9
- طلبة ج.ت.م*** (قبل التدرج و التدرج)	39,1	38,4	39,9	50,8	52,8	48,0
منهم في التدرج	12,1	13,8	14,3	18,3	19,8	24,8

* الطلاب المسجلين في المعاهد للتدرج و ما بعد التدرج في المعاهد التابعة لوزارة المكلفة بالتعليم العالي
**و.ت.ع.ب.ع = وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
***ج.ت.م = جامعة التكوين المتواصل

المصدر:إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات،ONS ،2012

عرف التعليم الابتدائي تطورا ملحوظا خلال الفترة (1977/1976 إلى 2002/2001) مقارنة ببقية الأطوار الأخرى ، مما يدل على انتشار الوعي و الرغبة في التعليم، كذلك مجانية التعليم أعطت الفرصة للمواطنين للالتحاق بالمدارس الابتدائية ، أما بقية الأطوار الأخرى فقد عرفت تطورا هي الأخرى أقل من التعليم الابتدائي ، حيث شهد كل من التعليم الثانوي و التعليم العالي تحسنا مقارنة بالسنوات الدراسية الماضية،فقد ارتفع عدد المسجلين في التعليم العالي من 121.7 ألف طالب خلال السنة الدراسية 1977/1976 إلى 570.0 ألف طالب خلال الموسم الدراسي 2002/2001، و هو ما يعكس ارتقاء المجتمع الجزائري و ارتفاع المستوى التعليمي في الجزائر.

المرحلة الثالثة (2011/2010-2003/2002)

عرفت المنظومة التربوية الجزائرية خلال الموسم الدراسي 2004/2003، تعديلات هامة تمثلت في :

-تعديلات السنة الأولى من التعليم الابتدائي 2004/2003، حيث تم تغيير محتويات بعض الكتب لنفس السنة في 2005/2004.

-تعديل السنة الثانية من التعليم الابتدائي 2005/2004، أضيفت إليها اللغة الفرنسية كلغة أجنبية أولى، استعمال الترميز العلمي و المصطلحات العلمية، استعمال الوسائل التعبيرية.

-تعديل السنة الأولى من التعليم المتوسط في إطار الإصلاح التدريجي و التربوي (نظام الأربع سنوات)،ابتداء من الموسم الدراسي 2004/2003،و ظهور اللغة الأمازيغيه باعتبارها لغة وطنية ،أما التعليم الثانوي فعرف تعديلات في هيكلته في سنة 2006/2005.

أما التعليم العالي فقد عرف تعديلات على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية و التوجيهات المتضمنة في مخطط تطبيق الإصلاح التربوي الذي صودق عليه في مجلس الوزراء يوم 20 ابريل 2002،سطرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي كهدف استراتيجي لمرحلة 2013/2004 إعداد و وضع أرضية لإصلاح شامل للتعليم العالي (ظهور نظام LMD) حيث يمثل بنية التعليم العالي المستلهمة من البنيات المعمول بها في البلدان الانجلوسكسونية ،و المعممة في البلدان المصنعة.

و لا تزال المنظومة التربوية الجزائرية إلى حد الآن تجري تعديلات على أنظمتها التربوية قصد التحسين من المردود التربوي، و الرفع من مستواه، و الجدول التالي يبين تطور عدد المسجلين في كل الأطوار خلال الفترة (2003/2002-2011/2010).

الجدول (1-4):التلاميذ و الطلبة المسجلون خلال السنوات الدراسية(2003/2002-2011/2010)

بالآلاف

المستوى	2002/03	2003/04	2004/05	2005/06	2006/07	2007/08	2008/09	2009/10	2010/11
1-التعليم الابتدائي	4 613	4 508	4 362	4 197	4 079	3 932	3 247	3 308	3 346
2- التعليم المتوسط	2 186	2 222	2 256	2 221	2 443	2 596	3 158	3 053	2 980
3- التعليم الثانوي	1.096	1 122	1 123	1 176	1 036	975	975	1 171	1 199
بما في ذلك : (ث.ت.ع) ثانوية التعليم العام	619	644	633	643	729	627	551	698	728
(ث.ت.ت) ثانوية التعليم التقني	66	66	64	59	34	8	-	-	-
جذع مشترك	411	412	426	474	273	340	424	473	471
4- التعليم المتوسط و الثانوي	3 282	3 344	3 379	3 397	3 479	3 571	4 133	4 224	4 179
منهم بنات ب ٪	51,2	51,7	51,9	52,2	52,1	51,9	50,9	51,4	51,4
5- التعليم العالي*									
- طلبة و.ت.ع.ب.ع ** (التدرج و ما بعد التدرج)	616,3	653,2	735,5	780,8	864,1	1 000,8	1 103,8	1 093,3	1 138,6
منهم في التدرج	590,0	623,0	721,8	743,1	820,7	952,1	1 048,9	1 034,3	1 077,9
- طلبة ج.ت.م*** (قبل التدرج و التدرج)	58,4	63,3	59,6	59,8	65,0	72,4	80,9	80,4	79,3
منهم في التدرج	30,2	34,6	36,4	36,9	37,4	42,6	45,8	51,0	50,0

* الطلاب المسجلون في الصفة التدرج و ما بعد التدرج في الصفة المتعلقة بوزارة المكلفة بالتعليم العالي
** و.ت.ع.ب.ع = وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
*** ج.ت.م = جامعة التكوين المتواصل

المصدر:إحصاءات الديوان الوطني للإحصاءات، ONS 2012[1]

الفرع الثاني:الإنفاق على التعليم العالي

1. تعريف الإنفاق على التعليم العالي

الإنفاق على التعليم العالي هو مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوى البشرية المجهزة بالمعارف و المهارات و الاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكييف مع الحياة و الانخراط في أحد أنشطة المجتمع فهو إجمالي الإنفاق على أعلى مستوى للتعليم و يشمل الإنفاق الخاص على الجامعات و الكليات و المؤسسات الخاصة التي تقدم الخدمات التعليمية أو تدعمها بالإضافة إلى الإنفاق على البحث و التعليم من قبل المؤسسة التعليمية

[1] مرجع سابق، محمد موساوي، ص 146/138

كما يعرف على أنه كل ما يعبئه البلد من موارد تنفقها المؤسسات التعليمية لتسيير شؤونها و تحقيق أهدافها شواء كانت موارد مادية أو عينية.[1]

2. أهمية الإنفاق العام على التعليم العالي

يعد التعليم القاعدة الأساس في إعداد العناصر المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و عملية التقدم الحضاري إذ أخذت معظم الدول العالم بتلك العملية التعليمية و بمختلف مراحله فالتعليم يزود القوة العاملة بالمهارات اللازمة لجعل إسهامها في النشاطات الاقتصادية أكثر جدوى و فعالية فكلما ارتبط التعليم بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية من المهارات المختلفة أكبر كلما كان التعليم أكبر قدرة على خدمة المجتمع و يعتبر الإنفاق العام على التعليم مؤشرا حيويا لقياس دور الدولة الاجتماعي كما أن لهذا الإنفاق أثار كبيرة في التنمية البشرية الاقتصادية و الاجتماعية لأن الفرد المتعلم يكون دوره أكبر في التنمية الاقتصادية .

هذا و يؤدي التعليم دورا محوريا في تشكيل رأس المال البشري لأن مؤسسات التعليم العالي هي ثروة اقتصادية و اجتماعية و يلاحظ تزايد الإنفاق العام على التعليم عموما و التعليم العالي على وجه الخصوص في الدول النامية و هذا التزايد له أسبابه و فضلا عن ما ورد أعلاه يمكن إضافة جملة أسباب كزيادة في عدد السكان حيث يتطلب ذلك الزيادة في الإنفاق العام لإيجاد متطلبات العملية التعليمية.[2]

و يفترض أن يكون التوجه لزيادة الإنفاق على التعليم العالي حقيقيا و ليس نقديا في ميزانيات الدول النامية ، رغم أن أغلب البلدان النامية تعاني من محدودية و تواضع مدخلاتها و من ثم فإن الحجم الكبير لميزانيات التعليم العالي في بعض البلدان النامية التي يصاحبها تضخم عالي يساهم في رفع أسعار المستلزمات الضرورية لعملية التعليم و الذي يقود إلى تراجع مستمر في تلك العملية بدل من

[1] صلعه سمية (2015/2016) ،اقتصاديات التعليم العالي، دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه2012/2011 ،علوم اقتصادية ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان ،ص 147

[2] إلهيتي أحمد حسين و، آخرون، العلاقة بين الإنفاق على الصحة و التعليم ،دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني و السعودي 2006/1981، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (2009) ص 3

تسارعها فالإنفاق على التعليم العالي يجب أن يكون وفق منهجية علمية تتلاءم و التصور المستقبلي لطبيعة هذا الاستثمار.[1]

3. جودة الإنفاق على التعليم

يعتبر تمويل التعليم أمرا في غاية الأهمية و مدخلا من مدخلات أي نظام تعليمي فالتمويل الجيد يساعد النظام في أداء مهامه الأساسية دون تعثر و يقلل من مشكلاته و يعينه على التطوير المستمر و على تنفيذ البرامج بنجاح و يدعم خدمات و مراكز البحوث و التأليف و الترجمة و التدريب إذ تتحمل الجامعة تكاليف استثمارية في تطوير مهارات و معارف القوى البشرية بما يساعد في تحقيق قيمة اقتصادية مضافة.

فمن دون التمويل اللازم يقف نظام التعليم عاجزا عن أداء مهامه الأساسية أما إذا توفرت له الموارد المالية الكافية قلت مشكلاته و صارت من السهل حلها و لا شك أن جودة التعليم على وجه العموم تمثل متغيرا تابعا لقدر التمويل التعليمي في كل مجال من مجالات النشاط و يعد تدبير الأموال اللازمة للوفاء بتمويل التعليم أمرا له آثره الكبير في تنفيذ البرامج التعليمية المخطط لها و كذلك فان سوء استخدام الأموال سيؤدي ضمنا إلى تغيير خطط و برامج التعليم الأمر الذي يؤثر حتما على جودة التعليم العالي و التي تحتاج غالبا إلى تمويل دائم مصادره من التمويل الحكومي و الذاتي و عائد خدمات و مراكز البحوث و الاستثمارات و التدريب.

و لأهمية عملية التمويل للتعليم دعت الاتجاهات الحديثة المهتمة باقتصاديات التعليم الاهتمام بهده العملية من اجل تحقيق التنمية و تلبية الطلب المتزايد على التعليم عن طريق توفير الدعم المالي فالتعليم هو حق المواطن بإشباع رغباته و رغبات المجتمع لذلك لا يجوز إخضاعه لمعايير الاستثمار في المشروعات الاقتصادية كما انه لا يجوز إهمال دراسة مدى كفاءة تشغيل الأموال في تمويل التعليم لأنه يتزايد بشكل كبير و ذلك بسبب زيادة المواليد و قلة الوفيات و طول مدة سنوات التعليم الإلزامية و الاهتمام بالأمور التي تزيد من تكلفة التعليم من مباني مدرسية و وسائل تعليمية و التوسع الكمي في

[1] العدلي عادل مجيد ،مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (2013)،ص 54

التعليم بالإضافة إلى ارتفاع المرتبات و انخفاض قيمة العملات و من هنا تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في هيكل النظام التمويلي بالإضافة إلى ترشيد استخدام المدخلات التعليمية.

وتعتبر الموارد المالية من اخطر العناصر الحاكمة لجودة الأداء الجامعي في ميادينه المختلفة إذ يتوقف على مدى كفايتها مدى سعة النظام الجامعي و يتوقف على مدى استغلالها الاستغلال الأمثل و توزيعها بكفاءة على بنود الإنفاق المختلفة مدى كفاءة أداء الجامعة لوظائفها المتنوعة و مؤشرات جودة الموارد المالية لمؤسسات التعليم الجامعي هي

-الإنفاق عل التعليم الجامعي كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي

-الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة مئوية من الميزانية العامة للدولة

-الإنفاق على التعليم الجامعي كنسبة مئوية من الإنفاق على التعليم

-الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي

-الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق على التعليم الجامعي

-الإنفاق على تحديث الإدارة الجامعية كنسبة من الإنفاق الكلي على التعليم الجامعي

-الإنفاق على المصادر التكنولوجية و وسائط المعلومات الحديثة كنسبة مئوية من الإنفاق الكلي على التعليم الجامعي.

-الإنفاق على البرامج التجديدية و آليات النمو المهني كنسبة مئوية من الإنفاق على التعليم الجامعي

-تكلفة الطالب الجامعي السنوية

-مستوى التوازن في توزيع تكلفة الطالب الجامعي على بنود الإنفاق المختلفة.[1]

4. التعليم العالي في الجزائر

✓ هيكلة التعليم العالي في الجزائر

[1] هندة مدفوني ، مرجع سابق ص 199/198

تضم الشبكة الجزائرية (106)، مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية، عبر التراب الوطني و تضم 50، جامعة 13 منها مراكز جامعية، و 20 مدرسة وطنية، و 10مدارس عليا، و 11 مدارس عليا للأستاذة و ملحقتين جامعيتين.

- ✓ محددات تمويل التعليم العالي في الجزائر

ارتكز تمويل التعليم العالي في الجزائر على مجموعة من الأسس و المحددات أهمها:

- ✓ مجانية التعليم

حسب القانون المعمول به في الجزائر فإن حق التعليم تكفله الدولة و تشرف عليه كلية و حسب الدستور فإن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني في مراحله المختلفة و بذلك يعتبر مبدأ مجانية التعليم من المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور و تلتزم الدولة بتحقيقه.

- ✓ تحقيق مبدأ تكافئ الفرص

و يقصد به إتاحة فرصة التعليم لكل فرد بما يتناسب مع قدراته و إمكانياته و درجة استعداده إلى أطول مدة ممكنة كما تعني توفير فرص التعليم لكل فرد راغب في مواصلة التعليم باعتباره حق لكل مواطن بغض النظر عن عمره أو موقعه الاجتماعي أو الجغرافي و بما حصل عليه من شهادات مادام راغبا و قادرا على متابعة المستوى التعليمي الذي يختاره.

و هذا لا يعني من جهة أخرى أن يكون التعليم العالي في متناول كل إنسان دون قيود تفرضها ظروف الدولة و سياستها العامة و مراعاة أمور كثيرة مثل دعم إنتاج قوى بشرية لا عمل لها و المقدرة المالية للدولة و الموائمة بين الميزانية المخصصة للتعليم و بقية القطاعات الأخرى مثل الدفاع و الأمن القومي و غيرها من القطاعات المختلفة التي تستوعب جزءا كبيرا من الموازنة العامة للدولة مما يؤثر على نصيب التعليم منها.

و نتيجة للضغوط الاجتماعية و ضمانا لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية و المساواة بين أفراد المجتمع الجزائري في التعليم جعلت الدولة التعليم بالمجان في مختلف مراحله و التوسع في التعليم العالي بهدف استيعاب أكبر عدد من خريجي المرحلة الثانوية و رصدت أموال كثيرة لذلك إلا أن قدرة البلاد المالية لم تتناسب مع تلك الأعداد المقبولة بالتعليم العالي الأمر الذي انعكس على الجوانب الكمية و الكيفية بهذا النوع من التعليم.

- ✓ النظرة إلى التعليم على أنه الاستثمار

أصبح الإنفاق على التعليم في مختلف مستوياته نوعا من أنواع الاستثمار تظهر أثاره في زيادة مهارات و فعالية الأفراد بالمجتمع و ارتفاع مستوى المعيشة و الإنتاج و زيادة استغلال الموارد الطبيعية و دفع عملية التنمية الاقتصادية للبلاد و أنه أداة تعمل على تنمية الإنسان و تكوين شخصيته و بناء مكانته الفكرية و أداة لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الأمر الذي أدى إلى تغيير نظرة رجال الاقتصاد للتعليم كما أنه يشكل القاعدة الأساسية لكل استثمار لأن العلاقة بين التعليم و التنمية علاقة تبادلية فالتعليم مطالب بالخصوص بالإسهام في عملية التنمية إذ أنه نفسه لا يمكن أن يتقدم أو يتطور دون تنمية حقيقية كما أن ارتفاع الدخل القومي يجعل الدولة قادرة على تخصيص أموال أكبر للتعليم في مختلف مراحله و يعتبر مستوى التنمية أحد العوامل التي أثرت على تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر.

- ✓ التخطيط لتمويل التعليم العالي

ينبغي عند دراسة تمويل التعليم العالي وضع مخطط هيكلي للصورة المعيارية التي يجب أن تصل إليها مصادر التمويل الخاصة به في الأجل الطويل ثم وضع برنامج للتنفيذ المرحلي في خطط قصيرة الاجل في ضوء الإمكانيات و ما تسمح به الظروف العامة في المجتمع و لكي يكتب لهذا البرنامج النجاح لا بد أن يحتوي على مجموعة من الخطوات أهمها

المسح الشامل للموارد الحقيقية على مستوى الدولة و تحليل البيانات الخاصة بالنفقات أي جملة الإعتمادات المالية المخصصة خلال فترة زمنية معينة و الإجراءات المتبعة لوضعها و طرق مراقبتها

تحديد النفقات المباشرة و غير مباشرة من عمليات التمويل و توجيه و ضبط الميزانية و أسلوب الإدارة المالية المتبعة في البلاد.

تحديد الأولويات في عمليات الإنفاق و يستلزم ذلك تنفيذ أي مقترحات لإتاحة موارد ملموسة و ذلك في إطار الإسهام في ديمقراطية التعليم و رفع جودته و كذا الواقعية و إمكانيات التطبيق العملي .

تحديد إيجابيات و سلبيات كل وسيلة جديدة تستخدم في تمويل التعليم العالي و اتخاذ القرار في ضوء المخاطر المحسوبة و المقبولة لكل أسلوب من أساليب التمويل الجديدة.[1]

الفرع الثالث: الإنفاق الحكومي على الصحة

أولا: الإطار ألمفاهيمي للإنفاق الحكومي على الصحة

المنظومة الصحية: قبل التطرق إلى المنظومة الصحية الجزائرية لا بد من الوقوف على مفهوم المنظومة الصحية و أهدافها و العوامل المؤثرة فيها.

مفهوم المنظومة الصحية:تعددت و تباينت التعريفات التي تحدد معنى النظام الصحي و هنا نختصر على هذين التعريفين

تعريف المنظمة العالمية للصحة: هو مجموع المنظمات و المؤسسات و الموارد الرامية أساسا إلى تحسين الصحة و يحتاج ذلك النظام إلى موظفين و أموال و معلومات و إمدادات و وسائل النقل و الاتصال و توجيهات و اتجاهات عامة و لا بد لذلك النظام من توفير خدمات تلبي الاحتياجات القائمة بأسعار منصفة و السعي في الوقت ذاته إلى معاملة الناس على نحو لائق.

تعريف المشرع الجزائري عرف المنظومة الوطنية للصحة من خلال المادة 04 من القانون 05/85 على أنها "هي مجموع الأعمال و الوسائل التي تضمن حماية صحة السكان و ترقيتها"[2]

مفهوم الإنفاق الصحي:

يعتمد الإنفاق الصحي على مدى تطور المجتمع و تقدمه الاقتصادي، بحيث نجد أن الدول المتقدمة تنفق بسخاء على الصحة في مقابل الدول الفقيرة التي تتدني فيها نسب الإنفاق.

يتكون الإنفاق العام على الصحة من الإنفاق الجاري و الإنفاق الرأسمالي من الميزانيات الحكومية المركزية و المحلية و القروض و المنح الخارجية بما في ذلك التبرعات المقدمة من الوكالات الدولية و

[1]موسى نور الدين ، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح ،خلال الفترة 2009-2000 ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، أطروحة دكتوراه(2011/2012) ،ص 52/51

[2]لخضر بن عطا الله، انعكاس الإنفاق العام على المنظومة الصحية بالجزائر- خلال الفترة (2018/2009)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية،العدد06 / جوان 2016 ،ص 381

المنظمات غير الحكومية و صناديق التأمينات الصحية و الاجتماعية ،و يقاس إجمالي الإنفاق على الصحة للاستخدام النهائي لمكونات الرعاية الصحية من السلع و الخدمات بالإضافة إلى تكوين رأس المال الإجمالي في الصناعات التي تقدم الرعاية الصحية.[1]

الجدول (1-5):نسبة الإنفاق الصحي للجزائر من الناتج المحلي (GDP) 2000 إلى 2017

السنة	الجزائر
2000	3.5
2003	3.6
2005	3.2
2007	3.8
2009	5.4
2013	6
2017	6.4

من إعداد الباحثين المصدر منظمة الصحة العالمية و البنك الدولي

نلاحظ من الجدول أن نسبة الإنفاق على الصحة في الجزائر منخفضة جدا من سنة 2000 إلى 2009، بعدها شهدت تطور ملحوظ سنة 2017.

-الهدف من الإنفاق الحكومي على الصحة:

تعد الصحة هدف من أهداف التطور الاجتماعي و الاقتصادي و هي حق أساسي من حقوق الفرد في كل المجتمعات ،و بذلك فقد عرفت من قبل منظمة الصحة العالمية بأنها حالة من الإشباع أو الرفاهية

[1] د علي مكيد ، د سمية فرقاني ،العلاقة بين الإنفاق الحكومي الصحي و النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2014/2000) مجلة الاقتصاد و التنمية،العدد 08/ جوان 2017، ص 7

البدنية الذهنية و الاجتماعية و ليست مجرد انعدام المرض أو العجز فالعلاقة بين صحة الشعوب و تطورها الاقتصادي و الاجتماعي معقدة للغاية فالصحة قبل كل شيء هي هدف من أهداف التطور الاجتماعي و الاقتصادي فضلا على أن التطور الاقتصادي ليس غرضا في حد ذاته بل وسيلة لزيادة رفاهية الشعوب بما في ذلك تحسين المستوى الصحي .

إن الإنفاق على الصحة لا يجب النظر إليه باعتباره ضرورة اقتصادية تتوخى تحقيق الهدف الاقتصادي فقط بل هو جانب ذو بعد استراتيجي اشمل و أعمق إذ أن مثل هذا الإنفاق يساعد في إعداد جيل سليم خال من الأمراض و على قدرة عالية من الإنتاجية من خلال القدرات البدنية العقلية و الذهنية و العمر الإنتاجي للعنصر البشري ، و إن الحالة الصحية المتقدمة للأفراد في أي مجتمع لها علاقة بانخفاض الإنفاق الحكومي على العلاج و الاستثمار في القطاع الصحي في هذه الحالة يكون هدفه الأساسي هو تحسين الحالة الصحية لأفراد المجتمع من خلال التركيز على الوقاية و تحسين شروط عدم الإصابة بالمرض و كذلك إلى انخفاض نسبة وفيات الأطفال مما يؤدي إلى زيادة العمر المتوقع على عكس ذلك يؤدي انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي على هذا القطاع إلى انخفاض مستوى الرعاية الصحية و تكون من أثاره البعدية التركيز على النفقات العلاجية و لا سيما الأمراض السارية و تكون الاستثمارات في الطب الوقائي قليلة لان العناية موجهة إلى الحالات العلاجية و هذا يتطلب إنفاقا أكثر لمعالجة الأمراض.[1]

ثانيا: التطور التاريخي للمنظومة الصحية الجزائرية

اقترن النظام الصحي في الجزائر و ظروف نشأته بواقع الثروة التحريرية فكان متعدد الخدمات و الوظائف و لم يقتصر أداؤه على إسعاف أفراد جيش التحرير و تقديم العلاج لهم بل تعدت مهامه إلى أكثر من ذلك فلقد اهتم بتقديم العلاج و توفير الأدوية للمرضى و المصابين فمعالم النظام الصحي بدأت تتبلور في تلك الفترة من الثروة التحريرية رغم الظروف الصعبة التي كانت تتميز بها.

و غداة الاستقلال كانت وضعية الصحة العمومية متردية خاصة في ظل الأوضاع المعيشية المزرية الموروثة عن حقبة الاحتلال من فقر و حرمان و انتشار للأمراض المعدية فالأطباء و المستشفيات أغلبها يتركز في المدن بينما نجد أن المناطق الريفية في ظل افتقارها للمراكز الصحية كانت تواجه

[1] نفس المرجع السابق ،د علي مكيد، سمية فرقاني، ص 8

حاجيتها الصحية كانت تواجه حاجياتها الصحية بالاعتماد على الطب التقليدي و على الأعشاب الطبية ،و هنا بدأ التركيز على إحداث سياسة صحية و التي شهد تطورها المراحل التالية :

المرحلة الأولى " السياسة الصحية 1962-1974":و تنقسم إلى مرحلتين جزئيتين

مرحلة الانطلاق في العمل من 1962-1965 شهدت هذه المرحلة تطورات كبيرة من حيث عدد المستخدمين و الهياكل القاعدية لكن بمستوى بطيء مقارنة بمستوى تطور عدد السكان كما شهدت إصدار حزمة من النصوص القانونية، لكن ضعف الإمكانيات تميزت هذه السياسة بمحدودية خياراتها فأقامت حملات التلقيح ضد بعض الأمراض من جهة، و طب الدولة من خلال المؤسسات الاستشفائية من جهة أخرى و التي وضعت في خدمة الأطباء الخواص للاستفادة من خبراتهم و هذا من خلال التعاقد معهم.

مرحلة إعادة بعث نشاط المعهد الوطني للصحة العمومية 1965-1974 خلال سنة 1965 تم إصدار عدة قرارات تنظيمية و خلال سنة 1966 أصدر المرسوم 66-73 المؤرخ في 1966 الذي يلحق الوحدات الصحية بالمؤسسات الاستشفائية و توسيع الخدمات الصحية لصالح جميع المواطنين ثم صدر لاحقا المرسوم 69-96 في جويلية 1969 الذي أقر إجبارية و مجانية التطعيم و في سنة 1973 أصدر قانون الطب المجاني و في السنة الموالية تم إنشاء القطاع الصحي.

المرحلة الثانية:"مجانية العلاج (1974-1980)"

بعد إقرار الطب المجاني سنة 1973 تم تعزيز هذا التوجه من خلال الميثاق الوطني 1976 و قانون الصحة الذي صدر خلال نفس السنة و قد تميزت هذه المرحلة إلى جانب ذلك بتوسيع و مضاعفة الهياكل الصحية و تكوين الأطباء و عمال الصحة قصد الوصول إلى توفير طبيب لكل ألفي ساكن و تعزيز الرعاية بالأمومة و الطفولة.

تركزت أهداف هذه المرحلة على:

-وضع إستراتيجية وطنية لضمان توزيع فرص العلاج على أفراد المجتمع

-تحقيق العدالة في الحصول على العلاج (ديمقراطية العلاج)

و قد ظهرت نتائج هذه المرحلة من خلال التطور الذي مس خاصة الموارد البشرية (الأطباء أعوان الشبه الطبي) و مع ذلك فقد شهدت كذلك عدة مشاكل و صعوبات.

المرحلة الثالثة: السياسة الصحية الجديدة(1980-1995)

تميزت بإصلاحات مست القطاع الصحي فقد تم إصدار القرار رقم 22 المؤرخ في 1981/09/05 الذي ينظم و يسير القطاعات الصحية و تطبيق قانون الاستقلالية في الميزانية و التسيير للمراكز الاستشفائية الجامعية في 1986/12/06 كما جاءت سنة 1988 بقانون 88-15 المتعلق بحماية و ترقية الصحة و الذي سمح بفتح العيادات الخاصة كما شهدت هذه المرحلة في ظل تدهور قيمة الدينار صعوبات في اقتناء الأدوية و المعدات الطبية ليتم سنة 1995 إقرار مساهمة المرضى في تسديد نفقات الإيواء و الإطعام.

المرحلة الرابعة: مرحلة إصلاح المؤسسات الصحية (1995-2005)

بعد إقرار مجانية العلاج و ملاحظة التدهور الذي بدأ في مستوى الخدمات الصحية العمومية تم اللجوء إلى تبني عدة إصلاحات لعل أبرزها

-اعتماد النظام التعاقدي كأداة جديدة التمويل الصحي و الذي نصت عليه المادة 132 من قانون المالية لسنة 1995 " يتم تطبيق هذا التمويل على أساس العلاقات التعاقدية التي تربط الضمان الاجتماعي بوزارة الصحة و السكان و حسب الكيفيات التي تحدد عن طريق التنظيم .

المرحلة الخامسة:مرحلة مواصلة إصلاح المؤسسات الصحية(2005-2014)

شهدت تجسيد قرارات المخططين الخماسيين الأول (2005-2009) و الثاني (2010-2014) و كانت البداية من خلال التدرج في تنفيذ النظام التعاقدي و الذي تم تطبيقه نهائيا في أواخر سنة 2009 ، و بخصوص السياسة الدوائية تم العمل على دعم أدوية الأمراض المزمنة و كذا تشجيع إنتاج الأدوية الجنيسة و فيما يتعلق بالتجهيزات فقد تم إنشاء هياكل جديدة و دعم المستشفيات الجهوية بالتجهيزات التي من شأنها أن تعزز من أدائها و تخفف الضغط عن المستشفيات الجامعية.

المرحلة السادسة "مرحلة البحث عن الخدمة النوعية (الجودة الصحية)"

و فيها تسعى لإحداث تغييرات جذرية في تسيير المؤسسات الصحية (2015-2019) و التي أصبحت تستحوذ على نسب هامة من ميزانية الدولة و رسم خطط إستشرافية حتى بداية ثلاثينيات القرن الحال.[1]

المطلب الثاني:أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر

1) العلاقة بين الإنفاق التعليمي و النمو الاقتصادي

بدأ الاهتمام بدراسة العلاقة بين التعليم ز النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية و خاصة بعد أن اتضح عدم إمكانية رد كامل الناتج إلى عوامل الإنتاج المادية من عمل رأس المال بحسب النماذج الاقتصادية الرياضية فعد التعليم من بين العوامل الأخرى التي تسهم في النمو الاقتصادي و أدمجت كلها تحت اسم العامل المتبقي

و اتجهت معظم الدراسات البحث عن تأثير التعليم في الناتج الوطني مستخدمة في ذلك أساليب إحصائية محضة كتحليل الارتباط بين زيادة الإنفاق على التعليم أو زيادة عدد سنوات الدراسة و زيادة إنتاجية العمالة المتعلمة كما استخدمت أساليب التحليل ألعاملي للتوصيل إلى حساب دور كل من عوامل الإنتاج في توليد الدخل و تحقيق النمو و قد توصلت معظم الدراسات إلى إثبات إسهام التعليم في النمو الاقتصادي إلا أن الشكوك بقيت قائمة حول دقة نتائج هذه الدراسات

و تبين من الدراسة التي أجراها Deninson أن سبب تحسن النمو الاقتصادي راجع إلى تحسن مستوى التعليم سواء في زيادة عدد سنوات الدراسة أو زيادة أيام الدراسة. و هناك دراسات متعددة توصلت إلى نتائج تتفق مع هذا الطرح

يرى بعض العلماء أن الإنفاق الكثيف على التعليم قد يسهم في الإبقاء على التخلف الاقتصادي و الاجتماعي.تؤكد العديد من الدراسات و الأبحاث أن التعليم يمثل أحد الشروط الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي حيث كان النمو الاقتصادي بنسبة الفرد في شمال إفريقيا على مدى السنوات العشرين الماضية منخفضا نسبيا و على الرغم من وجود بعض التحسينات التي ظهرت على مستوى التحصيل التعليمي في الستينات و السبعينات إلا أنه لوحظ بأن ارتفاع النمو الاقتصادي قابله انخفاض مستويات

[1] لخضر بن عطا الله انعكاس الإنفاق العام على المنظومة الصحية بالجزائر خلال الفترة (2009-2018) مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية العدد 04/جوان 2018 ،ص 381-383

التحصيل التعليمي و بالمقابل ظهرت خلال الثمانينات و التسعينات زيادة في التحصيل التعليمي إلا أنه لم يسهم كثيرا في زيادة النمو الاقتصادي.

و لكن قناعات الاقتصاديين و علماء التربية المهتمين بهذا الموضوع بقيت راسخة بأن التعليم يسهم في النمو الاقتصادي وبأن تأثيره يزداد بزيادة استجابته مخرجات النظام التعليمي لحاجات سوق العمل. [1]

2) العلاقة بين الإنفاق الصحي و النمو الاقتصادي

يمكننا أن نقول بكل ثقة إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الجوانب الصحية، فهو يسفر عن زيادة الغذاء المتاح و تعزيز القدرة على تحمل تكلفة الإنفاق الصحي و زيادة الطلب على الخدمات الصحية و يثير التساؤل حول ما إذا كانت العلاقة السببية تعمل في الاتجاه العكسي:أي هل تؤدي التغطية الصحية الجيدة إلى زيادة النمو الاقتصادي

تلعب الصحة دورا رئيسيا في تثمين الرأس المال البشري فصحة أفضل تحسن من كفاءة و إنتاجية القوى العاملة و الذي تكون آثاره المساهمة في زيادة النمو الذي يؤدي إلى رفاهية الإنسان و لتحقيق موارد بشرية أكثر مهارة و كفاءة و إنتاجية تقوم الحكومات بدعم مرافق الرعاية الصحية لشعبها و في هذا الصدد يتحمل القطاع العام كليا و جزئيا تكلفة استخدام خدمات الرعاية الصحية و يختلف حجم و توزيع هذه التحويلات العينية لقطاع الصحة من بلد.

توجد هناك علاقة سببية تبادلية بين الصحة و النمو،فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية،حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهودات أكبر خلال نفس وحدة الزمن و الإنتاجية، غير أن الأثر الإيجابي للصحة على النمو يتطلب ربط الإنتاجية بالأجر أما إذا كان تحسين الصحة ينعكس على الإنتاجية دون الأجر فإن الأثر النهائي قد لا يكون في صالح النمو،و من ناحية أخرى يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الدخول و ارتفاع معدلات العائد على كافة الاستثمارات بها فيها الاستثمار في الصحة مما يحفز على زيادة الإنفاق على الصحة .هذا يؤكد ضرورة

[1] أشواق بن قدور، نفقات التعليم و النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لنسق العلاقة من خلال تراكم رأس المال البشري (حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه 2006/ 2007 ص 118/117

الإنفاق الاستثماري في قطاع الصحة و خاصة من قبل الحكومة ،حيث يعتبر أداة حقيقية لتحفيز عملية التنمية الحقيقية من خلال تعزيز و تثمين رأس المال البشري.[1]

الفرع الثاني:أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي

هناك العديد من النظريات الخاصة بالنمو الاقتصادي قائمة على أساس الأثر الكبير للرأسمال البشري في بنائها و استدامتها كما سوف نتناول خذا الأثر من الناحية الخاصة المرتبطة بالنمو الاقتصادي

I. الأثر العام يقوم الرأس المال البشري بدور حيوي في تنمية الاقتصاد المحلي و الحد من الفقر عن طريق تنمية الموارد البشرية و تطوير قدرات الابتكار و هما عاملان مهمان في دفع ديناميكية التنمية القائمة على المعرفة و يعد اكتساب المعرفة و توظيفها بفعالية من خلال التعليم و التعلم و البحث و التطوير كفيلا بتوفير عنصر جوهري من عناصر الإنتاج و محددا أساسيا للإنتاجية و يمكن النظر إلى العلاقة بين الرأسمال البشري و النمو الاقتصادي من خلال العناصر التالية

- ✓ تعد الإنتاجية حاليا المقياس الحقيقي لتقدم الدول أو تخلفها.
- ✓ تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذي حصل عليه و نوعيته.
- ✓ تقدم أي دولة في عصر ثورة المعلومات و عالمية المعرفة يتوقف على قيمة المعارف فيها.
- ✓ قدرة أي دولة على تشجيع أبنائها لامتلاك المعرفة تعد معيارا مهما للتقدم و الأمن الوطني و التعليمي.
- ✓ إعداد الطاقة العاملة المؤهلة و الخبيرة باعتبارها مفتاح التنمية اقتصاديا و اجتماعيا.
- ✓ زيادة قدرة الأفراد على التكيف مع متغيرات النمو الاقتصادي.
- ✓ تطوير أساليب البحث العلمي و تقنياته و توظيف نتائجه.
- ✓ إتاحة فرص عديدة للأفراد لاكتشاف طاقاتهم الكامنة و تنميتها و توظيفها.

و الجدول التالي يبين مؤشرات التنمية البشرية في بعض الدول لسنة 2014 منها الجزائر

[1] أ.د/علي مكيد ،ط.د/سمية فرقاني، العلاقة بين الإنفاق الحكومي الصحي و النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد 08/ جوان 2017 ،ص 9-11

الجدول (1-6):مؤشرات التنمية البشرية لبعض الدول سنة 2014

المرتبة	الدولة	معدل التنمية البشرية (%)
01	النرويج	0.94
02	أستراليا	0.93
83	**الجزائر**	**0.74**

المصدر:من إعداد الباحثة كركود أحلام بالاعتماد على www.knoema.fr 01/12/2016 atlas/

تحتل الجزائر المرتبة 83 عالميا بنسبة 0.74 و المرتبة العاشرة بعد كل من الدول التالية قطر السعودية البحرين الكويت عمان لبنان إيران تركيا الأردن تليها كل من تونس و مصر بنسب 0.72 %و 0.60 %على التوالي.

II. الأثر الخاص: يبرز الأثر الخاص للرأسمال البشري من خلال التعليم على النمو الاقتصادي عن طريق المساهمة المباشرة في زيادة الناتج المحلي أو نصيب الفرد منه.

يعد التعليم من أكثر العناصر تأثيرا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على وجه الخصوص ،ففي العقود الأخيرة من القرن الماضي تنبهت الدول النامية إلى أهمية التعليم كمكون أساسي للرأسمال البشري فأولته أهمية خاصة و عملت على تطويره وسعت إلى تسخيره في عمليات التنمية المختلفة فالمورد البشري المتعلم و المدرب هو العمود الفقري الذي تقوم عليه جميع سياسات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،و يبرز التعليم كأحد أهم المداخل المؤدية إلى توفير الثروة البشرية المتعلمة و المؤهلة القادرة على دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام .

فإن التعليم يؤثر على النمو الاقتصادي بصورة مباشرة فقد أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول العربية لم يكن نتيجة للنمو في رأس المال المادي فحسب و إنما أيضا نتيجة الاستثمار في الرأس المال البشري و من ثم فإن هناك علاقة بين درجة التعليم كمتغير مستقل و درجة النمو الاقتصادي كمتغير تابع.

و الجدول الأتي يبين نسبة مساهمة التعليم في المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني بالنسبة للدول الثلاث الأولى في العالم سنة 2011

الجدول (1-7): نسبة مساهمة التعليم في المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني

المرتبة	الدولة	النسبة (%)
01	غانا	30.8
02	البراقواي	32.2
03	تايلاندا	22.6

المصدر:من إعداد الباحثة كركود أحلام بالاعتماد على www.knoema.fr 01/12/2016 atlas/

أما الجزائر فإن نسبة مساهمة التعليم في المعدل السنوي لنمو الناتج الوطني لسنة 2008 هي 11.4% و هي نسبة بعيدة جدا مقارنة بدولة غانا التي تحتل المرتبة الأولى عالميا و التي تولي الاهتمام بالجانب التعليمي و الذي ينعكس على نموها الاقتصادي.

يؤدي التوسع التعليمي إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال القوة العاملة الماهرة و توفير العمل للمدرسين و لعمال المدارس....الخ و توفير القادة المتعاملين لإحلالهم مكان العاملين الأجانب و تشجيع الاتجاهات العصرية لدى القطاعات المختلفة من الموظفين و حتى لو كان بوسع الاستثمارات البديلة أن توفر قدرا أكبر من النمو فإن هذا يقلل من أهمية المساهمات الاقتصادية و غير الاقتصادية للتعليم في تحفيز النمو الاقتصادي الكلي.[1]

[1] كركود أحلام، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة ،أطروحة دكتوراه 2017/2016 ،ص 520/518

المبحث الرابع:الدراسات السابقة

إن الهدف الرئيسي من التعرض للدراسات السابقة هو الاهتمام بأهم الدراسات النظرية و التطبيقية ذات العلاقة بموضوع البحث و معرفة النتائج المختصرة المتوصل إليها، و التي تمكننا من الاستفادة لمعالجة موضوع الدراسة من عدة جوانب و تبيان مختلف النقاط المشتركة بينه و بين الدراسات التي سبقته أو السعي إلى أوجه الاختلاف والتي تساعد في تحديد القيمة العلمية المضافة للدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

الفرع الأول: الدراسة الأولى(أطروحة دكتوراه)

محمد موساوي، الاستثمار في رأس المال البشري يعتبر محركا للنمو الاقتصادي و لهذا من الضرورة العناية بتنمية الموارد البشرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد تسويق – شعبة علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر بالقايد– تلمسان. الجزائر 2014–2015

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:

ما أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر 1970– 2011

و في سبيل الإجابة عن هذه الإشكالية قام الباحث بصياغة الفرضيات التالية:

*مساهمة الإنفاق الاستثماري في التعليم يعرف زيادة في النمو الاقتصادي للجزائر.

*التأثير السلبي للاستثمار في رأس المال البشري عن طريق التعليم على النمو الاقتصادي,

*عدم مساهمة الحاملين للشهادات الجامعية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد في الجزائر.

*الاستثمار لا يساهم في رأس المال البشري في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

بالاعتماد على المنهج القياسي و ذلك من خلال الاستعانة بطرق التكامل المشترك (طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا) لتقدير النماذج إضافة إلى المنهج التحليلي المستخدم لتحليل معطيات إحصائية و تقدير قيم النماذج المقدرة توصل هذا الأخير إلى النتائج التالية:

التأثير الإيجابي لرأس المال البشري و المادي على النشاط الاقتصادي.

معامل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي له دلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5

عدم وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

تثبت عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي . Du brin Watsonالقيمة الإحصائية

مشكلة الاعتماد المتداخل بين السلاسل الزمنية يؤدي إلى حدوث الارتباط الذاتي

بناءا على ما أشارت إليه النظرية الاقتصادية أن الإنفاق و الصادرات لهما أثر إيجابي للنمو بينهما و أن التضخم له تأثير سلبي على النمو.

الفرع الثاني: الدراسة الثانية (أطروحة دكتوراه)

محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري، المقاربة النظرية و دراسة تقييميه لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – جامعة منتوري – قسنطينة 2010-2009

تتمثل الإشكالية الرئيسية التي بنيت عليها هذه الدراسة في :

هل يعتبر الإنفاق على التعليم استثمارا في رأس المال البشري و من الممول لهذا الاستثمار؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية سعى الباحث باقتراح الفرضيات التالية:

*للاستثمار في رأس المال البشري مكانة متميزة.

*يعد الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري أولوية إستراتيجية لكل البلدان.

*يعتبر التعليم مسارا إنتاجيا بحيث أن العنصر البشري هو المادة الأولية و المنتج في نفس الوقت.

بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و في سبيل التحقق من الفرضيات السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

– لرأس المال البشري أثر إيجابي و معنوي على النمو الاقتصادي.

– تذبذب نتائج دور رأس المال البشري من الدور الإيجابي المعنوي إلى الدور المعدوم ثم الدور السلبي، بالاعتماد على نماذج التقارب الهيكلية.

وزع الباحث عينة مشكلة من 24 دولة أن لرأس المال دور إيجابي في النمو الاقتصادي و معنوي بدرجة ثقة تفوق 66

* مساهمة الاستثمار المادي (العمومي خاصة) بفضل مخططات دعم النمو.

*وجود علاقتي التكامل المشترك بين المتغيرين و بمستوى معنوي 5 %بواسطة اختبار الأثر و باختبار القيمة الكامنة العظمى.

من خلال استخدام المقاربة الاقتصادية لدوال الإنتاج بينت نتائج التقدير أن رأس المال البشري دور ايجابي و معنوي في النمو الاقتصادي الجزائري و ليس محركا أساسي للنمو إنما هو مجرد عامل من عوامل النمو، و الملاحظ أن الاستثمار بلغ تأثيره 0.495 هو المحرك الاقتصادي للنمو.

الفرع الثالث: الدراسة الثالثة (مقال).

محمد فلاق، عبد الهادي ملاح، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر– "مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية" جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، الجزائر. العدد 10 الجزء 03-2017

تسعى هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي و رأس المال البشري في العديد من البلدان و ذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرين و من أجل تحقيق ذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، و منهج دراسة الحالة هو العلاقة بين النمو الاقتصادي و التوسع في التعليم و حيث كل دراسة قامت باختيار المنهج أو المقاربة.

لتتوصل في النهاية دراسة كل حالة إلى النتائج التالية أهمها:

*قبول فرضية أن هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي كما أنه له أثر على الجانب النفسي للفرد، حيث مكن للأفراد بالتفكير أنهم يستطيعون بناء بلدهم من جديد.

وجود إمكانيات بشرية متنوعة ومتميزة لدى الجزائر و عدم وجودها الطريق لإبراز المواهب.

حسم الأمر أن الهجرة إلى البلدان الأخرى هي السبيل الوحيد من أجل المشاركة و إثبات المهارات.

الدراسة القياسية للعلاقة بين رأس المال و النمو الاقتصادي لا توفر نتائج موجودة إنما تبقى في شكلها الإحصائي في سبيل دعم النمو الاقتصادي.

الفرع الرابع: الدراسة الرابعة (مقال)

إبراهيم إسماعيل، محمد مدياني، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية ، مجلة آفاق علمية – المجلد 12 العدد 5 – سنة 2020 .

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية باستخدام نموذج بانل الساكن، باستخدام مجموعة من المتغيرات المستقلة، باعتماد الباحث على التحليل الوصفي للمتغيرات و المنهج المتبع لدراسة الحالة هو تحديد أثر الاستثمار في رأس المال على النمو، كما قام بتوزيع عينة مشكلة من 10 دول عربية(الجزائر،تونس، المغرب، موريتانيا، مصر،البحرين، الأردن، عمان، الكويت، قطر). تم اختيار هذه الدول لأنها تتوفر على بيانات لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 1990–2018 ليتوصل في نهاية دراسته إلى النتائج التالية:

*نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المفضل، لأنه يمكننا من تبيان نتائج أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي و المتمثلة في:

ارتفاع نسب البطالة بين فئات خريجي التعليم العالي مقارنة مع قلة الإمكانيات لإبراز مهاراتهم و هذا ما يرجع بالسلب على النمو الاقتصادي للدول العربية.

*تقدير نموذج بانل الساكن الثلاث: نموذج الانحدار التجميعي، النموذج العشوائي، التأثيرات الثابتة.

أثر معنوي و موجب للإنفاق على التعليم في الدول العربية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

*ارتباط النمو الاقتصادي في الدول العربية بشكل موجب و معنوي مع الإنفاق على التعليم.

*تناقض النظرية الاقتصادية مما أدى إلى انعكاس وضعية التعليم في الدول العربية بارتباطه مع النمو الاقتصادي.

*هجرة الأدمغة و تنمية العنصر البشري.

الفرع الخامس: الدراسة الخامسة

أ.حاجي يوسف، د. بن العارية حسين، قياس العائد من الاستثمار في التعليم العالي، مجلة الحقيقة جامعة أحمد دراية – العدد 40 السنة 2017.

تسعى هذه الدراسة لمعرفة قياس معدل العائد الاقتصادي من التعليم الجامعي، و ذلك تطبيقا على جامعة أدرار،لتقدير معدل العائد الاقتصادي من الإنفاق على التعليم الجامعي، من خلال قياس معدل العائد الفردي (الخاص) من التعليم الجامعي، و من أجل تحقيق ذلك اعتمد الباحث على المنهج الكمي، و منهج دراسة حالة للمؤسسات حيث قام بتوزيع بتوزيع450 استبيان على كافة إطارات المؤسسات المدروسة.

ليتوصل في نهاية دراسته إلى عدة نتائج أهمها:

*تعدد الطرق و النماذج المستخدمة في قياس العائد الاقتصادي من التعليم من حيث معدل العائد و منهجية دوال الكسب لمينسر الأكثر انتشارا من طرف الباحثين حيث توصلت نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في حالة تماثل فيما يخص معدل العائد الفردي و الاجتماعي للاستثمار في التعليم الجامعي.و بالتالي فالدراسة التطبيقية توصلت إلى أن التكاليف الحكومية التي تنفق على التعليم الجامعي في الجزائر تحقق نسبية مرتفعة، حيث تلجأ الحكومة بتمويل التعليم و دعمه، أما مشاركة الأفراد و القطاعات الخاصة في تمويل هذا الأخير فهي غير موجودة.

الفرع السادس: الدراسة السادسة

أ.رملي محمد – نزعي عز الدين – رفافة إبراهيم، يوم دراسي حول الصحة و التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر. بتاريخ(07 /2021/04) بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين المتغيرات و ذلك على المدى القصير، و من أجل تحقيق ذلك اعتمد الباحثين على منهجية التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ حيث توصل هذا الأخير إلى إبراز النتائج التالية:

*غياب العلاقة السببية لأثر معنوية الصحة و التعليم على النمو الاقتصادي مما أدى إلى فشل السياسة المعتمدة و ذلك على الرغم من رفع نسبة الإنفاق التي بلغت 10% مما نتج عنه انخفاض إجمالي الإنفاق

على الصحة إلى وجود آثار سلبية تؤثر على النمو الاقتصادي وفق المنهج المستخدم في الدراسة حيث تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل مشترك . أما تصحيح الخطأ سلبي لأنه يعتبر غير معنوي.الاستثمار في التعليم و التدريب يوصى به لغرض دعم اقتصاد يقوم على التحفيز و المعرفة التامة للنمو الاقتصادي.

الفرع السابع: الدراسة السابعة

محمد لعجال، دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري (التعليم) و النمو الاقتصادي." مجلة نور للدراسات الاقتصادية" المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي . المجلد 06 – العدد 10 جوان 2020

تهدف هذه العلاقة إلى توضيح رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980– 2014

باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي باستعمال متغيرات مستقلة حيث اعتمد الباحث على المنهج التحليلي القياسي، و المنهج المتبع للدراسة هو قياس مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي. باعتبار التعليم استثمارا في رأس المال البشري معبرا عنه بأعداد التلاميذ، أما النمو الاقتصادي معبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

كما قام باقتراح نموذج قياسي لاختبار العلاقة بين المتغيرات التعليمية و المتغيرات الاقتصادية، ليتوصل في نهاية دراسته إلى النتائج التالية:

عدم وجود علاقة بين رأس المال البشري (التعليم) باعتبار النتيجة لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية مما وجب رفض فرضية الدراسة القائلة أنه يوجد علاقة إيجابية رأس المال و النمو، إضافة إلى هيمنة قطاع المحروقات على كافة قطاعات الاقتصاد بسبب عدم مساهمة رأس المال في النمو باختلاف مخرجات مختلف قطاعات التعليم مع متطلبات سوق العمل غير متلائمة مما استنتج أ التعليم لا يساهم في النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

الفرع الأول: الدراسة الأولى

The effect of éducation expéditeurs on économie "Mehmet Mercan,Sevgi Sezer "The case of Turkey"growth .

تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة للإجابة عن الإشكالية التالية:

ما هو أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ركزت هذه العلاقة بين الإنفاق على التعليم و النمو الاقتصادي التركي خلال الفترة 1970-2012 باستعمال مقاربة اختبار الحدود لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين نفقات التعليم و النمو الاقتصادي، الذي يعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى استخدام نموذج تصحيح الخطأ، و كذا نموذج تقدير الانحدار للبحث عن العلاقة الطويلة و القصيرة المدى، حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود إلى وجود علاقة إيجابية بين نفقات التعليم و النمو الاقتصادي، حيث تعتبر زيادة 1% في نفقات التعليم تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 3 %

الفرع الثاني: الدراسة الثانية

capital formation by éducation journal of political économie Schultze T.W (1960)

تطرق الباحث لطرح التساؤل التالي:

هل يعد التعليم استثمارا في رأس المال البشري؟

اعتبر Schultz أن نفقات التعليم و الصحة ضرورية للاستفادة من فرص العمل من نفقات استثمارية على ما كان سائدا من قبل حيث كانت تعتبر نفقات استهلاكية، كما استدل على دور التعليم في زيادة و تحليل الإنتاجية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية، و توفر الأساليب الفنية الزراعية كلها عوامل تساعد في الزيادة الإنتاجية حيث بني نظريته على فرصتين هما:

✓النمو الاقتصادي يفسر بالزيادة في المخزون المتراكم لرأس المال البشري و ليس بالزيادة في المدخلات المادية.

✓الاختلاف في مداخيل الأفراد تفسر باختلاف مقدار استثمارهم في رأسمالهم البشري.

*حيث صنف أشكال رأس المال البشري في خمسة مجموعات هي:

1- الصحة.

2- التدريب و التكوين.

3- التعليم الرسمي.

4- الهجرة.

5- تعليم الكبار.

ركز في تحليله أن التعليم الرسمي يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، في سبيل تحقيق خدمات منتجة ذات قيمة اقتصادية، و يعتبره هو رأس المال في حد ذاته.

الفرع الثالث: الدراسة الثالثة

Walters, P. Education Change and National Économique Développement, Harvard Education Review, 1981

سعى الباحث إلى طرح الإشكالية التالية:

هل توجد علاقة بين التوسع في التعليم و النمو الاقتصادي ؟

*تم توزيع عينة مشكلة من 73 دولة نامية لاختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي و التوسع في التعليم باستخدام نموذج الانحدار بالتعبير عن النمو الاقتصادي بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. و التوسع في التعليم معبر عنه بمعدلات التسجيل في التعليم حيث توصلت نتائجه أنه لم يكن هناك تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في الفترة مابين 1960 – 1970 و على الرغم من الدول التي تضم نسبة كبيرة من المتعلمين تصبح أكثر تقدما بحيث هذا لا يؤكد وجود علاقة بين التعليم و النمو في الدراسة، و تؤكد دراسته أن التوسع في التعليم يؤدي إلى قيام و بناء الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع.

الفرع الرابع: الدراسة الرابعة

N. Gregory Mankiw, David Romer and David N. Weil, A Contribution to the Empirics of Economique Growth, the Quarterly Journal of Economiques, 1992

تطرق الباحث لطرح التساؤل الموالي:

ما هي علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي ؟

*أجريت الدراسة على 3 عينات (عينة مشكلة من 98 دولة غير بترولية، عينة مشكلة من 22 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي، عينة مشكلة من 75 دولة غير بترولية و ليست من دول منظمة التعاون الاقتصادي) و ذلك بتطبيق نموذج سولو المطور برأس المال البشري و تم الوصول إلى النتائج التالية:

تحسن دالة الإنتاج بسبب إضافة رأس المال البشري لنموذج سولو، بتفسير متغيرات حوالي 80%من التغير في نصيب الفرد و الناتج المحلي في عينة الدول الغير بترولية و الغير المنظمة لمنظمة التعاون، و كذا نمو اقتصاديات الدول الفقيرة بمعدل أسرع من اقتصاديات الدول الغنية في الأجل القصير. حيث أدى تنبأ نموذج النمو الداخلي بمعدل بطيء مما تنبأ به نموذج سولو.

الفرع الخامس: الدراسة الخامسة

Baro, R & Lee, J, International Comparaison of Education Attainment, Journal of Monetary Economiques, 1993

سعى الباحث لطرح الإشكالية التالية:

ما تأثير الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي ؟

*تم إجراء الدراسة على عينة مشكلة من 129 دولة خلال الفترة 1960 إلى غاية 1985، و توصلت الدراسة أن التحصيل الدراسي في النموذج له أثر إيجابي و معنوي على نمو الناتج، و يكون الأثر أقوى للذكور مقارنة بالإناث. و حسب الدراسة أن اهتمام المرأة بالأطفال (هو ما يدعم رأس المال البشري)، و تشير الدراسة أيضا إلى أن تعليم الإناث له أثر سالب و معنوي على معدل الخصوبة و من ثم على تناقص معدلات الزيادة السكانية.حيث تفسير نظريات النمو الكلاسيكية للجزء الأكبر من النمو في الناتج

باستخدام عناصر الإنتاج التقليدية (الأرض، العمل، رأس المال) لاكتشاف أهمية الاستثمار في رأس المال البشري. و تفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار في رأس المال البشري باستخدام دالة الإنتاج (كوب دو غلاس) استنادا للعوامل المؤثرة لمقاربة العنصر المتبقي المعروف بالإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

الفرع السادس: الدراسة السادسة

Nadiri , I, International Etudies of Factor Inputs and Total Productivité : A Briefe Survey, Review of Income and Wealth 1972

تطرق الباحث لطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الاستثمار في التعليم ؟

توصلت الدراسة بتطبيق مقاربة العنصر المتبقي في تفسير النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية إلى ما يلي:

عدم مساهمة الاستثمار في التعليم في النمو الاقتصادي للدول المتقدمة حيث سجلت انخفاضا بنسبة 1%، و الأمر بالنسبة لفنزويلا و كولومبيا بلغت النسبة 2% و 4%، و حققت المساهمة لاستثمار في التعليم نسبة أكبر للأرجنتين قدرت ب16,5% .

سجل ارتفاع مساهمة الاستثمار في التعليم بالنسبة للدول المتقدمة منها كندا25% و الولايات المتحدة الأمريكية 15%و بلجيكا 14%.

الفرع السابع: الدراسة السابعة

Bowman, M & Anderson., concerning the ROL of Education in Développement, In : Old Societies and New States, Greetz, C, Free Presse 1963

سعى الباحث لطرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر التعليم في النمو الاقتصادي ؟

هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي و التوسع في التعليم حيث أجريت هذه الدراسة على عينة مشكلة من 90 دولة و هذا خلال الفترة 1930- 1955. باعتبار متغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن النمو الاقتصادي، و التوسع في التعليم تم العبير عنه بمعدل الأمية ، و نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي و التعليم العالي تعتبر نسب من إجمالي السكان و من النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة أن:

الارتباط بين الدخل و التسجيل في التعليم العالي ضعيف و كذا في التعليم الثانوي، إضافة إلى تحقيق معدل الأمية يتراوح بين 30 و 40 % بما يقابله تحقيق في زيادة الدخل.

المطلب الثالث: تقييم الدراسة الحالية

على اعتبار أن هذه الدراسة تعتبر دراسة مستقلة و في سياق الدراسات السابقة لا بد أن تكون لها إضافة على ما سبقها و يكون لها ما يميزها عن غيرها من الدراسات في نفس مجال البحث، و محاولة منا في تقديم دراسة ذات إضافة علمية على ما قدمه ،ويمكننا تقدير أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

متغيرات الدراسة: تطرقت دراستنا إلى نفس المتغيرات التي تطرقت لها بعض الدراسات السابقة، والمتمثلة في كل من الإنفاق الحكومي على التعليم والإنفاق الحكومي على الصحة كمتغيرين مستقلين والنمو كمغير تابع ،بينما دراسات أخرى اختلفت عن دراستنا في تحديد المتغيرات المستقلة بالاكتفاء بالإنفاق غلى التعليم فقط أو إدخال متغيرات أخرى كالتضخم أو عدد المتخرجين أو عدد المتمدرسين.

عينة الدراسة: هناك دراسات تناولت نفس عينة دراستنا من حيث الدولة المدروسة(الجزائر). بينما دراسات أخرى تطرقت إلى عدد من الدول كالدول المغربية، بينما نختلف مع الدراسات السابقة من حيث فترة الدراسة التي كانت من1990-2019.

أسلوب المعالجة: لقياس أثر الاستثمار في الرأس مال البشري على النمو اعتمدنا أسلوب التحليل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ باستخدام برنامج EVIWS V.10 ،بعض الدراسات كان لها نفس أسلوب المعالج المستخدم من طرفنا بينما دراسات أخرى اعتمدت أساليب أخرى كنموذج بانل.

نتائج الدراسة: توصلت دراستنا إلى نفس النتائج التي توصلت إليها الدراسات الحالية بالرغم من اختلاف فترة الدراسة ن واختلفت مع أخرى في بعض النتائج.

خلاصة :

يعتبر رأس المال البشري العنصر الأهم و المكون الرئيسي للنمو الاقتصادي للبلاد كونه يعد المورد الأساسي في عصر المعرفة متمثلا في الثروة المعرفية و المهارات و الخبرات المتواجدة في أذهان الأفراد العاملين.

و إن من أهم مكونات و عناصر رأس المال البشري القدرات و المهارات و كذلك الصحة البدنية للفرد، و هذا ما يجعله رائدا في المجال الاستثماري للدولة و يكون ذلك بالمحافظة عليه و تطويره و تعليمه و توفير له كل المستلزمات الصحية،و من تخلق إنسانا على مستوى عال من الكفاءة و التأهيل يكون قادرا على التنافس و تقديم إنتاج جيد.

و إن من أهم ما جاء به الاستثمار في الرأس المال البشري الإنفاق على التعليم و الصحة بصفة خاصة و ذلك لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:دراسة قياسية لأثر الاستثمار على رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)

تمهيد:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية و تحقيق التنمية المستدامة، و هذا ما تطلب من الدولة الجزائرية أن تستغل طاقاتها البشرية خلال الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الإنفاق الكبير على التعليم و الصحة منذ الستينات،وذلك لما له من أهمية كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي . وقد عمدت الجزائر غلى تقديم مجموعة من الإصلاحات الهادفة لتوجيه هذين القطاعين نحو مستويات أعلى .

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة أثر الاستثمار في الرأس مال البشري المتضمن الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة على النمو في الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990إلى غاية 2019 بالاعتماد على معطيات سنوية لهده المتغيرات.وستتم دراستنا من خلال المراحل التالية:

- ✓**المبحث الأول:النموذج و المعطيات.**
- ✓**المبحث الثاني:وصف المتغيرات.**
- ✓**المبحث الثالث: النتائج و المناقشة.**

المبحث الأول: النموذج و المعطيات

المطلب الأول: وصف النموذج

يعتمد تحديد بناء النموذج الاقتصادي على النظرية الاقتصادية و على البيانات المتعلقة بالمتغيرات محل الدراسة، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة الزمنية الممتدة مابين(1990-2019)، و التحصل عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي،ومعالجتها باستخدام برنامج EVIEWS.V.10 ،وذلك بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الثاني: معطيات الدراسة.

إن النموذج القياسي أدناه يوضح تأثير المتغيرين المستقلين والمتمثلان في الإنفاق الحكومي على التعليم والإنفاق الحكومي على الصحة على المتغير التابع والمتمثل في النمو والمعبر عنه بالناتج المحلي الخام في شكل خطي على النحو التالي:

$$GDP=f(TGSOE\ ,TGSOH,U)\ \ldots\ \ldots\ldots(1)$$

يتم تقسيم هذه المعادلة إلى:

$$GDP=a_o+B_1TGSOE+B_2TGSOH+U\ldots\ \ldots\ldots(2)$$

GDP: الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestique Product

TGSOE:إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم Total Gouvernement Expéditeur on Education

TGSOH: إجمالي الإنفاق الحكومي على الصحة Total Gouvernement Expéditeur on Heath

U: حد الخطأ العشوائي (Random errer)

B_1 ; B_2: معاملات المتغيرات المستقلة (Coefficient of the Independent Variables) لكل من:TGSOE;TGSOHعلى التوالي

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمتغيرات

المطلب الأول: التمثيل البياني للمتغيرات

بعد القيام بعملية تحديد متغيرات الدراسة، قمنا برسم المنحنيات البيانية لكل متغير و تطوراته خلال فترة الدراسة (1990- 2019).

التمثيل البياني لتطور النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الخام للفرد في الجزائر خلال الفترة (1990- 2019):

يمكن إبراز ذلك من خلال المنحنى البياني أدناه.

الشكل رقم (3-1):تطور النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (1990- 2019)

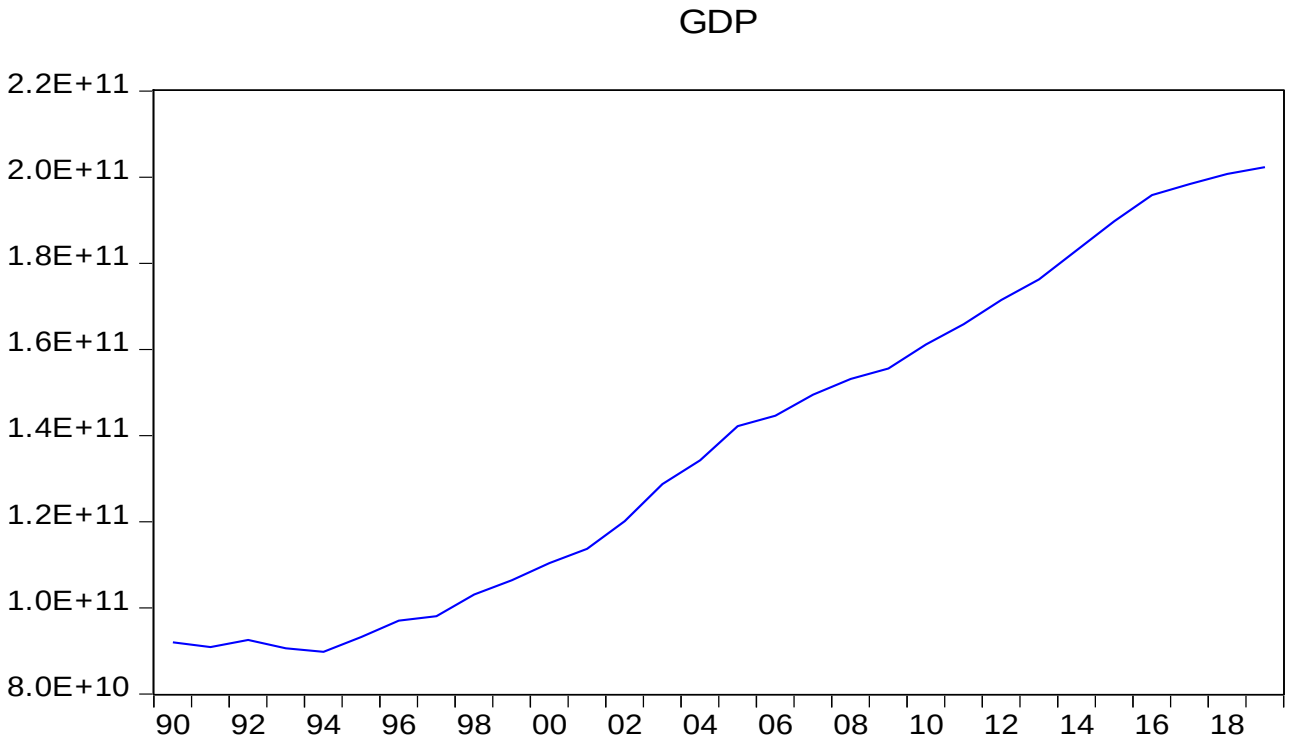

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews.V. 10

نلاحظ من الشكل أن الناتج المحلي الخام للفرد شهد انخفاض طفيف خلال الفترة الممتدة من 1990- 1994 بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة نتيجة تراجع مداخيل المحروقات إضافة إلى الأوضاع السياسية التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، و بعدها شهدت ارتفاعا واضحا بعد عام 1994

ومرد ذلك الإصلاحات التي عرفتها الجزائر والمساعدات التي حصلت عليها من صندوق النقد الدولي في تلك الفترة غير أن الارتفاع الملحوظ كان بداية من سنة 2000 ولعل من أهم أسبابه ارتفاع أسعار النفط.

الرسم البياني لتطور الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019:

بالاعتماد على بيانات السلسلة الزمنية لتطور الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019) تم إنشاء الرسم البياني التالي:

الشكل (3-2) :تطور الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة 1990- 2019

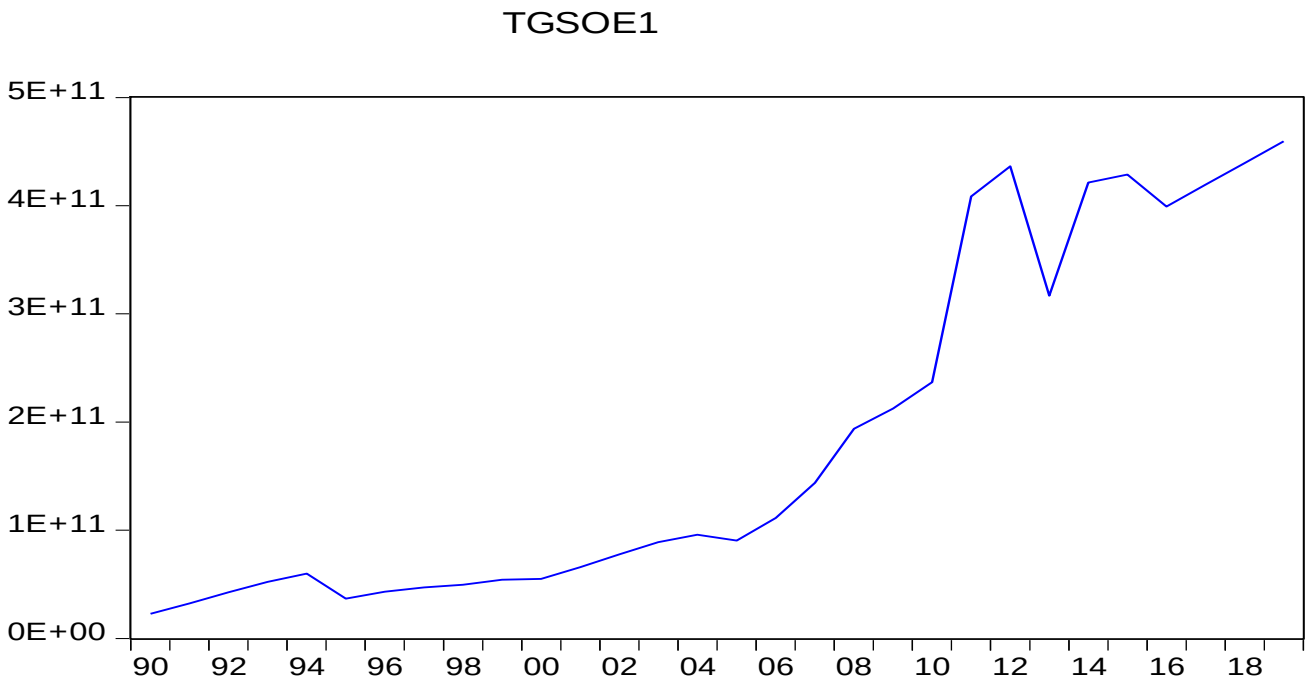

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات Eviews 10

عرف حجم الإنفاق على التعليم تذبذبا في مستوياته ،فقد كانت حجم هده الأخيرة منخفضا قبل سنة 2000 ولكن بعد هذا التاريخ شهدت النفقات زيادة بفعل التحسن في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات في قطاع التعليم وذلك مرده أيضا لزيادة عدد المتكونين في مختلف الأطوار التعليمية .

الرسم البياني لتطور الإنفاق الحكومي على الصحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019:

تم تتبع تطور الإنفاق الحكومي على الصحة من خلال الرسم البياني الموالي خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(3-4) تطور الإنفاق الحكومي على الصحة في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

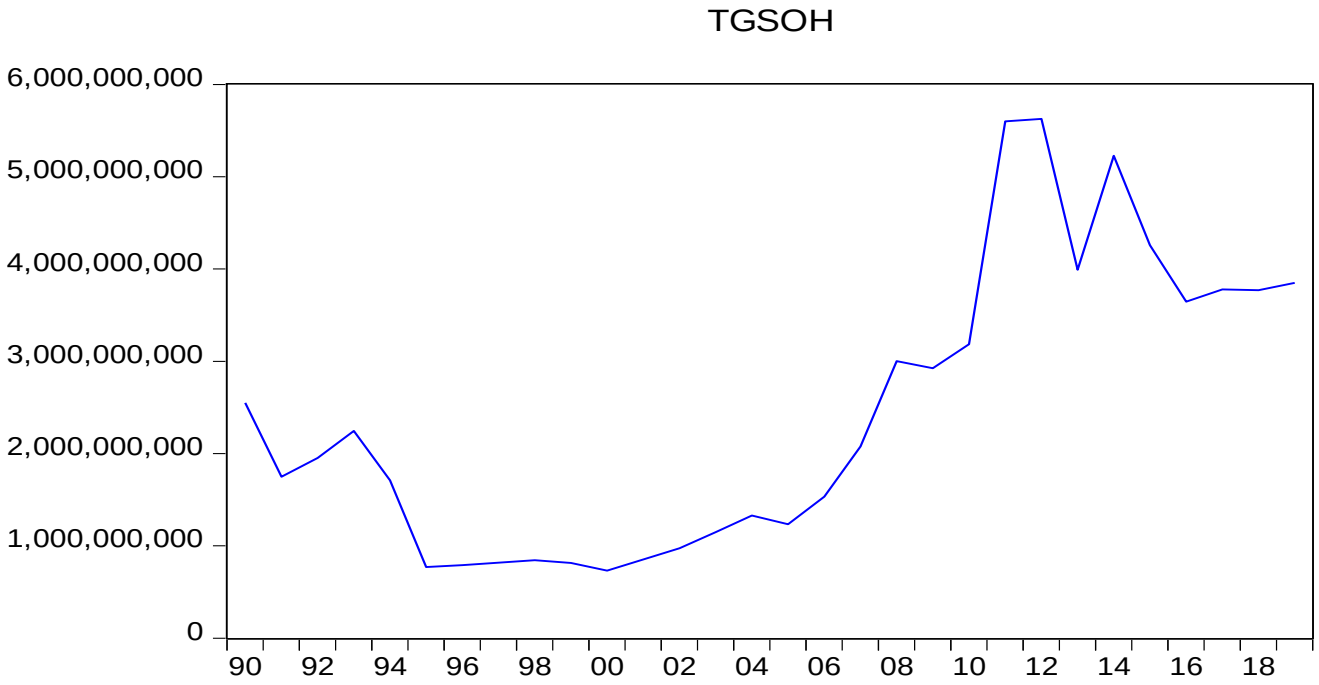

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات Eviews 10

عرفت الفترة 1990-2002 انخفاض ملحوظ في النفقات العمومية على القطاع الصحي رغم ارتفاع أسعار البترول، لكن بعد 2002 شهد الإنفاق ارتفاعا كبيرا نتيجة المشاريع التنموية التي قامت بها الدولة وإعطاء أهمية كبرى للقطاع الصحي خصوصا مع التزايد في التعداد السكاني في السنوات الأخيرة.

المطلب الثاني: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

الجدول(3-1): الخصائص الإحصائية لمعدلات نمو متغيرات الدراسة

	GDP	TGSOE	TGSOH
Mean	1.38E+11	80064278	2432927533
Median	1.38E+11	65613487	2015474601
Maximum	2.02E+11	3.30E+08	5626675268
Minimum	8.98E+10	30592692	731266582
Std. Dev.	3.92E+10	57161701	1545394892
observations	30	30	30

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماد على مخرجات Eviews 10

الناتج المحلي الخام:

إن الناتج المحلي الإجمالي عرف أدنى قيمة 89 مليار دولار أمريكي في حين أعلى قيمة له كانت 202مليار دولار أمريكي،بمتوسط قدره 138مليار دولار أمريكي وانحراف معياري 39مليار دولار أمريكي.

الإنفاق الحكومي على التعليم:

سجلت أعلى إنفاق حكومي على التعليم بقيمة تفوق 33 مليون دولار أمريكي مما يدل على انتشار الوعي و الرغبة في التعليم بالإضافة إلى مجانية التعليم التي أعطت فرصة للمواطنين للالتحاق بالتعليم و أدنى قيمة له بلغت 30592692 دولار أمريكي، بينما متوسط الإنفاق بلغ 80064278 دولار أمريكي، وانحراف معياري 57161701 دولار أمريكي

الإنفاق الحكومي على الصحة:

سجل الإنفاق على الصحة أعلى مستوى بقيمة 5626675268 دولار أمريكي، أما أقل قيمة له فسجلت 731266582 دولار أمريكي وبانحراف معياري قدر ب1545394892 دولار أمريكي.

أقل قيمة للانحراف المعياري كانت لمتغير التعليم من إجمالي السنوات التي بلغت 57161701 مما يدل على أن هذا الأخير أكثر تجانسا من المتغيرات الأخرى.

المطلب الثالث: دراسة الارتباطات بين المتغيرات:

الجدول(3-2) مصفوفة الارتباطات بين متغيرات النموذج

	GDP	TGSOE	TGSOH
GDP	1	0.9283112679347	0.7307496336944
TGSOE	0.9283112679347451	1	0.8835555921109
TGSOH	0.7307496336944138	0.8835555921109	1

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 10

توضح مصفوفة الارتباطات بين متغيرات النموذج الممثلة في الجدول أعلاه على وجود علاقة ارتباط طردية قوية للمتغيرات المستقلة مع الناتج المحلي الخام، حيث بلغ ارتباط الأخير ع كل من الإنفاق الحكومي على التعليم والإنفاق الحكومي على الصحة :0.928، 0.730 على التوالي.

المبحث الثالث:النتائج و المناقشة

المطلب الأول: دراسة الاستقرارية و درجة التأخير

1-دراسة الاستقرارية:

نهدف من خلال إجراء جذور الوحدة للكشف عن خواص السلاسل الزمنية، و التأكد من مدى سكونها و استقرارها، و تحديد رتبة تكامل المتغيرات،و هذا بمساعدة اختبار فيليبس بيرون(Philips Perron) لجذر الوحدة، و الذي يختبر الفرضية العدمية لوجود جذر الوحدة، و بالتالي عدم سكون السلسلة الزمنية.، وذلك وفقا للجدول أدناه.

الجدول(1.4):دراسة الاستقرارية وفقا لمنهجية فيليبس بيرون (pp)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)				
At Level				
		LNGDP	**LN TGSOE**	**LNGSOH**
With Constant	**t-Statistic**	0.2187	-0.4414	-0.9175
	Prob.	***0.9691***	***0.8885***	***0.7680***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	**t-Statistic**	-2.7360	-2.4649	-2.3284
	Prob.	***0.2306***	***0.3414***	***0.4066***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	**t-Statistic**	5.1182	1.0474	0.2622
	Prob.	***1.0000***	***0.9184***	***0.7552***
		n0	n0	n0
At First Difference				
		d(LNGDP)	**d(LN** TGSOE**)**	**d(LN**GSOH**)**
With Constant	t-Statistic	-3.5781	-5.6986	-4.6895

	Prob.	***0.0130***	***0.0001***	***0.0008***
		**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3874	-5.4980	-4.6334
	Prob.	***0.0734***	***0.0007***	***0.0049***
		*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4633	-5.2155	-4.7281
	Prob.	***0.1311***	***0.0000***	***0.0000***
		n0	***	***
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات Eviews 10

حسب مخرجات الجدول، فإن اختبار PP للجذر الأحادي تؤكد بأن جميع متغيرات الدراسة لكل من الناتج المحلي الإجمالي(GDP)، إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم(TGSOE)،إجمالي الإنفاق الحكومي على الصحة(TGSOH)، غير مستقرة في المستوى، لكن بعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات أصبحت مستقرة، وعليه فإن كل كتغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى.

2- تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني(درجة التأخير)

لتحديد عدد فترات التباطؤ الزمني أي اختبار درجة التأخير اعتمادا على معايير: Akaike و Schwars و Hannan-Quinn و تختار هذه المؤشرات في الفترة التي تكون فيها أقل قيمة لهذه المؤشرات، بالإضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان LR، الذي يختبر فرضية أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا، و كذلك معيار Log L، حيث نأخذ أعظم قيمة له يتم الحصول على الجدول التالي:

الجدول(2-4) نتائج تحديد فترة الإبطاء للمتغيرات

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-3.473126	NA	0.080593	0.319509	0.367088	0.334054
1	71.48934	139.2160	0.000409	-4.963524	-4.868367	-4.934433
2	74.26619	4.958662*	0.000361*	-5.090442*	-4.947706*	-5.046806*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبتين مخرجات Eviews v 10

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه، و بالاعتماد على أغلب المعايير، نقول أنه يوجد تباطؤ زمني عند الفترة الثانية، أي أن التأخير المقبول هو2=P. وعليه سنقوم بإجراء اختبار الاختبارات الموالية عند هذه الدرجة.

المطلب الثاني: اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ.

أ- اختبار جوهانسون للتكامل المشترك :

بتوفر شروط هذا الاختبار بوجود أكثر من متغير مستقل وتكامل كل متغيرات الدراسة من نفس الدرجة I(01) يمكننا اختبار جوهانسون للتكامل المشترك وفقا لما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول(2-5):اختبار التكامل المشترك

Date: 06/09/21 Time: 10:51
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNGDP LNTGSOE LNTGSOH
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.608264	33.88793	29.79707	0.0160
At most 1	0.242401	8.584427	15.49471	0.4052
At most 2	0.039538	1.089191	3.841466	0.2966

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.608264	25.30350	21.13162	0.0122
At most 1	0.242401	7.495236	14.26460	0.4323
At most 2	0.039538	1.089191	3.841466	0.2966

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات Eviews v 10

من خلال نتائج اختبار الأثر المتكامل المشترك) (Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) حول الصحة، التعليم و النمو الاقتصادي في الجزائر، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة، نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود متجه تكامل بين متغيرات الدراسة، و نقبل الفرضية التي تنص على وجود على الأقل متجه تكامل واحد.ووفقا للجدل أعلاه فإن كلا من قيمة الجدولية للاختبار التي كانت أقل من القيمة المحسوبة،وكذلك القيمة الاحتمالية (0.016) التي كانت أقل من 0.05 ، تجعلنا نقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

بينما لاختبار القيمة العظمى (Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigen value الذي أظهر هو أيضا لا وجود تكامل مشترك بين الصحة والتعليم والنمو وفقا للقيمة الجدولية التي كانت اقل من اللقيمة المحسوبة للاختبار وهو الخال أيضا للقيمة الاحتمالية (0.0122).

ب-تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM:

حسب نتائج اختبار التكامل المشترك، فإنه يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM، الذي من خلاله يتم على تقدير المعلمات قصيرة الأجل و الطويلة الأجل، و النموذج التقديري المبني على نموذج تصحيح الخطأ سيتحدد بالمعادلة التالية:

D(LNGDP) = C(1)*(LNGDP(-1) - 2.26901222172*LNTGSOE(-1) + 1.57160495916*LNTGSOH(-1) - 8.9424973529) + C(2)*D(LNGDP(-1)) + C(3)*D(LNGDP(-2)) + C(4)*D(LNTGSOE(-1)) + C(5)*D(LNTGSOE(-2)) + C(6)*D(LNTGSOH(-1)) + C(7)*D(LNTGSOH(-2)) + C(8)

الجدول(2-6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LNGDP)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 06/09/21 Time: 11:02
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
D(LNGDP) = C(1)*(LNGDP(-1) - 2.26901222172*LNTGSOE(-1) +
1.57160495916*LNTGSOH(-1) - 8.9424973529) + C(2)*D(LNGDP(-1))
+ C(3)*D(LNGDP(-2)) + C(4)*D(LNTGSOE(-1)) + C(5)*D(LNTGSOE(-2))
+ C(6)*D(LNTGSOH(-1)) + C(7)*D(LNTGSOH(-2)) + C(8)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.008359	0.011873	-0.704058	0.4899
C(2)	0.341787	0.225459	1.515957	0.1460
C(3)	0.201734	0.222841	0.905284	0.3767
C(4)	-0.062587	0.036426	-1.718182	0.1020
C(5)	0.011307	0.035555	0.318027	0.7539
C(6)	0.003776	0.020235	0.186594	0.8540
C(7)	0.011408	0.017220	0.662443	0.5156
C(8)	0.015655	0.008794	1.780249	0.0910

R-squared	0.435160	Mean dependent var	0.028982
Adjusted R-squared	0.227062	S.D. dependent var	0.019426
S.E. of regression	0.017079	Akaike info criterion	-5.060729
Sum squared resid	0.005542	Schwarz criterion	-4.676778
Log likelihood	76.31984	Hannan-Quinn criter.	-4.946560
F-statistic	2.091123	Durbin-Watson stat	1.959313
Prob(F-statistic)	0.095311		

المصدر: مخرجات Eviews v 10

من خلال الجدول أعلاه لتقدير نموذج تصحيح الخطأ يتبين لنا أن معامل تصحيح الخطأ، وهي سرعة تصحيح الخطأ للعودة نحو التوازن أو تصحيح الاختلال أنه سلبي المعادلة المقدرة يتبين لنا أن تصحيح الخطأ هو سلبي معنوي$C(1)= -0.008359$ لكنه غير معنوي

المطلب الثالث: اختبار جودة النموذج:

سوف يتم اختبار جودة النموذج بالاعتماد على الاختبارات التالية:

أ- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بالاعتماد على النموذج المقدر سالفا تم رسم المدرج التكراري للبواقي وفقا للشكل أدناه.

الشكل(1-4): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

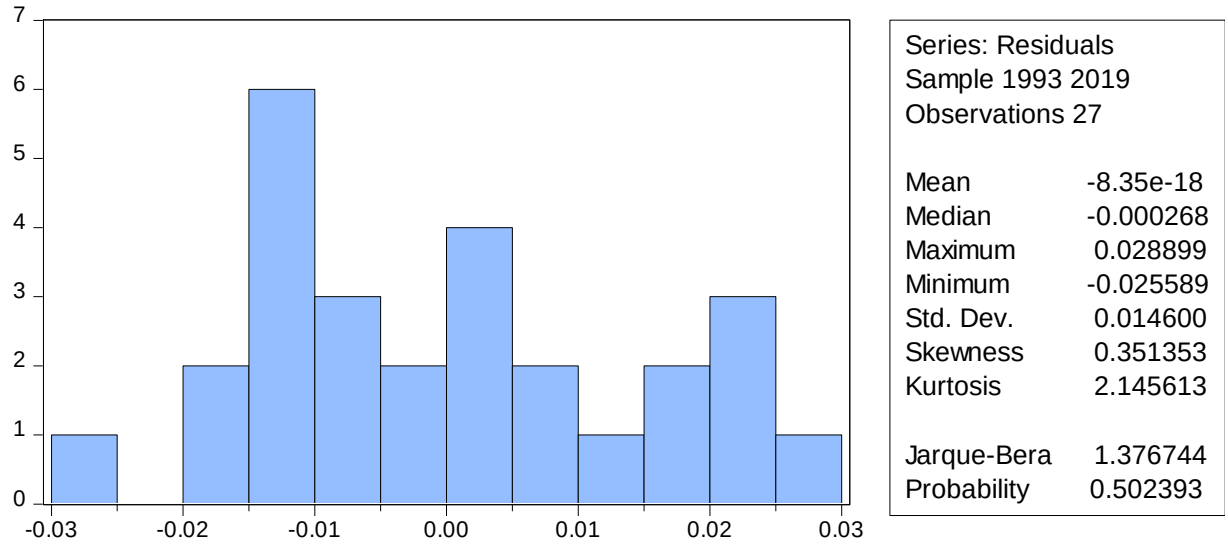

المصدر: مخرجات Eviews v 10

بالنظر إلى إحصاء (Jarque-Bera) التي كانت أكبر من القيمة 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية بأن البواقي تتوزع طبيعيا.

ب-اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية:

لاختبار ثبات توزيع الأخطاء العشوائية تم الاعتماد على اختبار ARCH وفقا للجدول الموالي:

أ- الجدول (2-7):**اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء العشوائية:**

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.075273	Prob. F(1,24)	0.7862
Obs*R-squared	0.081291	Prob. Chi-Square(1)	0.7756

المصدر: مخرجات Eviews v 10

حسب نتائج هذا الاختبار المبينة في الجدول أعلاه، فان القيمة الاحتمالية لإحصائية Fischer: ProbF(2, 24)=0.7862 أو القيمة الاحتمالية Chi-Square: Probe.Chi-Square (2) =0.7756هي أكبر من القيمة الحرجة 5%، وبالتالي يمكن الاستنتاج بأنه لا يوجد مشكلة اختلاف التباين للأخطاء.

نجد أن المعلمات المقدرة لهذا النموذج بواسطة نموذج تصحيح الخطأ المتجه VECM أنها كلها كانت ثابتة، أي مستقرة عبر الزمن طيلة فترة الدراسة، و بالتالي لا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج الدراسة، استنادا لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي.

ب-اختبار الترابط الذاتي للأخطاء العشوائية:

تم استخدم اختبار Breusch- Godfrey للترابط الذاتي ما بين الأخطاء في نموذج الانحدار لمضاعف Lagrange (LM) نجد أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بإحصائية Fischer: ProbF(2, 17)=0.7895 أو القيمة الاحتمالية Chi-Square: Prob. Chi-Square (2) =0.6906هي اكبر من القيمة الحرجة 5%، وبالتالي نستنتج أنه لا يوجد ارتباط ذاتي ما بين البواقي في هذا النموذج المقدر والموضحة في الجدول أدناه.

الجدول(2-8):اختبار الترابط الذاتي للأخطاء العشوائية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.239687	Prob. F(2,17)	0.7895
Obs*R-squared	0.740479	Prob. Chi-Square(2)	0.6906

المصدر: مخرجات Eviews v 10

ج- اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي:

لاختبار ثبات المعلمات المقدرة لهذا النموذج بواسطة نموذج تصحيح الخطأ المتجهVECM أي مستقرة عبر الزمن لطيلة فترة الدراسة، بالتالي لا يوجد اختلال هيكلي حاصل، ولا توجد أكثر من معادلة مقدرة لنموذج هذه الدراسة، وهذا باستناد لنتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.الموضحين في الشكلين التاليين:

الشكل(2-4):نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي و المجموع التراكمي لمربعات البواقي

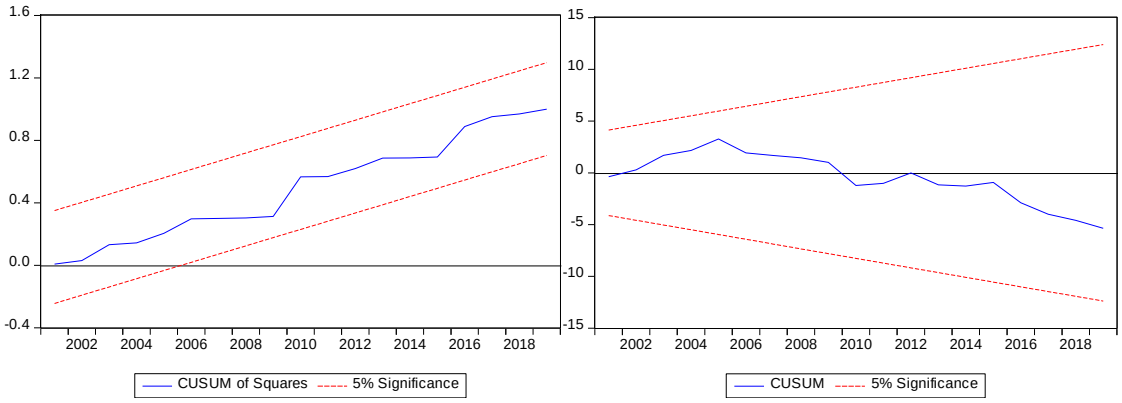

المصدر: مخرجات Eviews v 10

وفقا للاختبارات السابقة فإن النموذج المقدر ذو جودة وذلك لخلوه من كل المشاكل القياسية وعليه يمكن اعتماده في التقدير والتنبؤ.

المطلب الثالث: اختبار الأثر والسببية بين المتغيرات.

أ-اختبار الأثر بين الإنفاق الحكومي على التعليم والإنفاق الحكومي على الصحة على النمو في الجزائر:

لاختبار تأثير الإنفاق الحكومي على التعليم والإنفاق الحكومي على الصحة على النمو في الجزائر تم الاستعانة باختبار **wald** .

1-بالنسبة للإنفاق الحكومي على التعليم:

وحسب نتائج الاختبار الموضحة في الجدول(2-9) لاختبار تأثير الإنفاق الحكومي للتعليم على النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال اختبار معنوية معاملي الإنفاق الحكومي على التعليم للفترتين الماضيتين **c(4)** و **c(5)** ، حيث وبما انه القيمتين الاحتماليتين لـ: **F-statistic, Chi-square** هما 0.1614، 0.1339على التوالي وأكبر من القيمة الحرجة 5%، فان الإنفاق على التعليم لا يؤثر على النمو الاقتصادي.

الجدول(2-9):نتائج اختبار Wald **للإنفاق الحكومي على التعليم.**

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic Chi-square	2.010653 4.021306	(2, 19) 2	0.1614 0.1339
Null Hypothesis: C(4)=C(5)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(4) C(5)		-0.062587 0.011307	0.036426 0.035555
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: مخرجات Eviews v 10

2-بالنسبة للإنفاق الحكومي على الصحة:

يظهر الجدول (2-10) بأنه لا يوجد أثر للإنفاق الحكومي على الصحة على النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك بالرجوع إلى القيم الاحتمالية لكل من **F-statistic** و**Chi-square** اللتان كانتا أكبر من القيمة الحرجة 0.05.

الجدول(2-10):نتائج اختبار Wald **للإنفاق الحكومي على الصحة.**

Wald Test: Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.222726	(2, 19)	0.8024
Chi-square	0.445452	2	0.8003
Null Hypothesis: C(6)=C(7)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(6)		0.003776	0.020235
C(7)		0.011408	0.017220
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: مخرجات EVIEWS v.10

ب -اختبار السببية بين متغيرات الدراسة:

في هذا الجانب سنقوم بالتأكد من وجود سببية من عدمها، بين متغيرات النموذج عن طريق استخدام اختبار السببية لـ: Granger، والجدول(2-11) يبرز نتائج اختبار السببية لـ: Grangerعلى المدى القصير استنادا إلى القيمة الاحتمالية لـ: Fischerالذي يختبر بشكل مشترك أهمية معاملات المتغيرات التفسيرية في فروقها الأولى.

الجدول (2-11): نتائج اختبار السببية لـ: Granger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/09/21 Time: 11:15
Sample: 1990 2019
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNTGSOE does not Granger Cause LNGDP	28	1.33250	0.2834
LNGDP does not Granger Cause LNTGSOE		2.27503	0.1254
LNTGSOH does not Granger Cause LNGDP	28	1.16648	0.3292
LNGDP does not Granger Cause LNTGSOH		2.73640	0.0859
LNTGSOH does not Granger Cause LNTGSOE	28	1.22278	0.3128
LNTGSOE does not Granger Cause LNTGSOH		4.32595	0.0254

المصدر: مخرجات EVIEWS v.10

حسب نتائج الجدول (2-11)، فانه لا توجد علاقة سببية في الاتجاهين بين الإنفاق الصحي والنمو الاقتصادي، كذلك بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة :

يعتبر الإنفاق على التعليم والصحة استثمارا في تكوين و تراكم رأس المال البشري و الذي ينعكس على النشاط الاقتصادي و النمو و التي توليه كل دول العالم أهمية كبيرة، و الجزائر خاصة حيث لجأت منذ الاستقلال إلى محاولة بناء اقتصاد معرفي من خلال تكوين و تدريب الكوادر البشرية و تحسين الخدمات الصحية و القدرة على مواكبة أحدث التقنيات و خصصت لذلك مبالغ ضخمة، إلى جانب الإصلاحات الكبيرة و المتواترة في قطاع التعليم و التربية لتحسين جودة المخرجات.

لقد كانت الغاية من هذا الفصل هي معرفة الأثر بين الاستثمار رأس المال البشري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)، فتوصلنا إلى إثبات فرضية بحثنا الأولى بوجود تكامل مشترك بين سلسلة "الناتج المحلي الإجمالي"كأحد مقاييس النمو الاقتصادي و بين سلسلة "الإنفاق الحكومي على الصحة و على التعليم" كمؤشرين لرأس المال البشري، و بالتالي وجود علاقة طويلة المدى بينهما،كما تم التوصل إلى معامل سلبي لمعامل تصحيح الخطأ غير أنه غير معنوي . كما تم قبول نموذج تصحيح الخطأ و الذي يعبر عن العلاقة في المدى القصير بين المتغيرين وذلك لخلوه من كل المشاكل القياسية.

بينما لدراسة الأثر بين المتغيرات ووفقا لاختبار Waldالذي أظهر عدم وجود أثر لا للإنفاق الحكومي على التعليم ولا للإنفاق على الصحة على التعليم في الجزائر ،كما هو الحال لاختبار السببية بعدم وجود هذه الأخيرة بين المتغيرات، أي أن الإنفاق الصحي لا يسبب النمو الاقتصادي ولا النمو الاقتصادي يسبب فيه. كذلك، الحال بالنسبة لمتغير الإنفاق على التعليم، وهذا ما يعكس عدم نجاعة المخصصات والاستثمارات الموجهة لهذين القطاعين من الإنفاق الحكومي بحيث لم يكن لهما أثر إيجابي.وبالتالي تم رفض الفرضية الثانية لبحثنا.

وبذلك من خلال الدراسة القياسية توصلنا لإثبات فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات لكن لا يوجد أثر لهذه الأخيرة (الإنفاق الحكومي على التعليم والإنفاق الحكومي على الصحة) على النمو في الجزائر حلال الفترة 1990–2019.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن موضوع الاستثمار في تدريب رأس المال البشري أصبح محل الاهتمام الكثير من الكتاب و الباحثين و رجال الأعمال ،الذين وجدوا في المورد البشري السبيل الأول في تحقيق الجودة و التحسين من مستوى النمو، و لاعتبار إدارة الموارد البشرية النشاط الفعال في المؤسسة لان العنصر البشري هو الرأس المال الحقيقي و ثروة يمكن أن تحقق عوائد عن طريق الاستثمار فيها.

و نظرا للدور الذي يلعبه رأس المال البشري في زيادة و تحسين مستوى الإنتاجية و تحسين معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بما يؤدي إلى تحسين معدل النمو الاقتصادي ،و لذلك فإنه من الأهم التركيز على بناء الرأس المال البشري في الجزائر كما و كيفا.

تمت في هذه الدراسة تحليل و دراسة رأس المال البشري و أهميته الاقتصادية من الناحية النظرية حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية له ، و دور التعليم و الصحة في تكوين و تنمية القدرات البشرية بالإضافة إلى إظهار أهمية الاستثمار في رأس المال البشري كأهم عامل و متغير يمكنه التأثير و تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وفقا للنظرية الاقتصادية و بعض الدراسات السابقة التي تؤكد على ذلك ، كذلك تناولت الدراسة بالبحث و التحليل دراسة النمو الاقتصادي حيث تطرقت إلى المفاهيم الأساسية للنمو و قد تم التركيز على علاقة الاستثمار بالتعليم و العائد منه و على مدى مساهمة التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي و تناول أيضا أهمية الإنفاق الحكومي على الصحة و مراحل تطور الإنفاق الصحي في الجزائر، كما ركزت على قطاع التعليم من حيث عائده و مردود يته و جودته وإبراز مجهدات الدولة لتطوير هذا القطاع و تم تأكيد ضرورة تطبيق معايير الجودة من أجل زيادة أداء القطاع التعليمي و الصحي.

و أخيرا قامت الدراسة بتحليل أثر الاستثمار في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 من خلال قياس مساهمة كل من القطاع التعليمي و الصحي المتمثلة في نسبة الإنفاق الحكومي على القطاعين.

أكدت معظم الدراسات على أهمية التعليم في تجسيد أهداف التنمية و اعتبرت ذلك بمثابة استثمار في الرأس المال البشري فالتعليم يعود على الأفراد بجملة من المزايا المادية و الغير مادية إذ تبين أنه يسهم في رفع الإنتاجية و زيادة مستوى الأجور كما يسهم في تحسين المستوى الصحي للأفراد و ارتقائهم في السلم الاجتماعي و غير ذلك

لقد شهد النظام الصحي الجزائري تطورا ملحوظا منذ استرجاع السيادة الوطنية و يحظى باهتمام كبير من طرف الدولة حيث تخصص له سنويا و بتزايد مبالغ معتبرة و الدليل على ذلك ما حققه القطاع في سبيل القضاء على معظم الأمراض المتنقلة منها و المزمنة لكن هذا لا يعني أن النظام الصحي لا يخلو من النقائص بل بالعكس فهو يشهد عدة مشاكل تنظيمية و تسييري تخص الهياكل و المؤسسات الصحية بكل أنواعها مما أثر سلبا على السير العام لهذه المؤسسة.

و عليه فإن الاستثمار في الرأس المال البشري لا سيما في مجال التعليم و الصحة يعني الأسلوب أو الآلية و التي يمكن أن تخصص به المنظمة مبلغ معين بغية تكوين جهازها البشري بشكل علمي خبير كفئ و سليم بما يساهم ذلك في تحقيق أهدافها خلال فترة الخطة و يتطلب ذلك وجود مقومات الاستثمار في هذه الموارد و معرفة مبررات و كيفية استخدامها كما يتطلب ذلك وجود خطة مسبقة تحدد الهدف من الاستثمار.

تناول الفصل الثاني (التطبيقي) التعريف بمنهجية الدراسة القياسية المتبعة و تحليل وصفي للمتغير المستقل المتعلق برأس المال البشري و المتمثل في الإنفاق الحكومي على الصحة و التعليم و كذلك دراسة لتطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل النمو الاقتصادي، و التي لاحظنا أنه عرف انخفاض خلال الفترة 1990-1994 و التي نتجت أساسا على الأزمة الاقتصادية بسبب تراجع مداخيل المحروقات و بعدها شهدت ارتفاعا بعد عام 1994 بسبب ارتفاع أسعار النفط .

و بتطبيق نماذج السلاسل الزمنية و اختيار النموذج المناسب المتمثل في نموذج تصحيح الخطأ لأجل معرفة أثر الاستثمار في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر ظهر وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة غير أنه لا يوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الإنفاق الحكومي على التعليم و على الصحة و النمو الاقتصادي.

النتائج:

استهدفت هذه الدراسة قياس اثر الاستثمار في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي على التعليم و الصحة في الجزائر خلال الفترة(1990– 2019) و قد توصلنا من هذه الدراسة على النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري:

- يعتبر الرأس المال البشري أثمن رؤوس الأموال لأنه يتميز بسمات لا تتوفر في غيره فمنحنى إنتاجيته يتصاعد بنفس اتجاه منحنى خبراته و مهاراته
- يؤدي الاستثمار في العنصر البشري إلى زيادة حركية عنصر العمل فبمجرد أن يحصل الفرد على علومه و معارفه حتى يستشعر في نفسه الرغبة القوية في ترك العمل الحاضر و البحث له عن عمل
- إن الهدف من الاستثمار في الرأس المال البشري هو تزويد الموارد البشرية بالمعارف و المهارات و الخبرات لتأدية الأعمال بصورة جيدة
- يعد الإنفاق على التعليم بمثابة استثمار في الرأس المال البشري و هو من بين أهم الاستثمارات الطويلة الأجل التي لها دور في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل فالتعليم الفعال له دور في زيادة إنتاجية و كفاءة القوى العاملة
- الارتفاع في نفقات التعليم يتناسب مع ارتفاع الدخل الوطني و ليس ناتجا عن التوصل إلى ارتفاع عوائد الاستثمار البشري
- إن الاستثمار في الرأس المال البشري من خلال الصحة سوف يحقق نموا اقتصاديا للجزائر فالصحة تعزز من فعالية و إنتاجية الفرد من خلال الزيادة في قدرات البدنية و العقلية و التي هي ضرورية للنمو و التنمية الاقتصادية و على هذا الأساس فقد خصصت الدولة مبالغ ضخمة لميزانية قطاع الصحة كما رأينا سابقا إلا أن ذلك لم يصاحبه تحسين كبير في صحة السكان مقارنة بالدول التي تمتلك نفس مستوى الدخل القومي الجزائري

النتائج المتحصل عليها في الجانب التطبيقي:

- أ ظهرت النتائج توافقا مع الفرضية القائلة بأنه يوجد علاقة طويلة المدى للاستثمار في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر
- زيادة الإنفاق على الصحة و التعليم لا يسبب النمو الاقتصادي في الجزائر
- لا توجد علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي للصحة و التعليم على النمو الاقتصادي

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

I. الكتب:

1) سعد علي العنزي، أحمد علي صالح ،كتاب إدارة رأس المال الفكري، في منظمات الأعمال الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، 2009

1) كنجو عبدوا و كنجو إبراهيم،وهبي فهد،الإدارة المالية دار السيرة للطباعة و النشر،عمان 1997

2) الكبيسي صلاح الدين إدارة المعرفة المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة 2010

3) كريم حبيب و حازم البنى، من النمو و التنمية إلى العولمة و اللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان2006

4) سمير أمين، ترجمة حسين قبيسي، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون، بيروت 1978

5) عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية و التخطيط الاقتصادي، نظريات النمو و التنمية الاقتصادية، الجزء الثالث 2004

6) عبد العالي دبلة ، الدولة رؤية سوسيولوجي (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع. 2004،الطبعة الأولى

7) فريدريك م شرر،نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي و تأثره بالابتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشه، الرياض مكتبة العبيكان 2002

8) معروف هوشيار، التحليل الاقتصادي الكلي،الطبعة 1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2005،.

9) مطانيوس حبيب شومبيتر(جوزيف)، الموسوعة العربية، المجلد الحادي عشر، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع الطبعة 1 ،2017

10) عبد الله محمد عبد الرحمن -النشأة و التطور -علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعة الإسكندرية 1990

11) فليح حسن خلف ،اقتصاديات التعليم و التخطيط ،عالم الكتاب الحديث ،الأردن 2006

12) أنطونيوس كرم، اقتصاديات التخلف و التنمية، الطبعة الرابعة، دار الثقافة و النشر، الكويت، 1993

II. الأطروحات

1) بن عباد سميرة الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر(2017-2018) غير منشورة جامعة الجزائر 3

2) أحمد بوده، إدارة المعرفة و أهميتها في تنمية رأس المال البشري دراسة حالة لعدد من المؤسسات الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه

3) مليكة مدفوني الاستثمار في رأس المال البشري لدعم القدرة التنافسية و إشكالية تقييمه 2017-2018 أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة الجزائر

4) هندة مدفوني ،لاستثمار في الرأس المال البشري كمدخل إستراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة –دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية–أطروحة مقدمة لنيل شهادة ، دكتوراه علوم التسيير – تخصص إدارة المنظمات 2016 /2017 ،جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي– الجزائر

5) طراد لمياء، دور الاستثمار في الرأس المال البشري في تطوير اليقظة الإستراتيجية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز مديرية التوزيع أم البواقي، مذكرة لنيل شهادة ماستر 2014– 2015 ، تخصص إدارة أعمال المؤسسة ،جامعة أم البواقي

6) محمد موساوي الاستثمار في رأس المال البشري و أثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر خلال الفترة (2011/1970) أطروحة لنيل شهادة دكتورا في الاقتصاد 2014–2015 كلية العلوم اقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان –الجزائر

7) بنابي فتيحة، السياسة النقدية و النمو الاقتصادي– دراسة نظرية– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أمحمد بوقره– بومرداس،(2008–2009)

8) ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر(1980–2013) – دراسة حالة– مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس (2015–2016)

9) ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه،في العلوم الاقتصادية ، تخصص القياس الاقتصادي،جامعة الجزائر(2012–2013)

10) قدوري، ط، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990/2014) Dansأطروحة لنيل شهادة دكتورا (2016–2017) شعبة علوم الاقتصادية

11) صلعه سمية (2015/2016) ،اقتصاديات التعليم العالي، دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه2012/2011 ،علوم اقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

12) موسى نور الدين ، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح ،خلال الفترة 2000–2009 ،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، أطروحة دكتوراه(2011/2012)

13) أشواق بن قدور، نفقات التعليم و النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لنسق العلاقة من خلال تراكم رأس المال البشري (حالة الجزائر)، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه 2006/ 2007

14) كركود أحلام، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد المعرفة ،أطروحة دكتوراه 2017/2016

III. المقالات و المجلات

1) أحمد منير نجار، تكوين رأس المال البشري في الفكر الاقتصادي، مجلة بحوث جامعة حلب ،العدد 11– 1988

2) جلال إسماعيل شباب واقع الاستثمار في إطار المشروعات مؤتمر الاتجاهات و المداخل الإدارية المهارة في المنظمات الفلسطينية و العربية يومي 13–14 جوان 2018

3) رملي محمد، نزعي عز الدين، رفافة إبراهيم، يوم دراسي حول التعليم، الصحة، و النمو الاقتصادي بالجزائر. بتاريخ(2021/04/07)بكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر.

4) بن عرامة عبلة إيمان زكري الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة يوم دراسي خامس للاستثمار في رأس المال البشري جامعة العربي بن مهيدي 2 ديسمبر 2014

5) إبراهيم إسماعيل،محمد مدياني, ،أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة آفاق علمية المجلد 12 العدد 05 السنة 2020

6) د.غيده فله، د.غيده فوزية، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد و التجارة، العدد الثالث جوان 2018

7) حمايدية مروة، د. بن قدور علي، قياس العلاقة بين الاستثمار في رأس المال البشري و النمو الاقتصادي غي الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد السادس/ جوان 2018 JFBE.

8) محمد لعجال، دراسة قياسية للعلاقة بين رأس المال البشري(التعليم) و النمو الاقتصادي، مجلة نور للدراسات الاقتصادية المجلد 06 العدد 10 جوان 2020.

9) توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء(العراق)–دراسة تطبيقية–"مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد السابع العدد 26، نيسان 2010

10) محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو،مجلة الباحث– العدد 10 جامعة ورقلة،ا الجزائر2012

11) محمد سعيدي، الإنفاق على التعليم و أثره على النمو الاقتصادي– دراسة حالة عينة من دول شمال إفريقيا، 1990–2019،مجلة الاقتصاد و التنمية العدد 02/أوت 2014

12) محمداتي، ش ،و ، بوعزة ،ع (2020) ،اثر تطور سياسة الإنفاق التعليمي الحكومي على تمويل قطاعات التعليم في الجزائر –خلال الفترة 2019/2010، مجلة معهد العلوم الاقتصادية

13) [1] خواثرة، س ،(2019) ،الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2018/2000 واقع و تحديات مجلة الإستراتيجية و التنمية

14) د. مسعداوي يوسف دور الاستثمار في التعليم في تنمية الرأس المال البشري – دراسة تقييميه لحالة الجزائر مجلة الاقتصاد الجديد العدد 11–المجلد 02–2014

15) إلهيتي أحمد حسين و، آخرون، العلاقة بين الإنفاق على الصحة و التعليم ،دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني و السعودي 2006/1981، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية (2009)

16) العدلي عادل مجيد ،مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (2013)

17) لخضر بن عطا الله انعكاس الإنفاق العام على المنظومة الصحية بالجزائر خلال الفترة (2009-2018) مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية العدد 04/جوان 2018

18) د. علي مكيد ، د سمية فرقاني ،العلاقة بين الإنفاق الحكومي الصحي و النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2014/2000) مجلة الاقتصاد و التنمية،العدد 08/ جوان 2017

19) لخضر بن عطا الله، انعكاس الإنفاق العام على المنظومة الصحية بالجزائر- خلال الفترة (2018/2009)، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية،العدد06 / جوان 2016

20) أ.د/علي مكيد ،ط.د/سمية فرقاني، العلاقة بين الإنفاق الحكومي الصحي و النمو الاقتصادي في الجزائر،مجلة الاقتصاد و التنمية، العدد 08/ جوان 2017

21) جلال إسماعيل شباب واقع الاستثمار في إطار المشروعات مؤتمر الاتجاهات و المداخل الإدارية المهارة في المنظمات الفلسطينية و العربية يومي 13-14 جوان 2018

1- المراجع باللغة الأجنبية:

a. Abdelkader Sid Ahmed ; Croissance et développement ;(Théories Et politiques), Tome2, OPU, Alger, 1981
b. David Begg Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, Macroéconomie, Adaptation Française, Bernard Bernier, Henri Louis Vedie,2 édition Dunod Paris, France 2002
c. Jean Arrous, les Théorie de la croissance, édition de seuil, France, 1999
d. Pierre Alain muet, croissance et cycles- théories contemporaines, Economique, France, 1994,
e. Robert J. Barro, Les facteur de la croissance économique, une analyse transversal par Pays, Traduit par Xavier Greffe, Economica, 2000, France
f. Mairesse Jaques et Mohnen Pierre, Recherche de développement et productivité- un survol de la littérature économique et statistiques, Economica, France, 1990,[1]

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار في الرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ، حيث استخدمنا متغيرين مستقلين للتعبير على متغير الاستثمار في رأس المال البشري للدولة الجزائرية المتمثلة في (الإنفاق الحكومي على التعليم ،الإنفاق الحكومي على الصحة)، كما استخدمنا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي ،وتوصلت الدراسة إلى إثبات فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة بينما تم رفض فرضية وجود أثر إيجابي ومعنوي بين الاستثمار في الرأس المال البشري والنمو الاقتصادي كما لا توجد سببية بين متغيرات الدراسة.

الكلمات المفتاحية:الاستثمار في رأس المال البشري،نمو اقتصادي، علاقة توازنية طويلة .علاقة سببية.

Résumé

L'étude visait à mesurer l'impact de l'investissement en capital humain sur la croissance économique en Algérie au cours de la période 1990-2019, où nous avons utilisé deux variables indépendantes pour exprimer la variable d'investissement en capital humain pour l'État algérien représenté dans (les dépenses publiques d'éducation , dépenses publiques de santé), ainsi que Nous avons utilisé le PIB par habitant comme variable dépendante représentant la croissance économique, et l'étude est parvenue à prouver l'hypothèse d'une relation d'équilibre à long terme entre les variables de l'étude, tandis que l'hypothèse de un impact positif et moral entre l'investissement dans le capital humain et la .croissance économique a été rejeté, car il n'y a pas de causalité entre les variables de l'étude

Mots-clés : investissement en capital humain, croissance économique, relation d'équilibre long, relation de causalité

Summary

The study aimed to measure the impact of investment in human capital on economic growth in Algeria during the period 1990-2019, where we used two independent variables to express the variable of investment in human capital for the Algerian state represented in (gouvernement spending on education, gouvernement spending on health), as well as We used the per capita GDP as a dependent variable representing economic growth, and the study reached to prove the hypothesis of a long-term equilibrium relationship between the variables of the study, while the hypothesis of a positive and moral impact between investment in human capital and economic growth was rejected, as .There is no causality among the study variables

Keywords: investment in human capital, economic growth, long equilibrium relationship, causal .relationship